

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات



تقرير حول

منظومة المقاصة بالمغرب
التشخيص ومقترحات الإصلاح

يناير 2014

المجلس الأعلى
للحسابات

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للحسابات



تقرير حول
منظومة المقاصة بالمغرب
التشخيص ومقترحات الإصلاح

يناير 2014

الفهرس

2	موضوع المهمة
6	I. الإطار العام للمقاصة
6	1. نبذة تاريخية
6	1.1. صندوق المقاصة
8	2.1. المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
9	2. السياق والتطورات الأخيرة
10	3. المقاصة في أرقام
10	1.3. عبء تكاليف المقاصة
11	2.3. تكاليف المقاصة حسب المواد
12	3.3. توزيع تكاليف المقاصة حسب فئات المستفيدين
13	4.3. تكاليف المقاصة لفائدة الأسر
14	5.3. الموازنة بين تكاليف المقاصة والمداخل المتأتية من المواد المدعمة
15	4. الجوانب الضريبية
18	II. المنتجات البترولية
18	1. نظرة حول الحصيلة الطاقية الوطنية
21	2. التزويد بالمواد البترولية و تخزينها
21	1.2. التزويد
21	2.2. طاقة استقبال المواد البترولية
22	3.2. تخزين المواد البترولية
22	1.3.2. التخزين والطاقات التخزينية
23	2.3.2. تطور طاقات التخزين
24	3. تسعير المواد البترولية
26	1.3. آليات المقاصة
27	2.3. تحليل نظام تسعير المنتجات البترولية
27	1.2.3. تحليل بنيات الأسعار
28	2.2.3. تطبيق تكاليف النقل ومصاريف المقاربة على المنتجات المصفاة محليا
29	3.2.3. مصاريف المقاربة
29	4.2.3. التعويض عن التخزين
30	5.2.3. تعويض الباعة بالتقسيط
30	6.2.3. بنية أسعار بيع غاز البوطان المعبأ
31	4. دعم المواد البترولية
31	1.4. المداخل الضريبية و مداخل المعادلة
32	2.4. توزيع الدعم حسب المواد البترولية
34	1.2.4. غاز البوطان
35	2.2.4. المواد البترولية السائلة
40	3.4. توزيع حصص الدعم حسب فئات المستفيدين
41	1.3.4. الفلاحة والصيد البحري
42	2.3.4. الصناعة والمعادن والخدمات
42	3.3.4. النقل
43	4.3.4. الأسر
44	5.3.4. القطاع العام
49	6.3.4. الأقاليم الجنوبية
50	5. الحالة الخاصة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
50	1.5. تطور استهلاك الفيول من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
52	2.5. التحليل المقارن لأسعار الكهرباء حسب مصدر إنتاجه
54	3.5. سيناريو تطور استعمال الفيول

55	4.5. الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
56	6. تعبئة الطاقات المتجددة وبرامج الفاعلية الطاقية
56	1.6. الطاقات المتجددة
61	2.6. النجاعة الطاقية
62	التوصيات
62	التوصيات المتعلقة بالمواد البترولية
63	التوصيات المتعلقة بالمكتب الوطني للكهرباء
65	III. السكر
65	1. تطور كلفة دعم السكر
67	2. كيفية تكوين أسعار السكر
67	1.2. أثمان النباتات السكرية عند الإنتاج
68	2.2. طرق تحديد الدعم
68	1.2.2. الدعم الجزافي
68	2.2.2. الدعم الإضافي لواردات السكر الخام
70	3.2.2. إرجاع الدعم من طرف المصنعين و مصدري السكر
70	3.2. أثمان الاستهلاك
72	3. محددات كلفة دعم السكر
72	1.3. الإنتاج السكري
73	2.3. توزيع السكر
74	التوصيات بخصوص السكر
76	IV. الدقيق
76	1. تقييم كلفة الدعم
78	2. محددات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين
78	1.2. نظام المحاصصة
81	2.2. استهلاك الدقيق المدعم
82	3.2. التحويل الصناعي
82	4.2. تركيبة أثمان الدقيق المدعم
85	3. محددات دعم القمح اللين
86	4. العوامل المحددة لتطور الأثمان وكلفة الدعم
87	التوصيات بخصوص الدقيق
89	V. الخلاصة ومقترحات الإصلاح
89	1. خلاصات التشخيص
89	1.1. منظومة المقاصة
91	2.1. المواد المدعمة
93	2. مقترحات الإصلاح
93	1.2. التوجهات الاستراتيجية
94	2.2. الحكامة
95	التوصيات
99	فهرس الجداول
101	فهرس الرسوم البيانية

مداولة

بناءً على المادة 148 من الدستور؛

بناءً على رسالة السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 18 يوليوز 2013 والتي يطلب فيها من الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات القيام بمهمة تقييم لمنظومة المقاصة بالمغرب وذلك طبقاً للمادة 148 من الدستور والمادة 224 من النظام الداخلي لمجلس النواب؛

وطبقاً لمقتضيات القانون رقم 99-62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بشأنه الظهير الشريف رقم 124-02-1 بتاريخ فاتح ربيع الآخر (13 يونيو 2002)؛

تم إنجاز مهمة تقييم لمنظومة المقاصة بالمغرب، تحت إشراف السيد إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بفريق مكون من السادة محمد البسطاوي، رئيس الغرفة الثانية، محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة الرابعة، ياسين الناصري بن الصغير، رئيس فرع الغرفة الثانية وتقي الدين أحنود، رئيس فرع الغرفة الرابعة وبمساعدة كفاءات أخرى.

وتم التداول بشأن هذا التقرير بتاريخ 5 فبراير 2014 الموافق لـ 6 ربيع الثاني 1435 من طرف هيئة مكونة من :

- ذ. إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيساً؛
- ذ. محمد البسطاوي، رئيس الغرفة الثانية، عضواً؛
- ذ. محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة الرابعة، عضواً؛
- ذ. محمد الصوابي، رئيس الغرفة الأولى، عضواً؛
- ذ. إبراهيم بن به، رئيس غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية ، عضواً؛
- ذ. عبد الله بولعسافر، رئيس غرفة التصريح الاجباري بالممتلكات، عضواً؛
- ذ. عبد العزيز كلوح، المقرر العام، عضواً؛
- ذ. يحيى بوعسل، رئيس فرع بغرفة الاستئناف، عضواً.

موضوع المهمة

موضوع المهمة

1. توصل المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 18 يوليوز 2013 بطلب من رئيس مجلس النواب من أجل القيام بمهمة تقييم منظومة المقاصة بالنسبة للمواد الأساسية، طبقا للمادة 148 من الدستور¹ والمادة 224 من النظام الداخلي لمجلس النواب².
2. وترجع نشأة منظومة المقاصة بالمغرب إلى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، إذ ارتبطت بإحداث المكتب الشريف المهني للحبوب والقطاني وصندوق المقاصة³.
3. وفي الأصل، بنيت هذه المنظومة على آلية موازنة الأسعار بشكل يضمن تبادل الدعم بين المواد المعنية، وذلك من أجل ضمان استقرار أسعارها بشكل يجعل اللجوء إلى مساهمة ميزانية الدولة يتسم بالطابع الظرفي.
4. وقد كانت منظومة المقاصة أهداف اجتماعية واقتصادية حيث تتجلى وظيفتها الاجتماعية في الحفاظ على القدرة الشرائية للسكان، وذلك بالحد من آثار ارتفاع أسعار بعض المواد في الأسواق العالمية على الصعيد الوطني.
5. أما هدف التنمية الاقتصادية، فيتعين تحقيقه عبر رافعتين :
 - تحديد أثمان بيع بعض المنتجات الفلاحية المحلية، خاصة الشمندر السكري وقصب السكر والقمح الطري، وذلك قصد ضمان حد أدنى من المدخول للفلاحين الذين يشتغلون في هذه القطاعات،
 - تأمين مستوى من المردودية لفائدة الشركات العاملة في بعض الأنشطة من خلال بنية للأثمان تحددها الدولة (معامل السكر والمطاحن والشركات البترولية)؛
6. بيد أن التطورات اللاحقة التي عرفت المنظومة جعلتها تحرف عن غايتها من خلال توظيفها كوسيلة لدعم تنافسية المقاولات، بل أداة لتغطية عجزها نظرا لعدم تنافسيتها، وبالتالي، أصبحت منظومة المقاصة تعمل على حجب حقيقة تكاليف بعض المنتجات الصناعية أو استعمالها كبديل لمراجعة أسعار الكهرباء.
7. ومنذ بداية سنوات 2000، وعلى إثر التغييرات العميقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وضغط الطالب على المواد الأولية، عرفت الأسواق العالمية تحولات بنيوية. وقد خضعت أثمان المواد الأولية، نتيجة لذلك، لزيادات تصاعدية. كما سجلت أسعار المنتجات البترولية والفلاحية تقلبات غير متوقعة.
8. وفي الفترة ما بين سنتي 2002 و 2012، عرفت أثمان البترول والسكر والدقيق في المتوسط زيادات مهولة على مستوى الأسواق العالمية حيث تضاعف ثمن البترول أربع مرات ونصف والسكر الخام ثلاث مرات ونصف والدقيق ما يناهز ثلاث مرات.
9. وقد ترتب عن هذه التقلبات البنيوية فقدان هذه المنظومة للأسس التي بنيت عليها على إثر تراجع الموارد المتأتية عن آلية موازنة الأسعار. ومن ثمة لم يعد بالإمكان تفعيل نظام المقاصة دون اللجوء المطرد إلى ميزانية الدولة.
10. وتبعاً لذلك، سجلت تكاليف المقاصة منحنى تصاعديا انعكس سلبا على توازن الميزانية والحسابات العمومية، إذ ارتفعت تكاليف المقاصة بين سنتي 2002 و 2012 من 4 مليارات درهم إلى 3,56

¹ "يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة؛ ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم بالمالية العامة".

² الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بالمالية العامة في ميادين التشريع والتقييم والمراقبة.

³ على التوالي في سنتي 1938 و 1941.

مليار درهم حيث انتقلت من 0,9% إلى 6,8% من الناتج الداخلي الخام. وقد وصلت إلى 44,4 مليار درهم برسم سنة 2013 بنسبة تمثل 5,1% من الناتج الداخلي الخام.

11. وبرسم الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و 2012، ارتفعت إمدادات ميزانية الدولة الموجهة لتغطية كلفة المقاصة بنسبة 258% حيث انتقلت من 15 مليار درهم إلى 56,3 مليار درهم⁴.

12. وخلال الفترة ما بين سنتي 2009 و 2013، بلغت تكاليف المقاصة ما مجموعه 194,8 مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

- المواد البترولية: 162,2 مليار درهم بنسبة 83,3%؛
- السكر: 19,5 مليار درهم بنسبة 10,0%؛
- الدقيق: 13,1 مليار درهم بنسبة 6,7%.

13. وتفيد هذه الأرقام بأن كلفة المقاصة قد فرضت نفسها كمصاريف إجبارية غير قابلة للتقليص كما أن الحكومة لم تعد تتحكم إلا بشكل ضئيل في توقعاتها وتعبئة الموارد الكفيلة بتغطيتها.

14. ومنذ بضع سنوات، أصبحت هذه الكلفة تمثل إشكالية كبرى بالنسبة لتوازن المالية العمومية، إذ يؤثر العبء الذي يترتب عنها سلبا على عجز الميزانية، وبالتالي، يقلص الهامش المتاح لتمويل الاستثمار العمومي ويؤدي إلى بطء وتيرة تنفيذ الأوراش المهيكللة للاقتصاد الوطني.

15. و إزاء هذا الوضع الذي لا يمكن أن يستمر، اتخذت الحكومة خلال سنة 2013 قراراتين قصد الحد من آثار ارتفاع أثمان البترول في السوق الدولية، ويتعلق بالمقايضة الجزئية لأثمان البنزين والغاز والفيول الصناعي وإبرام عقدة لتغطية مخاطر ارتفاع الأسعار. وبالموازاة مع ذلك، تم وضع نظام تعاقد ل دعم قطاع النقل⁵.

16. وفي 16 يناير 2014، قررت الحكومة رفع الدعم عن البنزين والفيول الصناعي وتقليصه تدريجيا بالنسبة للغاز والفيول وفق جدول زمني.

17. و إذا كان من شأن هذه التدابير التحكم في تكاليف المقاصة في حدود الاعتمادات المالية المرصودة ضمن قانون المالية، فإنها تبقى غير كافية لإيجاد الحلول الدائمة لإشكالية المقاصة بالنظر لضخامة عبئها المالي الذي أضحى ثقيلًا بشكل لا يساعد على تحقيق التنمية السليمة والمستدامة.

18. ويمكن صياغة الأسئلة التي تطرح بهذا الخصوص على الشكل التالي :

- من هم المستفيدون من الدعم المقدم في إطار النظام الحالي للمقاصة؟
- ما هو النصيب من هذه الإمدادات الذي يستجيب فعلا للدور المستهدف من هذا النظام؟
- ما هي المخاطر التي يمكن أن تنتج عن استمرار النظام القائم؟
- ما هي الآليات البديلة التي يمكن تبنيها في حالة حذف الدعم عن بعض المواد؟
- ما هي الاختيارات التي يمكن اعتمادها من أجل ترشيد منظومة المقاصة أخذا بعين الاعتبار غايتها الاقتصادية والاجتماعية؟

19. ويشمل هذا التقرير مكونات منظومة المقاصة المعمول بها حاليا بالمغرب بالنسبة لمجموع المواد المدعمة. ويرصد تشخيصا لوضعية هذه المنظومة من خلال إبراز الاختلالات الأساسية التي يتسم بها، وذلك في أفق تقديم مجموعة من التوصيات و مقترحات الإصلاح.

⁴ المصدر : إحصائيات صندوق المقاصة والصندوق الوطني المهني للحبوب والقطاني

⁵ سيارات الأجرة من الصنف 1 و 2 والحافلات

20. لأجل ذلك، اطلع المجلس الأعلى للحسابات على أهم الدراسات المنجزة سابقا في الموضوع. كما تم جمع المعلومات المتوفرة لدى الهيئات المعنية وعقدت عدة حصص للعمل مع مختلف المتدخلين في هذه المنظومة.

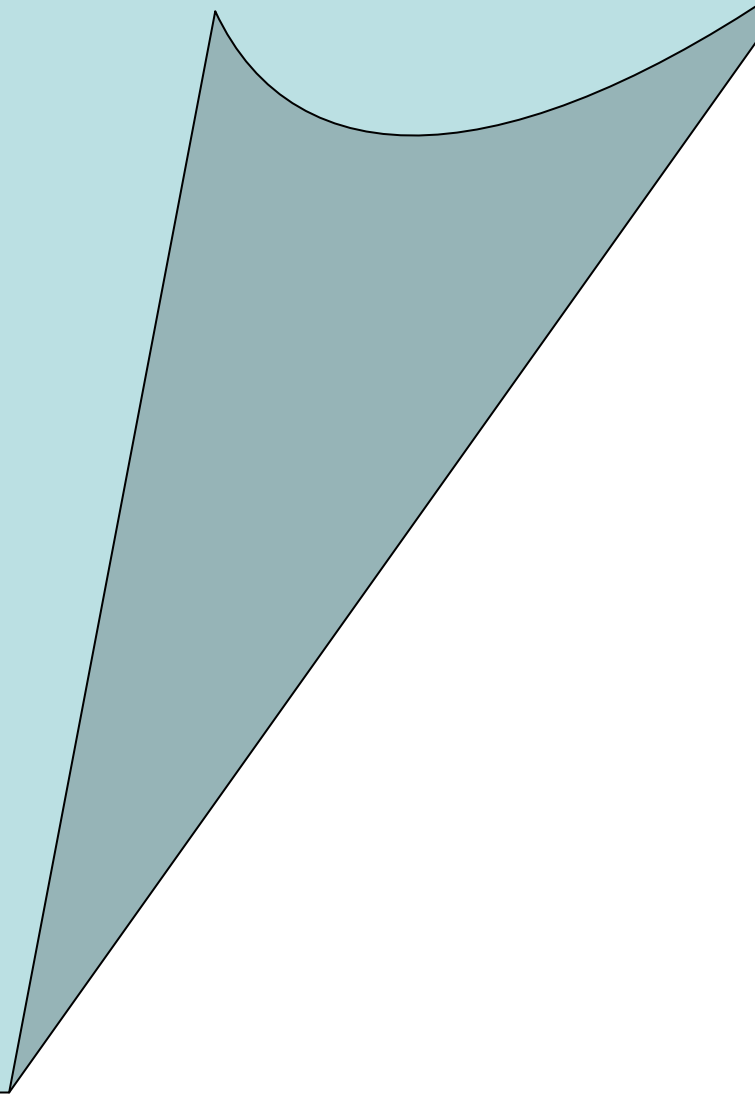
21. بيد أن المجلس واجه عدة صعوبات تتعلق بعدم توفر المعلومات لدى الهيئات المتدخلة في مجال تقنين وتدبير نظام المقاصة.

22. وقصد معالجة بعض جوانب التقرير، خاصة استهلاك المواد البترولية وتوزيع الدعم حسب مختلف فئات المستفيدين، اعتمد المجلس على عدة فرضيات بهدف التحليل واستنتاج الخلاصات. كما تم اعتماد نفس المقاربة بخصوص تقديرات سنة 2013 في حالة عدم توفرها.

23. وعليه، يتناول هذا التقرير المحاور التالية :

- تشخيص نظام المقاصة والإطار المتعلق به ؛
- تحليل نظام المقاصة بحسب المواد المدعمة ؛
- خلاصة حول مسالك للإصلاح.

الإطار العام للمقاصة



I. الإطار العام للمقاصة

1. نبذة تاريخية

24. تتولى تدبير نظام المقاصة مؤسستان عموميتان تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهما صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

1.1. صندوق المقاصة

25. تتجلى الاختصاصات الموكولة إلى صندوق المقاصة، كما حددها ظهير سنة 1941 وتم تعديلها في سنة 1977، في تنفيذ السياسة الحكومية بشأن استقرار الأسعار.

26. كذلك، نظمت نصوص أخرى تقنين الأسعار، خاصة ملحق المرسوم رقم 2.00.854 الصادر بتاريخ 4 أكتوبر 2001 المحدد لقائمة المنتجات والخدمات المشار إليها في المادة 83 من القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وتندرج ضمن هذه المنتجات المواد المدعمة، وهي الدقيق الوطني للقمح اللين والسكر والمحروقات السائلة والغازية. وتحدد أسعار هذه المواد بقرار لرئيس الحكومة، أو السلطة الحكومية التي يفوض لها ذلك، بعد أخذ رأي لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات.

27. في هذا الإطار، عمل الصندوق من خلال مختلف مراحل تطوره التاريخي على استقرار مستوى أسعار المواد الأساسية، خاصة السكر والزيوت الغذائية والمواد البترولية.

28. يحتسب مبلغ الدعم على أساس الفارق بين التكلفة الإجمالية لكل منتج وثمان البيع الذي تحدده السلطات العمومية.

29. وقد قام صندوق المقاصة إلى حدود سنة 1973 بدور الموازنة بين الأسعار حيث يتم تمويل مساهمته من خلال الموارد المتأتية أساساً من المواد البترولية.

30. ابتداء من سنة 1974، وعلى إثر ارتفاع أسعار المنتجات المعنية بعملية الموازنة، وكذا مختلف الاقتطاعات لفائدة الدولة على مستوى سلسلة الإنتاج الأولية، من خلال الرسوم الداخلية على الاستهلاك بوجه خاص، لم يعد صندوق المقاصة يتوفر على موارد ذاتية، إذ اتسمت وضعيته بالتبعية لميزانية الدولة.

31. ومنذ تلك السنة، انتقل دور الصندوق من هيئة لموازنة الأسعار إلى آلية لصرف الدعم.

32. وابتداء من سنة 1980، شرعت السلطات العمومية في نهج سياسة تهدف إلى التحرير التدريجي للأسعار شملت بعض المنتجات كالحليب والزبدة و الأسمدة وتعليب الزيوت وغازوال الصيد البحري ووقود الطائرات والزيوت الغذائية. وقد ترتب عن ذلك اقتصار مجال تدخل الصندوق في المنتجات البترولية والسكر.

33. و أمام التعقيد المتزايد لنظام المقاصة وخاصيات كل مادة من المواد المدعمة، تم، ابتداء من 1995، وضع نظامين، الأول يختص بالسكر وبالمواد الغذائية في حين يهتم النظام الثاني المواد البترولية.

34. وخلال سنة 1995، تم وضع نظام للمقايضة للمواد البترولية السائلة في إطار سياسة تحرير التجارة الخارجية، وذلك بهدف اعتماد انعكاسات تقلبات الأسعار العالمية على السوق الوطنية. غير أن هذا النظام تم التخلي عنه سنة 2000 بسبب تفاقم زيادات أسعار البترول وعدم إمكانية عكسها بصفة مباشرة وطائرة على المستهلك من خلال نظام المقايضة. كما لم تتخذ أي تدابير بشأن غاز البوطان.

35. وفي سنة 2002، خضعت بنية أسعار المواد البترولية للمراجعة، حيث أمكن حذف 10 من عناصرها وتم خفض "معامل الملائمة" من 6,5 % إلى 2,5 %.
36. وقد تم حذف هذا المعامل في سنة 2009، وهي نفس السنة التي عرفت توسيع مجال المقاصة ليشمل الفئول الخاص بانتاج الكهرباء مع إدراج فقرة خاصة به ضمن بنية الأسعار.
37. وباستثناء سنتي 2010 و2011، عرفت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2013 زيادات متعددة في أسعار المنتجات البترولية إلى جانب بعض الانخفاضات المحدودة.
38. وفي شتبر 2013، اعتمد نظام للمقايضة المحدودة والجزئية لأسعار بعض المواد البترولية في حين بقي فئول الكهرباء خارج نظام المقايضة الجزئية، إذ استمرت الدولة في دعمه كما هو الشأن بالنسبة لغاز البوطان.
39. وفي يناير 2014، شرعت الحكومة في العمل بنظام المقايضة الكاملة لأثمان البنزين والفئول الصناعي مع الإبقاء على نظام المقايضة الجزئية للغازوال. وفيما يخص هذه المادة، فقد تم تحديد جدول زمني قصد التخفيض تدريجيا من الدعم للتر الواحد ليصل إلى 0,80 درهم للتر ابتداء من 16 أكتوبر 2014⁶.
40. أما فيما يتعلق بالسكر، فقد تم إقرار نظام الدعم الجزافي ابتداء من 1996 بالموازاة مع تحرير الواردات ودعم الإنتاج الداخلي من خلال تنمية المنتوجات الفلاحية في المراحل الأولى من سلسلة الإنتاج.
41. وفيما يخص سلسلة الزيوت الغذائية، تجدر الإشارة إلى أنه تم تحريرها سنة 2000 ولم تعد منتوجاتها تستفيد من دعم المقاصة، إذ تم استبدال الدعم بمساعدة مباشرة لمنتجي البذور الزيتية في إطار سياسة تهدف إلى تحرير الواردات وتنمية الإنتاج المحلي.

تقديم لصندوق المقاصة

المهام :

يتولى الصندوق، طبقا لظهير إحداثه لسنة 1941، كما تم تعديله بالظهير الشريف رقم 1.74.403 بتاريخ 19 شتبر 1977، أساسا مهمة استقرار الأسعار.

ويقوم الصندوق حاليا بشكل رئيسي بأداء مصاريف الدعم لفائدة المتعاملين برسم المواد البترولية السائلة والغازية، وكذا السكر. وتستفيد الأقاليم الجنوبية من نظام خاص للدعم يشمل زيت المائدة ويتحمل تكاليف النقل والتوزيع واللوجستيك.

نظام الحكامة :

حددت المادة 3 من الظهير الشريف لسنة 1977 تشكيلة مجلس الإدارة للصندوق الذي يتألف من الوزراء المعنيين. ويمكن للمجلس أن يستدعي بصفة استشارية كل شخص من شأن مساهمته أن تفيد أشغال المجلس.

ويقرر المجلس في القضايا العامة المتعلقة بتحديد العمليات التي يتعين أن تستفيد من مساعدة صندوق المقاصة ومبالغ الدعم الممنوحة، وكذا الاقتطاعات المطبقة.

ويقوم المجلس بحصر الميزانية والحسابات ويقرر توزيع النتائج. ويتولى إعداد النظام الخاص بالموظفين ويعمل على التصديق عليه طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل المتعلق بمستخدمي المؤسسات العمومية.

وقد أحدث مجلس إدارة الصندوق في يونيو 2013 لجنة للافتحاص كهيئة تابعة له.

التنظيم الإداري والموارد:

استفاد الصندوق سنة 2012 من ميزانية للتسيير بلغت 22 مليون درهم لم يستعمل منها سوى 36%.

بلغ عدد موظفي الصندوق 31 تشكل الأطنسبة 17 % منهم فقط.

يتكون التنظيم الإداري للصندوق من قسم تقني وقسم إداري ومالي.

⁶ الجريدة الرسمية عدد 6222 بتاريخ 16 يناير 2014.

1.2. المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

42. حددت المهام الموكولة إلى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني بمقتضى القانون رقم 94-12 بتاريخ 21 يونيو 1995 الذي تم تعديله بالقانون رقم 96-17 بتاريخ 2 غشت 1996 . وطبقا لهذه النصوص، يتكلف المكتب على وجه الخصوص بالتنظيم الإجمالي لسلسلة القمح الطري.
43. ويقوم المكتب بدعم الدقيق الوطني للقمح اللين في حدود 10 مليون قنطار سنويا منذ 1988. وقد عرفت هذه الحصة انخفاضا طفيفا منذ سنة 2008.
44. يتم دعم هذا الدقيق في كل مراحل السلسلة بما في ذلك التوزيع، على أساس سعر تحدده الدولة على مستوى هيئات التخزين والمطاحن والتوزيع لفائدة المستهلك.

تقديم المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

المهام :

تتجلى المهام الرئيسية للمكتب في تتبع وضعية تموين السوق من الحبوب والقطاني ومشتقاتهما، وكذا تنظيم السوق .
ويزاول المكتب هذه المهام من خلال الأنشطة الرئيسية التالية :

- دراسة مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتنظيم السوق ؛
- إنجاز عمليات خاصة للاستيراد والتصدير ؛
- تدبير نظام للمعلومات حول السوق الداخلي والخارجي للحبوب والقطاني ؛
- القيام بدراسات حول السلسلة العاملة في هذا القطاع ؛
- المساعدة التقنية قصد تحديث المقاولات التي تعمل ضمن السلسلة ؛
- تشجيع إحداث جمعيات مهنية بداخل السلسلة.

وفضلا عن ذلك، أناط القانون رقم 94-12 بالمكتب مهمة تدبير واستغلال مخازن الحبوب المتواجدة بالموانئ وتنمية وإحداث فضاءات مؤهلة لاستقبال الحبوب. لهذا الغرض، يمتلك المكتب نسبة 76 % من رأسمال شركة " SOSIPO " العاملة في مجال تدبير مخازن الحبوب المينائية بمدن الدار البيضاء وأسفي والناظور وأكادير؛
كما كلفت الدولة المكتب بتدبير العمليات المتعلقة بدقيق القمح اللين المدعم المسمى "الدقيق الوطني للقمح اللين" والتي تمثل غالبية أنشطة المكتب.

نظام الحكامة :

يشرف على المكتب مجلس للإدارة يتكون نصف أعضائه من ممثلين عن الدولة والنصف الآخر من ممثلين عن فدرالية الغرف الفلاحية واتحادات التعاونيات لتسويق هذه المنتجات وتجار الحبوب والقطاني والدقيق وأرباب الصناعات العاملة في مجال الحبوب والقطاني ومشتقاتهما .

التنظيم الإداري :

يتألف المكتب على المستوى المركزي من تسعة أقسام ومركز للمعلومات ومن مصالح خارجية.

الموارد :

يتوفر المكتب على عدد إجمالي يصل إلى 278 مستخدما وعونا نصفهم يزاولون نشاطهم على المستوى المركزي.

تبلغ ميزانية المكتب في المتوسط حوالي 90 مليون درهم. ويتمثل المورد الرئيسي للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني في الرسم شبه الضريبي المسمى "رسم تسويق الحبوب والقطاني" الذي بلغ محصوله سنة 2013 ما قدره 130 مليون درهم.

2. السياق والتطورات الأخيرة

45. تأثرت أسعار الطاقة على الصعيد العالمي بالصدمة البترولية الأولى لسنة 1973، والتي اتسمت بمضاعفة سعر البرميل الخام أربع مرات حيث انتقل من 2,3 دولار للبرميل إلى 11,6 دولار (ما يعادل 50 دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2008). وقد تلا ذلك الصدمة البترولية الثانية في سنة 1979، إذ انتقل برميل النفط من 13 دولار سنة 1978 إلى 30 دولار سنة 1980 (ما يعادل 100 دولار بالأسعار الثابتة لسنة 2008). أما الصدمة الثالثة التي حدثت سنة 2008، فقد لوحظت زيادات متلاحقة للأسعار بلغت قيمتها 144 دولار.

46. على صعيد المغرب، زاد من تفاقم أسعار البترول ارتفاع سعر الدولار مقابل الدرهم. وإذا كان سعر الدولار يناهز 4,10 درهم خلال الفترة التي سبقت الصدمة البترولية الأولى، فقد ارتفع تدريجيا ليصل إلى أعلى سعر له متمثل في ما يزيد عن 11 درهم خلال سنوات 1997 إلى 2002 لينخفض إلى حوالي 8,5 درهم ابتداء من سنة 2006.

47. وقد ارتفعت تكاليف المقاصة أيضا بسبب الزيادة في الطلب على المواد البترولية. فعلى سبيل المثال، انتقل استهلاك هذه المواد فيما بين سنة 2000 وسنة 2012 من 6,2 مليون طن إلى 10,8 مليون طن، أي ما يزيد عن نسبة 73 % خلال 12 سنة.

48. وابتداء من سنة 2009، اتخذ عبء المقاصة أبعادا حرجية حيث انتقل سعر برميل البترول خلال السنة المذكورة من 62 دولار إلى 80 دولار في السنة الموالية ثم إلى ما يقارب 112 دولار في سنتي 2011 و 2012.

49. وتبعا لذلك، قررت الحكومة في يونيو 2012 أن تعكس بصفة جزئية ارتفاع أسعار بعض المواد البترولية على الأسعار الداخلية بزيادة درهمين للتر في سعر البنزين ودرهم واحد للتر في سعر الغازوال و 990 درهم للطن في سعر الفيويل الصناعي.

50. وفي شتنبر 2013، تم إقرار نظام للمقايضة المحددة والجزئية لأسعار بعض المواد البترولية من طرف الحكومة، وذلك بهدف التحكم في تكاليف المقاصة في حدود الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية. وقد تمت مواكبة هذا النظام بتدابير تهم إبرام عقد لتغطية تقلبات أسعار البترول ووضع نظام تعاقدى لمنح الدعم لفائدة قطاع النقل.

51. وتضاف هذه الآلية المتعلقة بالتغطية إلى نظام المقايضة الجزئية قصد الحد من الانعكاس على ميزانية الدولة وعلى المستهلك.

52. وبخصوص الدعم لفائدة مهنيي النقل، تم انجاز المرحلة الأولى منه حيث أبرمت اتفاقية خلال سنة 2013 مع مشغلي سيارات الأجرة من الصنف الأول والصنف الثاني والحافلات. وبمقتضى هذه الاتفاقية، تمنح مساعدة مالية كل ثلاثة أشهر بناء على تصاريح للمعنيين، وذلك قصد تعويض مبلغ الزيادة في حالة ارتفاع أثمان الغازوال.

53. ويقدر الانعكاس المالي السنوي لهذه الاتفاقية الأولى بما يتراوح بين 88 مليون درهم، في حالة نسبة زيادة في حدود 0,10 درهم للتر، و 872 مليون درهم إذا بلغت الزيادة درهما واحدا للتر.

54. وخلال مدة شهر في الفترة الممتدة من 16 شتنبر إلى 16 أكتوبر 2013، قدر المبلغ الذي يمكن توفيره من خلال اعتماد نظام المقايضة ب 400 مليون درهم بالنسبة للبنزين والغازوال والفيوول.

55. وخلال نفس الفترة، يقدر مبلغ الإمدادات لفائدة قطاع سيارات الأجرة والحافلات ما يناهز 50 مليون درهم، أي ما يعادل 12,5 % من الغلاف المالي الذي قد تم توفيره بفضل العمل بنظام المقايضة الجزئية. تضاف إلى ذلك كلفة تغطية تقلبات الأسعار بما قدره 524 مليون درهم.

56. وبالتالي، عملت كلفة هذين الإجراءين، المتمثلان في الدعم لفائدة مهنيي النقل وتغطية تقلبات الأسعار، على تقليص الغلاف المالي الذي تسعى الدولة إلى توفيره من خلال اعتماد نظام المقايسة الجزئية.
57. وقد رصد قانون المالية لسنة 2014 غلafa ماليا يبلغ ملياري درهم ضمن الاعتمادات المخصصة لفائدة المقاصة، وذلك لتغطية التدابير المواكبة المشار إليها أعلاه.

3. المقاصة في أرقام

1.3. عبء تكاليف المقاصة

58. تبرز بعض المؤشرات على عبء تكاليف المقاصة التي تطورت بين سنة 2009 و سنة 2013 مقارنة مع المعطيات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: كلفة المقاصة بالنسبة لبعض المجمعات الماكرو اقتصادية (بالنسبة المئوية)

المجمعات المرجعية	2009	2012	2013 *
الناتج الداخلي الخام	1,7	6,8	5,1
نفقات الاستثمار للدولة	23,9	115,8	88,5
كتلة الأجور للدولة	15,7	58,3	42,9
عجز ميزانية الدولة	32,3	93,1	70,0
محاصيل الضريبة على الشركات	42,3	130,2	98,7
محاصيل الضريبة على القيمة المضافة ⁷	28,9	107,6	74,8
محاصيل الضريبة على الدخل	42,3	176,2	127,5
قيمة الصادرات	9,7	30,4	23,3

*تقديرات

59. تؤثر تكاليف المقاصة بشكل متزايد على بنية ميزانية الدولة. وفي المتوسط، شكل نصيب هذه التكاليف بالنسبة لإجمالي المصاريف نسبة 12,6 % فيما بين سنة 2005 وسنة 2012، مقابل 3,4 % عن الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004. و بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فقد ارتفعت هذه التكاليف بشكل حاد، خلال السنوات الأخيرة، لتمثل نسبة 6,8 % سنة 2012 ونسبة 5,1 % سنة 2013 مقابل معدل 2,7 % عن الفترة مابين سنة 2005 وسنة 2010 ونسبة 0,9 % بين سنة 2001 و سنة 2004.

60. وفي سنة 2012، تجاوزت تكاليف المقاصة لأول مرة نفقات الاستثمار بما يقارب 16 % أي ما يناهز 6 مليار درهم، وأصبحت تعادل 96,6 % من مجموع المداخل السياحية بالعملة الصعبة.

61. وخلال سنة 2013، تجاوزت تكاليف المقاصة المحاصيل الجبائية برسم الضريبة على الدخل وأصبحت تمثل ما يناهز 75 % من محصول الضريبة على القيمة المضافة الراجع إلى الدولة ونسبة 99 % من محاصيل الضريبة على الشركات في حين لم تتجاوز سنة 2009 أعباء المقاصة نسبة 43 % من محصول كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وانحصر في أقل من 30 % بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

62. وفي نفس السنة مثلت تكاليف المقاصة ما يعادل 24,2 % من قيمة الصادرات و77,6 % من المداخل السياحية من العملة الصعبة مقابل 10,8 % و 23,2 % على التوالي سنة 2009.

⁷ الحصة المخصصة للدولة.

63. وتبرز وضعية تنفيذ قانون المالية لسنة 2013 مبلغ نفقة برسم المقاصة قدره 49,5 مليار درهم تغطي في نفس الوقت تحملات المقاصة المتعلقة بهذه السنة المالية ومبلغ 10 مليار درهم كمتأخرات عن سنة 2012.

64. يقدر قانون المالية لسنة 2014 تكاليف المقاصة بمبلغ يصل إلى 41,6 مليار درهم، منها 36,6 مليار مرصودة للمواد البترولية وثلاث ملايين للسكر ومليارين للدقيق.

2.3. تكاليف المقاصة حسب المواد

65. تتوزع تكاليف المقاصة حسب المواد، عن الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2014، على الشكل التالي :

السنة	المواد البترولية	السكر	الدقيق	المجموع
2009	7.417	2.649	2.175	12.241
2010	24.282	3.263	2.467	30.012
2011	43.499	4.998	3.366	51.863
2012	48.237	5.027	3.000	56.264
2013	38.800	3.600	2.000	44.400
2014 ⁸	36.650	3.000	2.000	41.650

66. في سنة 2012، بلغت تكاليف المقاصة ما قدره 56,3 مليار درهم مقابل غلاف رصده قانون المالية بمبلغ قدره 32,5 مليار درهم. وقد نتج عن هذه الوضعية تفاقم في عجز الميزانية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام حيث بلغ نسبة 7,3 % مقابل 2,2 % سنة 2009.

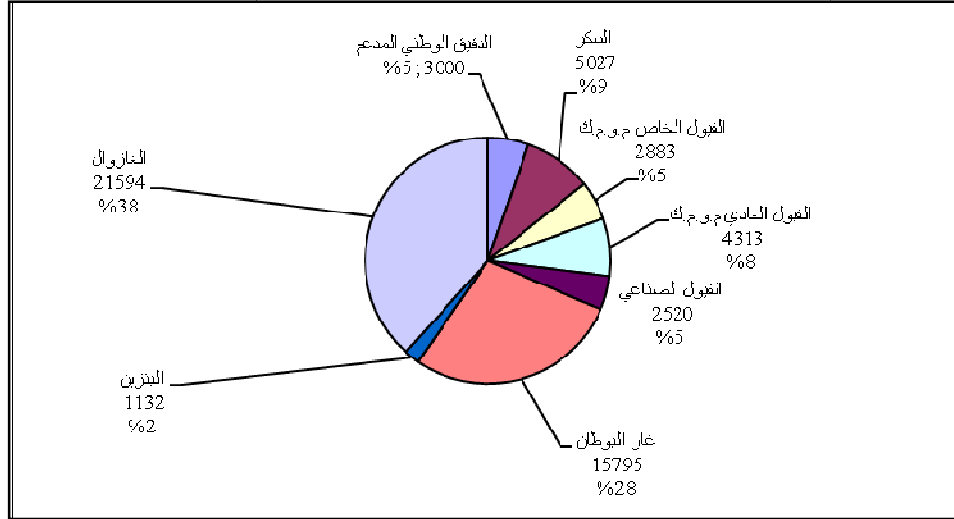
67. وفي سنة 2013، وصلت تكاليف المقاصة إلى ما مجموعه 44,4 مليار درهم منها 38,8 مليار للمواد البترولية و3,6 مليار للسكر و 2 مليار للدقيق. وقد تراجعت هذه التكاليف إجمالا بنسبة 21,1 % مقارنة بالسنة السابقة بسبب تراجع الأسعار العالمية وتحسن سعر صرف الدولار وتراجع وتيرة ارتفاع الطلب بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة.

68. يضاف إلى ذلك تسجيل منظومة المقاصة، في ظل التزايد المفرط للأسعار العالمية، لمتأخرات للأداء بمبالغ هامة إزاء المتعاملين خاصة في قطاع البترول حيث بلغت هذه المتأخرات مع نهاية سنة 2012 ما قدره 19 مليار درهم لتتخفف إلى 9 مليار درهم في نهاية 2013.

69. وخلال سنة 2013 ظل الغاز والغازات وغاز البوتان من المواد البترولية المتلقية للجزء الأكبر من الدعم حيث استفادت على التوالي من مبلغ 16,3 مليار درهم و 15,2 مليار درهم فيما استفاد الفيوول الموجه للمكتب الوطني للكهرباء من مبلغ 5,1 مليار درهم و الفيوول الصناعي بمبلغ 1,4 مليار درهم.

70. ويوضح الرسم البياني أسفله توزيع تكاليف المقاصة حسب كل مادة انطلاقا من المعطيات المتعلقة بسنة 2012 :

⁸ توقعات قانون المالية



الرسم البياني رقم 1: توزيع تكاليف المقاصة حسب كل مادة

71. وكما يوضح ذلك الجدول أسفله، تتفاوت نسبة الدعم الفردي خلال 2012 و 2013 بالمقارنة مع أثمان البيع حسب المواد المدعمة، إذ تتراوح بين 10 % للبنزين و 224 % بالنسبة لغاز البوطان.

الجدول رقم 3: حصة الدعم بالنسبة لثمن البيع بالنسبة المئوية (%)

المواد	2012	2013
غاز البوطان	224	201
الغاز وال	50	38
البنزين	20	10
الفيول الصناعي	54	33
فيول الكهرباء	175	154
الفيول الخاص للكهرباء	195	176

3.3. توزيع تكاليف المقاصة حسب فئات المستفيدين

72. يبرز توزيع تكاليف المقاصة حسب أصناف المستفيدين عن سنتي 2012 و 2013 الأرقام التالية:

الجدول رقم 4: توزيع كلفة المقاصة حسب فئات المستفيدين بملايين الدراهم

الفئة/القطاع المستفيد	2012	2013	النسبة المئوية المتوسطة
الزراعة والصيد البحري	13 245	11.200	24,3
النقل	9 285	7.000	16,2
الصناعة والمعادن وقطاع الخدمات	6 609	4.500	11,0
المكتب الوطني للكهرباء والماء	7 196	5.150	12,3
الأسر/المساكن ⁹	19 929	16.550	36,2
المجموع	56 264	44.400	100,0

73. ويرتكز التوزيع حسب المستفيدين الوارد في الجدول أعلاه على معطيات البحث الميداني الذي انتهت الوزارة المكلفة بالطاقة من إنجازه في يوليو سنة 2012، والمتعلق بالاستهلاك القطاعي للطاقة.

⁹ توزيع الدعم المتعلق بمادة السكر على أساس 50 % للأسر و 50 % للمنتجين

74. ومن خلال الأرقام الواردة في هذا الجدول، تتوزع فئات المستفيدين من المقاصة حسب نصيب كل فئة، طبقاً للترتيب التنازلي التالي :

- الأسر : 36,2 %
- الفلاحة والصيد البحري : 24,3 %
- النقل : 16,2 %
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب : 12,3 %
- الصناعة والمعادن وقطاع الخدمات : 11,0 %

75. يتضمن المجموع الوارد في الجدول أعلاه مبالغ الدعم التي تستفيد منها الأقاليم الجنوبية باعتبار بنية الأسعار الخاصة بهذه الجهة، وقد تطورت مبالغ هذا الدعم على الشكل التالي :

- سنة 2010 : 0,7 مليار درهم
- سنة 2011 : 1,6 مليار درهم
- سنة 2012 : 1,9 مليار درهم
- سنة 2013 : 1,1 مليار درهم

76. كما تتضمن تكاليف المقاصة مبالغ الدعم التي يستفيد منها القطاع العام (الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية) برسم استهلاك منتجات الوقود والمحروقات من أجل سد حاجيات الاستغلال وحظيرة السيارات باستثناء فيول الكهرباء. وقد تطورت مبالغ هذا الدعم على الشكل التالي:

- 2011 : 1,63 مليار درهم
- 2012 : 1,64 مليار درهم
- 2013 : 1,09 مليار درهم

4.3. تكاليف المقاصة لفائدة الأسر

77. استناداً إلى تقديرات عدد الأسر البالغ 6,8 ملايين¹⁰، منها 1,8 مليون يتوفر على سيارة سياحية، يوضح الجدول التالي، مبلغ الدعم المباشر الذي تستفيد منه كل أسرة وكذا توزيعه حسب المواد المدعمة برسم سنتي 2012 و 2013 :

الجدول رقم 5: مبلغ الدعم للأسرة بالدرهم

2013		2012		المواد المدعمة
المبلغ الشهري	المبلغ السنوي	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي	
110	1.321	114	1.372	غاز البوطان
24	294	37	441	الدقيق
22	265	31	368	السكر
156	1.880	182	2.181	المجموع بحسب الأسر بدون سيارة (أ)
172	2.063	235	2.815	البنزين - الغازوال (ب)
328	3.943	417	4.996	المجموع بحسب الأسر التي تمتلك سيارة (أ+ب)

78. ويتضح من أرقام الجدول أعلاه أن كل أسرة استفادت في المتوسط من الدعم على الشكل التالي :

¹⁰ المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

• خلال سنة 2012 :

- أسرة بدون سيارة : 2.181 درهم سنويا، أي 182 درهم شهريا
- أسرة متوفرة على سيارة : 4.996 درهم سنويا، أي 417 درهم شهريا

• برسم سنة 2013 :

- أسرة بدون سيارة : 1.880 درهم سنويا، أي 156 درهم شهريا
- أسرة متوفرة على سيارة : 3.943 درهم سنويا، أي 328 درهم شهريا

79. ويمثل غاز البوطان أهم حصة ضمن مبالغ الدعم التي تستفيد منها الأسر التي لا تتوفر على سيارة بنسبة 60 % ونسبة 70 % على التوالي في سنة 2012 وسنة 2013.

80. فيما يخص الأسر التي تتوفر على سيارة، يمثل الغاز والبنزين أكبر حصة بنسبة 56 % و نسبة 52 % على التوالي خلال سنتي 2012 و 2013.

81. تم احتساب هذه العمليات على أساس فرضية تعتمد نسبة 80 % من السيارات السياحية المسجلة لدى الوزارة المكلفة بالنقل (2,2 مليون عند نهاية 2012) التي تمتلكها الأسر، أي 1,8 مليون وحدة بينما يمتلك القطاع العام والمقاولات العدد المتبقي. واعتمد احتساب هذه العملية أيضا توزيعا لحظيرة السيارات السياحية بين 68 % تعمل بالغاز والبنزين و 32 % تستعمل البنزين.

82. وتستفيد الأسر أيضا بشكل غير مباشر من أسعار مخفضة إلى مستويات دون التكلفة في مجال خدمات النقل والكهرباء باعتبار الدعم الموجه للمواد البترولية المستعملة من طرف هذه القطاعات.

5.3. الموازنة بين تكاليف المقاصة والمداخيل المتأتية من المواد المدعمة

83. جرت العادة، في الدول التي تدعم المواد البترولية، على أن تقوم بموازنة بين الضرائب المستوفاة عن بيع هذه المواد ومبالغ الدعم التي يتم صرفها.

84. وخلال الفترة الممتدة بين سنة 2013 وسنة 2009، تطورت المداخيل الجبائية والموارد الأخرى لصندوق المقاصة على الشكل التالي :

الجدول رقم 6: موازنة تكاليف المقاصة بملايين الدرهم

الضرائب	2009	2010	2011	2012	2013
الرسوم الجمركية والاقتطاع الجبائي عند الاستيراد على السكر	1 165	1 503	1 837	1.891	1 294
الضريبة على القيمة المضافة بالداخل على السكر	137	259	277	321	320
الرسوم الداخلية على استهلاك المواد البترولية	11 708	12 308	12 943	13.323	13 014
الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية عند الاستيراد	3 967	6 920	9 363	10.595	9 652
الضريبة على القيمة المضافة بالداخل على المواد البترولية	105	236	628	392	530
مداخيل المعادلة	1 171	1 123	1 141	1.162	1 206
الرسوم شبه الضريبية عن الاستيراد	120	123	168	189	160
مداخيل عن استرداد السكر	74	78	81	87	90
مجموع المداخل (أ)	18 447	22 550	26 438	27.960	26 266
تكاليف المقاصة (ب)	12 241	30 012	51 863	56.264	44.400
الموازنة (ب - أ)	+6 206	-7 462	-25 425	-28.304	-18.134

85. سجلت موازنة المقاصة فارقا صافيا لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ يفوق 6,2 مليار درهم سنة 2009، في حين أصبح هذا الفارق سالبا ابتداء من سنة 2010. وقد تفاقم هذا الفارق بشكل مضطرد من سنة

لأخرى ليبلغ ذروته في سنة 2012 بمبلغ يناهز 28,3 مليار درهم، ثم بمبلغ 18,1 مليار درهم سنة 2013.

86. وقد تطورت المداخل الجبائية للمواد المدعمة بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013، على الشكل التالي :

الجدول رقم 7: المداخل الجبائية / الناتج الداخلي الخام بملايير الدرهم		
السنة	المداخل الجبائية عن المواد المدعمة (مليار درهم)	النسبة المئوية في الناتج الداخلي الخام
2009	17,2	2,3
2010	21,2	2,8
2011	25,2	3,1
2012	26,5	3,2
2013	24,9	2,8

87. ويوضح الجدول أعلاه أن المداخل الجبائية للمواد المدعمة بالنسبة للناتج الداخلي الخام تراوحت، خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013، ما بين نسبة 2,3 % ونسبة 3,2 % ، وبلغت في المتوسط نسبة 2,8 % خلال الفترة المذكورة.

88. وتبعاً لذلك، تفاقم الضغط الضريبي على المواد المدعمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2013 ترتب عنه الزيادة في ثقل تحملات المقاصة. وقد كان من الممكن التخفيف من آثار هذا التحمل لو تم الاحتفاظ بمستوى الضغط الضريبي للمواد المدعمة المسجل برسم سنة 2009.

4. الجوانب الضريبية

89. يبرز تحليل آليات المقاصة وعلاقاتها بالنظام الضريبي اختلالات تنعكس على الكلفة الإجمالية التي تتحملها الدولة، خاصة على مستوى الضريبة على القيمة المضافة.

90. ومن بين المواد التي يتم دعم أسعارها بواسطة إمدادات ميزانية الدولة تخضع بعض المنتجات، بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة، إلى اقتطاعات جبائية خاصة تزيد في تكاليف هذه المواد وبالتالي تؤدي إلى تفاقم كلفة المقاصة.

91. وهكذا تخضع المنتجات المعنية بالمقاصة للرسوم الجمركية عند الاستيراد، وكذا لبعض الرسوم شبه الضريبية.

92. وتخضع المواد المدعمة عن طريق المقاصة للضريبة على القيمة المضافة باستثناء الدقيق. فيما تخضع المواد البترولية والسكر المصفى للضريبة على القيمة المضافة بالسعر المخفض، على التوالي، بنسبة 10 % و نسبة 7 % .

93. ويجد هذا الإخضاع للضريبة سنده القانوني في التعريف لرقم الأعمال الذي تحدده المادة 96 من المدونة العامة للضرائب¹¹.

94. وتعرف دورية إدارة الضرائب بتاريخ 24 مارس 1986 المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة المدفوعات برسم المواد المدعمة باعتبارها مداخل تابعة للمبالغ الأصلية، وهي تدرج ضمن مكونات

¹¹ يشمل رقم الأعمال المفروضة عليه الضريبة أثمان البضائع أو الأعمال أو الخدمات والمداخل التبعية المرتبطة بها وكذا المصاريف والرسوم والضرائب المترتبة على ذلك ما عدا الضريبة على القيمة المضافة.

رقم الأعمال الخاضع للضريبة. بيد أنه، وعلى سبيل التخفيف، ورد في هذه الدورية أن المبالغ المقبوضة (من طرف الملزمين) برسم المقاصة لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

95. ويراعي هذا التأويل انعكاس الضريبة على القيمة المضافة على ارتفاع كلفة المقاصة التي تتحملها الميزانية العامة للدولة.

96. وقد ألغي هذا النظام، الذي استمر العمل به من سنة 1986 إلى سنة 2006، من طرف المديرية العامة للضرائب في سنة 2006. ودخل هذا التعديل الضريبي حيز التنفيذ دون أن تخضع الظروف التي تتحكم في هذا النظام لأي تغيير. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الظروف المستجدة في السياق الدولي، وكذا الإطار الماكرو اقتصادي الوطني يقتضيان، أكثر من أي وقت مضى، الإبقاء على العمل بهذا الإجراء نظرا لتزايد تحملات المقاصة.

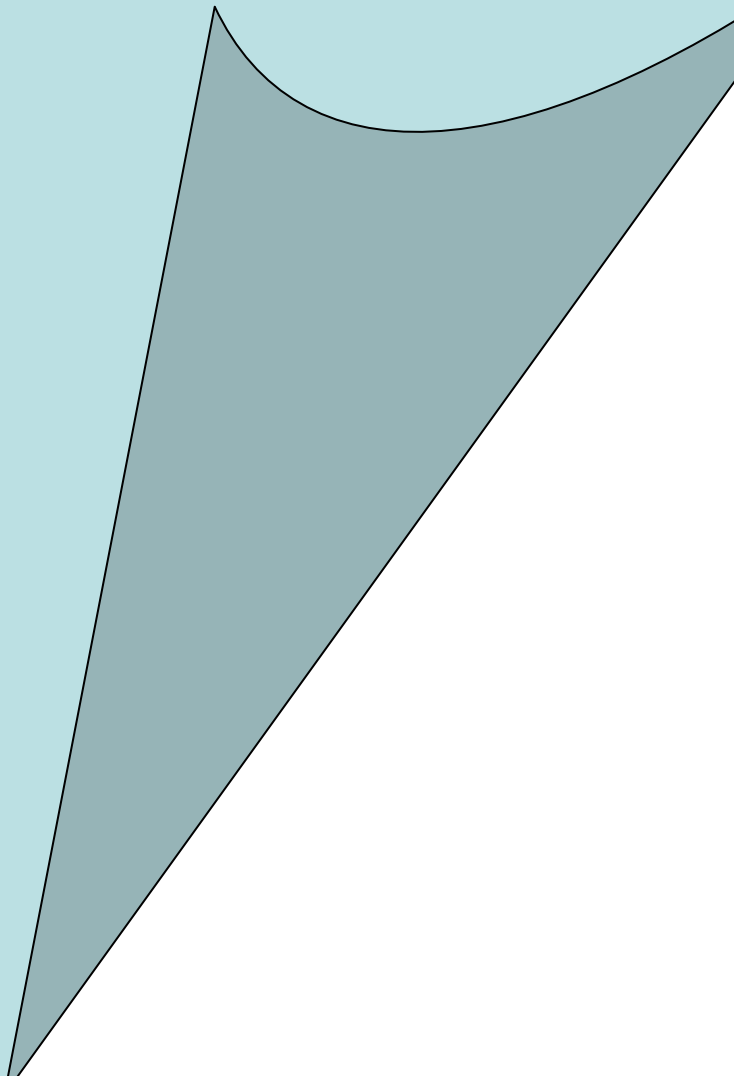
97. وقد نتج عن تطبيق هذا النظام ارتفاع كلفة المقاصة حيث تقدر مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بمدفوعات الدولة لفائدة المواد البترولية والسكر عن سنة 2012 ما يناهز 6,4 مليار درهم و 5,2 مليار درهم في سنة 2013.

98. كما نتج عن تخصيص 30 % من عائدات الضريبة على القيمة المضافة للجماعات الترابية تحمل هذه التكاليف من طرف صندوق المقاصة، والتي بلغت 1,9 مليار درهم في سنة 2012.

99. إضافة إلى ذلك، تتحمل المقاصة الفارق الناتج عن الزيادة في سعر الضريبة على القيمة المضافة من 7 % إلى 10 % على المواد البترولية دون عكسه على سلسلة الإنتاج. وتقدر قيمة هذا الفارق بالنسبة لسنة 2012 ب 1,6 مليار درهم.

100. وتزيد الرسوم الداخلية على الاستهلاك من ثقل أسعار المواد الخاضعة للمقاصة. وتعتبر هذه الرسوم اقتطاعات جبائية تدخل ضمن تركيبة وعاء الضريبة على القيمة المضافة مما يزيد من أهمية حجم تكاليف المقاصة.

المنتجات البترولية



II. المنتجات البترولية

101. لقد كان للنمو الاقتصادي الذي عرفه المغرب موازاة مع تحسن مستوى عيش الساكنة تأثير على نمو الطلب في مجال الطاقة. فمنذ سنة 2000، سجل الاستهلاك الوطني من المنتجات الطاقية نموا سنويا بمعدل 6%. و حسب التوقعات، فإن الاستهلاك سيعرف منحى تصاعديا، وسيزداد الطلب على الطاقة الأولية ثلاث مرات في أفق سنة 2030.

102. وقد ارتفع استهلاك المواد الطاقية بنسبة 30% ما بين سنة 2007 وسنة 2013 لينتقل من 13,7 إلى 17,8 مليون طن معادل البترول¹². وتمثل المواد البترولية نسبة تفوق 61% من الاستهلاك العام للطاقة.

103. ويستورد المغرب نسبة 96% من حاجياته من المواد الطاقية خصوصا البترول الخام والغاز والفيول والغاز. وقد عرفت الفاتورة الطاقية ارتفاعا مستمرا نظرا لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. و هكذا، انتقلت من 26,2 إلى 107 مليار درهم ما بين سنة 2004 و سنة 2012، أي ما يناهز 16,6% إلى 27,7% من الناتج الداخلي الخام. و في سنة 2013، بلغت هذه الفاتورة ما قدره 102 مليار درهم¹³.

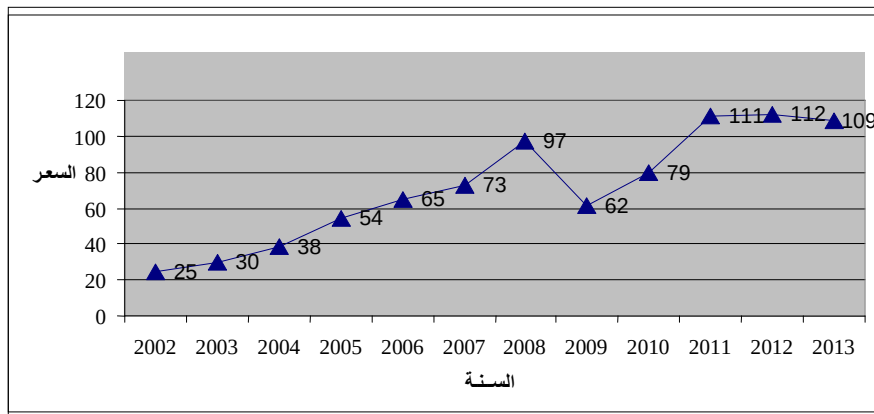
104. ومقارنة مع مجموع الواردات، تبقى نسبة المواد الطاقية جد مهمة، إذ تراوحت ما بين 20% و 28% خلال الفترة ما بين سنتي 2008 و 2013.

105. وتساهم هذه العوامل، التي تتسم بالطابع الهيكلي، في جعل الفاتورة الطاقية تشكل عبئا على الحسابات الخارجية، الأمر الذي يؤثر سلبا على توازن الميزانية نظرا لكون المواد البترولية الأكثر استعمالا (أي الغاز والبنزين والفيول وغاز البوتان) تستفيد من نظام الدعم.

1. نظرة حول الحصيلة الطاقية الوطنية

106. منذ بداية الألفية الثانية، عرف السوق العالمي للمواد الطاقية تحولات عميقة حيث انتقل المعدل السنوي لسعر برميل النفط من 25 دولار سنة 2002 إلى 110 دولار سنة 2013 أي بارتفاع وصل إلى نسبة 340%.

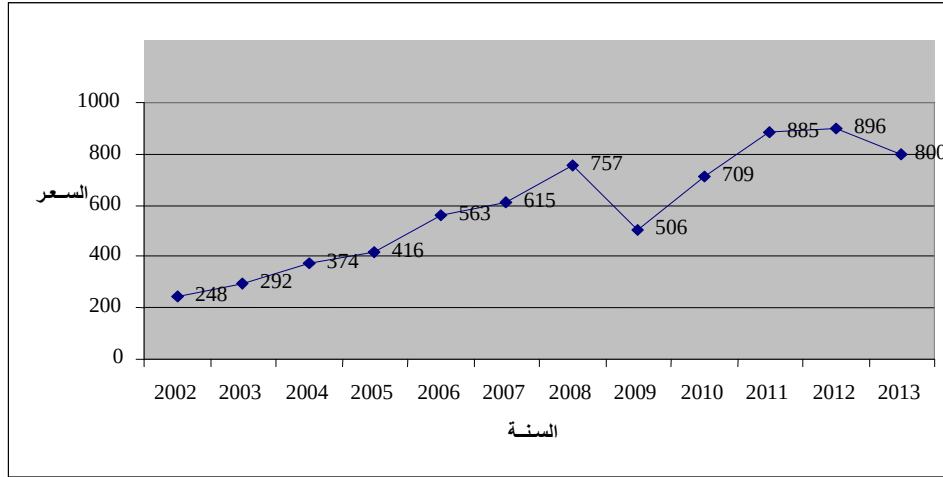
107. ويتميز السوق العالمي بتقلب قوي تحت تأثير الظرفية الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. ففي سنة 2008 مثلا، عرف سعر البترول الخام تقلبا تراوح بين 34 و 147 دولار للبرميل.



الرسم البياني رقم 2: تطور سعر البترول (دولار للبرميل)

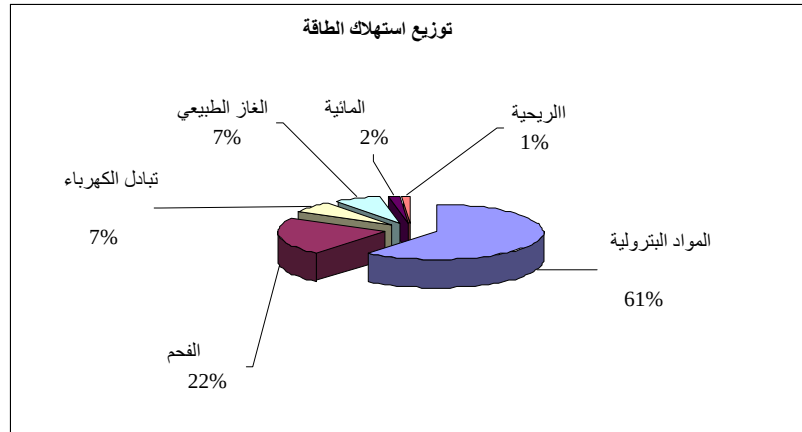
¹² Tonne équivalent pétrole
¹³ المصدر: مكتب الصرف

108. أما فيما يخص غاز البوطان، فقد عرف سعره نفس المنحى التصاعدي الذي سجله سعر البترول حيث انتقل من 248 إلى 823 دولار للطن بين سنة 2001 و سنة 2013، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى 232 %.



الرسم البياني رقم 3: تطور سعر غاز البوطان (دولار للطن)

109. فيما يخص توزيع الاستهلاك حسب مصادر الطاقة فيمكن تقديمه على النحو التالي:



الرسم البياني رقم 4: توزيع استهلاك الطاقة

110. وقد ارتفعت نسبة استعمال الفحم بوتيرة متزايدة نظرا لاستعماله في إنتاج الكهرباء حيث انتقلت هذه النسبة من 8% من الحصيلة الطاقية سنة 1980 إلى 22,2 % سنة 2012¹⁴.

111. كما سجل استهلاك الغاز الطبيعي ارتفاعا نظرا لاستهلاك الرسم المطبق على مرور أنبوب نقل الغاز المغرب العربي-أوروبا عبر التراب الوطني و كذا بفضل الواردات. ورغم ارتفاع استهلاك هذه المادة مابين سنتي 2010 و 2011، فإن نسبتها في الحصيلة الطاقية الوطنية تبقى ضعيفة حيث لا تتجاوز نسبة 7%.

112. أما نسبة الطاقات المتجددة في الاستهلاك الوطني من الطاقات الأولية، فتبقى ضعيفة إذ لا تتجاوز نسبة 3%.

¹⁴: المصدر وزارة الطاقة و المعادن

113. وكنتيجة طبيعية لهذه الوضعية، تحتكر المواد البترولية الجزء الأكبر من الفاتورة الطاقية. ففي سنة 2012، شكلت المواد البترولية 84 مليار درهم من مجموع الواردات الطاقية المقدرة ب 107 مليار درهم، أي ما يناهز 80%. في حين بلغت سنة 2013 نسبة 75%.
114. ونظرا لبنية النسيج الاقتصادي الوطني، تضاعف استهلاك المواد البترولية بين سنة 2002 وسنة 2013 حيث انتقل من 6 إلى ما يناهز 10,7 مليون طن وشمل هذا الارتفاع كل المواد البترولية.
115. وفيما يخص تطور الكميات المستهلكة، فنتوزع حسب نوع المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 على الشكل التالي:

الجدول رقم 8: تطور الاستهلاك الوطني في المواد البترولية المدعمة (بملايين الأطنان)

2014	2013	2012	2011	2010	
5 050	4 950	4 903	4 830	4 543	الغازوال
2 150	2 051	2 019	1 885	1 790	البوطان
2 350	2 200	2 649	2 685	2 300	الفيول
570	552	569	565	549	البنزين
10 120	9 753	10 140	9 965	9 182	المجموع
49,9	50,8	48,4	48,5	52,6	الغازوال %
21,3	21	20	18,9	20,7	البوطان %
23,2	22,6	26,1	27	26,6	الفيول %
5,6	5,7	5,6	5,7	6	البنزين %

116. يتبين، من خلال الجدول أعلاه، أن الغازوال يمثل الحصة الكبرى في الاستهلاك الوطني من المواد البترولية حيث يشكل ما يقارب نصف الكميات المستهلكة من المواد المدعمة (انظر أسفله). في حين يحتل الفيول المرتبة الثانية بنسبة 24%. ويستهلك هذا الوقود بكثرة لاستعماله من طرف المكتب الوطني للماء و الكهرباء قصد تشغيل محطاته الكهربائية. أما البنزين ، فإنه يحتل مكانة تقل أهميتها تدريجيا و لا تتجاوز نسبة 6%.
117. وبخصوص غاز البوطان، فإنه يمثل نسبة 20% من الاستهلاك العام للمواد البترولية المدعمة نظرا لاستعماله من طرف الأسر و القطاع الفلاحي لضخ الماء و التسخين.
118. تجدر الإشارة إلى أن الإدارة لم تكن إلى عهد قريب تتوفر على خارطة مفصلة لاستهلاك المواد الطاقية من شأنها تحديد حصة كل قطاع و كل جهة من الحصيلة الطاقية الوطنية. وذلك رغم الحاجة الملحة لهذه الخريطة من أجل إعداد إستراتيجية تهدف إلى تحسين استهلاك الطاقة والرفع من الفعالية الطاقية والتوجه نحو طاقات بديلة مناسبة.
119. ومن خلال المقارنة مع التجارب الدولية، يلاحظ أن عدة دول تقوم بأبحاث ميدانية قصد معاينة سلوك مختلف القطاعات الاقتصادية إزاء استهلاك الطاقة حتى تتمكن من اتخاذ التدابير الملائمة.
120. في هذا الإطار، بادرت وزارة الطاقة، منذ سنوات قليلة، إلى مباشرة استطلاعات حول توزيع استهلاك الطاقة من طرف كل قطاع و داخل فروع كل قطاع. و قد شملت هذه الاستطلاعات ما يلي:
- الاستهلاك العام للطاقة بحسب القطاعات والذي تم الشروع فيه سنة 2007 لينته في يوليو 2012،
 - استهلاك قطاع النقل الذي أنجز سنة 2012،
 - توزيع استهلاك قطاع الصناعة حسب فروع النشاط الذي انطلق سنة 2013،
 - استهلاك المنازل وقطاع الخدمات الذي انطلق سنة 2013.

2.التزويد بالمواد البترولية و تخزينها

1.2.التزويد

121. يتم تزويد السوق المغربي بالمواد البترولية الأساسية بواسطة المصفاة المحلية "سامير" بنسبة 42% . ويتم جلب الباقي عن طريق الاستيراد الذي غطى سنة 2012 حاجيات غاز البوطان بنسبة 96 % و الغازوال بنسبة 46 %.
122. كما يتم توزيع المواد البترولية عند خروجها من مصفاة "سامير" من طرف خمس عشرة شركة تتولى كذلك إنجاز معظم عمليات استيراد هذه المواد التي تتم عبر بعض الموانئ (الناظور والمحمدية والجرف الأصفر وأكادير والعيون).
123. بالنسبة لغاز البوطان، فإن نسبة 75 % من الحاجيات يتم تلبيتها بواسطة عقود سنوية بين شركات تعبئة هذه المادة وبعض الممونين الدوليين. أما الباقي، فيتم عن طريق اقتناءات منفردة حسب عروض المومنين.
124. وقد أصبح استيراد هذه المواد حرا ابتداء من سنة 1995، باستثناء غاز البوطان الذي يخضع لمسطرة خاصة تتميز بتدخل الوزارة المكلفة بالطاقة من أجل تحديد الكميات المزمع استيرادها والتصديق على عقود التوريد.
125. وتتسم سلسلة المواد البترولية، التي تعرف تدخلا كبيرا للدولة عن طريق دعمها لهذه المواد، بضعف التحكم فيها على مستوى أعلى هذه السلسلة، ذلك أن النظام الحالي يمنح المبادرة في استيراد المواد المذكورة للشركات الخاصة دون تمكين السلطات العمومية من الاطلاع على شروط التزويد.
126. كما لا يشجع نظام تسعير المواد البترولية، المعمول به منذ سنة 1995، على تحسين التزويد عبر المنافسة بين الفاعلين حيث تتم تسويتها في جميع الأحوال على أساس الأسعار المرجعية لسوق "روتردام" الدولية.
127. ومما يزيد هذا الوضع حدة كون الدعم يتم على أساس الكميات المستوردة وليس على أساس ما يتم استهلاكه فعليا.
128. وبالنسبة لغاز البوطان، الذي يتم جلب معظمه من الخارج، فإن المسطرة المعتمدة لتسوية الواردات لا تشجع بدورها على المنافسة بين الفاعلين وتطوير أساليب أفضل للتزويد كالعقود طويلة الأمد أو التوريدات الممركزة.

2.2. طاقة استقبال المواد البترولية

129. تتوفر الموانئ المعدة لاستقبال المواد البترولية على قدرات استيعابية لا تسمح برسو بواخر من النوع الكبير مما يشكل عائقا لنجاعة الاقتناءات و لا يمكن من تقليص نفقات النقل. وقد ترتب عن هذه الوضعية تحمل ميزانية الدولة لمبالغ متعلقة بالغرامات عن تأخير في التفريغ بلغت خلال الثلاث سنوات الأخيرة ما يلي:

- سنة 2010 :	31,5 مليون درهم
- سنة 2011 :	29,1 مليون درهم
- سنة 2012 :	36,3 مليون درهم.

3.2. تخزين المواد البترولية

130. يهدف إنشاء المخزونات الاحتياطية من المنتجات البترولية التي تقاس بعدد الأيام إلى تحقيق السلامة والوقاية من الأزمات التي يمكن أن تؤثر على التوريد العادي للبلاد من هذه المنتجات.
131. وهكذا، تحت الوكالة الدولية للطاقة الدول على توفير مخزون يعادل 90 يوما من استيراد المواد الخام أو المواد البترولية المكررة. أما الاتحاد الأوروبي، فيقدر هذا المخزون بـ 90 يوما للاستهلاك من المواد المكررة مع إمكانية استبدالها بالبترول الخام في حدود نسب 40 % إلى 50 %.
132. وبالنسبة للمغرب، يخضع إنشاء المخزونات الاحتياطية والتصريح بها لمقتضيات القانون رقم 71-9 بتاريخ 12 أكتوبر 1971 المتعلق بالمخزونات الاحتياطية. ويحدد قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 76-393 بتاريخ 17 فبراير 1977، كما وقع تغييره سنة 2008، المستويات التي يجب الاحتفاظ بها من طرف مصافي التكرير والموزعين ومراكز التعبئة. وحسب هذا القرار، يتعين على المصافي الاحتفاظ بمخزون احتياطي من البترول الخام يعادل 30 يوما من مبيعاتها من المنتجات البترولية.
133. كما يجب على الموزعين الاحتفاظ بالنسبة لكل منتج بمخزون يعادل 60 يوما من مبيعاته في السوق المحلية. أما بالنسبة لمراكز تعبئة البوطان، فإن المخزون الذي يجب تكوينه يعادل كذلك 60 يوما من الكميات المعبئة والموزعة في السوق الداخلي.
134. ويترتب عن عدم إنشاء المخزونات المذكورة تطبيق الغرامات والغرامات التهديدية المنصوص عليها في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-72-255 بتاريخ 22 فبراير 1973 المتعلق باستيراد مواد المحروقات وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وإدخالها وتوزيعها.
135. أما فيما يتعلق بتمويل المخزونات الاحتياطية، فقد تقرر سنة 1976 منح خصم بنسبة 0,7 % للشركات التي كونت هذه المخزونات. إلا أنه لم يتم العمل بهذا النظام التمويلي منذ إنشائه حيث تبين أن جميع الشركات لم تحترم التزاماتها بهذا الشأن و في سنة 1981 ، تم إنشاء هامش خاص لتمويل المخزونات أدرج في تركيبة الأسعار. وقد تم تعليق العمل بهذا الهامش سنة 1997 بالنسبة للمنتجات البترولية السائلة في الوقت الذي يواصل العمل به بالنسبة لغاز البوطان.
136. وتقوم الوزارة المكلفة بالطاقة، بتفويض من رئيس الحكومة، بمراقبة احترام تكوين المخزونات الاحتياطية من طرف مختلف الفاعلين (مصافي التكرير وشركات التوزيع و مراكز التعبئة) حيث تتكلف هذه الوزارة بالقيام شهريا بعمليات المعايرة (jaugeage) لدى مختلف الفاعلين في القطاع.

1.3.2. التخزين والطاقات التخزينية

137. تبرز معطيات الوزارة المكلفة بالطاقة الخاصة بالمخزونات المتوفرة¹⁵ تفاوتها مهما بالمقارنة مع المستويات التي تنص عليها التنظيمات الخاصة بهذا المجال، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 9: وضعية مخزونات المواد البترولية

السنة	البنتزين (ألف متر مكعب)			الغازوال (ألف متر مكعب)			البوطان (ألف طن)		
	المخزون النظامي	المخزون المتوفر	النسبة المئوية	المخزون النظامي	المخزون المتوفر	النسبة المئوية	المخزون النظامي	المخزون المتوفر	النسبة المئوية
2010	122,4	59,6	48,7	901,3	322,5	35,8	298,4	86,0	28,8
2011	125,8	58,0	46,1	958,4	352,3	36,8	314,2	104,9	33,4
2012	126,9	63,6	50,2	972,8	353,7	36,4	336,6	114,8	34,1
المتوسط	125,0	60,4	48,3	944,2	342,8	36,3	316,4	101,9	32,2

المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة

¹⁵ المعطيات المتوفرة لدى الوزارة الكلفة بالطاقة بخصوص المخزونات تتم على أساس عمليات المعايرة بالنسبة للمواد السائلة و على تصريحات الشركات بالنسبة للبوطان والبترول الخام.

138. يتبين من خلال هذا الجدول أن المخزونات المتوفرة لا تشكل مقارنة مع تلك المنصوص عليها في الأنظمة سوى نسبة متوسطة لا تتعدى 32,3 % بالنسبة للبوطان و 36,3 % بالنسبة للغازوال و 48,3% بالنسبة للبنزين.

139. مقارنة مع مستوى استهلاك المواد البترولية لسنة 2012، توفر الطاقات التخزينية المتواجدة تغطية احتمالية لا تتعدى 47 يوما بالنسبة للغازوال و 28 يوما بالنسبة للبوطان، في حين تمكن من تغطية 72 يوما من البنزين.

140. وقد تحسنت هذه الوضعية نسبيا سنة 2013 حيث عرفت الطاقات التخزينية تطورا مكن من رفع نسبة التغطية الاحتمالية بالمقارنة مع الكميات المستهلكة إلى 42 و 60 و 107 يوما على التوالي بالنسبة للبوطان و الغازوال و البنزين.

الجدول رقم 10: طاقات التخزين و نسبة التغطية الاحتمالية

المنتوج	طاقات التخزين		التغطية الاحتمالية بعدد الأيام	
	2012	2013	2012	2013*
الغازوال بالميتر المكعب	744 018	807 528	47	60
البنزين بالميتر المكعب	149 160	162 200	72	107
البوطان بالطن	156 412	236 412	28	42

تقديرات - المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة *

2.3.2. تطور طاقات التخزين

141. تمثل طاقات التخزين عنصرا مهما لترشيد شروط التزود من طرف الفاعلين الذين يمكنهم اغتنام الفرص التي يتيحها السوق أو انخفاض الأسعار بها. وهكذا، ففي ظل وضعية تتسم بطاقات تخزين محدودة، يصبح التزويد منصبا أكثر على سد الحاجيات المباشرة للسوق الداخلي مما قد يحد من ترشيد التوريدات في حالة انخفاض الأسعار في السوق الدولية.

142. و يبين تطور طاقات تخزين المواد البترولية أنها لم تعرف تقدما مهما حيث أن أغلب هذه الطاقات أنجزت سابقا و لم يتم توسيعها إلا بشكل محدود. فبالنسبة للبوطان الذي عرفت طاقات تخزينه تقدما ملحوظا، فإن ذلك يرجع إلى الشروع في تشغيل خزان جديد تابع لشركة SOMAS بسعة 80.000 طن في دجنبر 2013، الأمر الذي مكن من رفع الطاقة الإجمالية لتخزين البوطان بنسبة 67 % . ورغم هذا الاستثمار، تظل طاقات تخزين هذه المادة غير كافية، كما يتبين من الجدول أدناه:

الجدول رقم 11: تطور طاقات تخزين المواد البترولية

المادة	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التطور 2009-2013
الغازوال بالميتر المكعب	597 018	687 018	687 018	744 018	807 528	35,3 %
البنزين بالميتر المكعب	123 160	123 160	123 160	149 160	162 200	31,7 %
البوطان بالطن	141 610	141 610	156 412	156 412	236 412	66,9 %

المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة

143. تبين هذه المعطيات أن الآليات التي تم وضعها لحث الفاعلين على توسيع طاقات التخزين وإنشاء المخزونات النظامية لم يتم استعمالها بكيفية مرضية.

144. وهكذا، فإن نظام الخصم المشار إليه أعلاه لم يتم تفعيله. كما مكن نظام الهامش الخاص بتمويل مخزونات الشركات البترولية من مراكمة مبالغ مهمة دون أن يتم استثمارها في الغاية التي أحدثت من أجلها هذا الهامش.

145. ومنذ إرساء هذا النظام، تمكنت الشركات المذكورة من مراكمة مبلغ يتجاوز 3,08 مليار درهم إلى غاية نهاية سنة 2013. ولا تزال هذه الأموال غير مستعملة وقد تكون مسجلة لدى الشركات المعنية كخصوم طويلة الأمد لفائدة صندوق المقاصة دون أن يتمكن هذا الأخير من استردادها.

3. تسعير المواد البترولية

146. تخضع أسعار المواد البترولية الأساسية (غاز البوطان و الغازوال والبنزين والفيول) لقوانين و أنظمة محددة.

147. ويتم تحديد بنية الأسعار التي تقتنى بها المحروقات السائلة و غاز البوطان و تلك التي تباع بها هذه المواد بواسطة قرار للوزير المكلف بالشؤون العامة بتفويض من رئيس الحكومة. ويتخذ هذا القرار بعد استطلاع رأي لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات التي تدرس كل تغيير في بنية أسعار المواد المقننة.

التطور التاريخي لنظام تسعير المواد البترولية

الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2002

خلال هذه الفترة، كان التسعير خاضعا لمقتضيات قرار وزير الطاقة رقم 95-43 الصادر في 30 ديسمبر 1994 والمتعلق بتحديد أسعار الاشتراء من المصافي وبيع المحروقات السائلة و غاز البوطان، الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 1995. و اعتمد هذا القرار نظاما لمقايضة أسعار بيع المواد البترولية عند المصفاة على أساس أسعار التداول بسوق "روتterdam". و بمقتضاه، تقوم الوزارة المكلفة بالطاقة، في بداية كل شهر، بنشر أسعار البيع المطبقة خلال هذا الشهر على أساس متوسط أسعار التداول المسجلة في الشهر السابق.

و عرفت هذه الفترة، أيضا، تطبيق نظام مقايضة أسعار البيع على أسعار البيع عند المصفاة، وهو نظام يأخذ بعين الاعتبار أثر التغيرات التي تطرأ على هذه الأسعار كلما تجاوزت نسبة 2,5 %. و يمكن هذا النظام، حسب الحالات، شركات التوزيع من دفع الفرق أو استرجاعه عبر "حساب تقويم الأسعار" الذي يديره صندوق المقاصة. وقد تم تعليق العمل بهذا النظام منذ سنة 1999.

الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006

ابتداء من 15 يوليو 2002، تم تعديل القرار رقم 95-43 المشار إليه أعلاه. و تزامن هذا التاريخ مع دخول الالتزامات الموقعة بين الدولة وشركة "سامير" في سنة 1997 حيز التنفيذ في إطار العقد المتعلق بالخصوصية. و أهم التعديلات التي لحقت بالقرار المذكور هي كالتالي:

- مراجعة بنية الأسعار:

- تخفيض معامل الملاءمة من 6,5 % إلى 2,5 %،

- تجميع 15 بندا متعلقا بمصاريف المقاربة (Frais d'approche) في بند واحد يتضمن تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة؛

- إلغاء الهامش الخاص بتمويل المخزونات (تسجيله بقيمة صفر) بالنسبة للمحروقات السائلة و الاحتفاظ به بالنسبة لغاز البوطان.

- اعتماد وتيرة نصف شهرية عوض الوتيرة الشهرية بالنسبة لتحديد أسعار الاشتراء من المصافي.

- الرفع من هامش توزيع المحروقات السائلة بالجملة .

الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2013

شهدت سنة 2006 صدور قرار جديد للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية و العامة تحت رقم 06-2380 في 23 أكتوبر 2006، وضع أسس نظام جديد لتحديد أسعار الاشتراء من المصافي و بيع المحروقات السائلة و غاز البوطان والذي دخل حيز التنفيذ في 2 شتنبر 2006.

وتمثل أهم مستجد في هذا القرار في إلغاء نظام مقايضة أسعار البيع على أساس أسعار الاشتراء من المصافي. و بمقتضى هذا القرار أصبح حساب تقويم أسعار المحروقات السائلة الذي يديره صندوق المقاصة يتحمل مبلغ الفوارق حتى لا تنعكس على ثمن البيع للعموم.

و نص هذا القرار على الزيادة في هوامش التعبئة و التوزيع بالجملة و التقييط المتعلقة بغاز البوطان وتحديد هوامش البيع بالتقسيط للمحروقات السائلة بنسب مطلقة بعدما كانت محددة في نسبة لا تتجاوز 3 % من أسعار البيع الأساسية لهذه المواد.

و عرفت سنة 2009 تغيرات على مستوى المواد المعروضة للاستهلاك. هكذا و بالنسبة للغازوال تم الشروع في بيع نوع واحد من الغازوال: غازوال 50 ب ب م . و نفس الأمر بالنسبة للبنزين الممتاز و الممتاز 350 اللذين تم تعويضهما بمنتوج وحيد هو الوقود الممتاز بدون رصاص.

و أدخل القرار رقم 394-09 الصادر في 18 فبراير 2009 المعدل لقرار 2006 السابق الذكر بعض التعديلات في بنية الأسعار أهمها حذف معامل الملازمة و خلق بند خاص بأجرة التخزين. و اعتمد هذا القرار قاعدة المراجعة نصف السنوية لعمليات النقل.

و أدخل هذا القرار، كذلك، عنصرا جديدا في بنية الأسعار، و يتعلق الأمر بالفيول الخاص الذي يستعمل في تشغيل العنفات الغازية للمكتب الوطني الماء و الكهرباء والذي شرع في تسويقه في فبراير 2009.

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، عرفت أسعار المواد البترولية السائلة ارتفاعات تجاوزت أحيانا 17%، كما شهدت انخفاضات أيضا كما هو مفصل في الجدول التالي:

البنزين بالدرهم للتر	الغازوال بالدرهم للتر	الغازوال 350 بالدرهم للتر	الغازوال 50 بالدرهم للتر
2000	9,05	5,76	لم يشرع في تسويقه
2002	-	-	7,00
2003	-	-	-
2004	9,35	5,96	7,20
2005	9,85	6,46	7,70
2005	10,35	6,96	8,20
2006	10,51	7,46	9,34
2006	11,07	7,98	9,93
2006	10,50	7,47	9,38
2007	10,25	7,22	9,13
2008	11,25	7,22	10,13
2009	10,23	7,20	10,13
2012	12,18	توقف تسويقه	7,48
2012	12,77	توقف تسويقه	7,15
2013	12,45	توقف تسويقه	8,15
2013	12,02	توقف تسويقه	8,84
			-
			8,54

و في يونيو 2012، قامت الحكومة بالزيادة في أسعار بيع الغازوال و البنزين والفيول على التوالي بدرهم واحد للتر و درهمين للتر و 988 درهم للطن. في حين ظل سعر غاز البوطان مستقرا.

في سنة 2013

أحدث في هذا التاريخ نظام للمقايضة الجزئية لأسعار الغازوال و البنزين و الفيول الصناعي رقم 2 بمقتضى قرار لرئيس الحكومة رقم 13-69-3. هكذا وأمام العبء الذي أضحت تمثله تكاليف المقايضة على ميزانية الدولة، والتي سجلت رقما قياسيا تاريخيا (أزيد من 56 مليار درهم ضمنها 48 مليار درهم مخصصة للمواد البترولية)، تم إقرار نظام المقايضة، الذي دخل حيز التنفيذ في 16 شتنبر 2013، لعكس تقلبات أسعار المواد البترولية على ثمن البيع عندما تفوق نسبة التغيرات 2,5 %، على أساسي شهري.

كما لجأت الحكومة في سنة 2013 إلى التعاقد بهدف التحوط ضد المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار البترول عن طريق أدوات مالية .

ابتداء من يناير 2014

قامت الحكومة في يناير 2014 باعتماد نظام المقايضة الكلية لأسعار البنزين و الفيول الصناعي مع الاحتفاظ بنظام المقايضة الجزئية بالنسبة للغازوال. ووضعت جدولة زمنية بالنسبة للغازوال في أفق التخفيض التدريجي للدعم المخصص له ليصل إلى 0,80 درهم للتر ابتداء من 16 أكتوبر 2014.

1.3. آليات المقاصة

148. يبنّي نظام تسعير المواد البترولية على منطق مماثلة اقتناءها لدى مصفاة سامير باستيرادها من السوق الدولية. وهكذا، تقوم بنية الأسعار التي تشتري بها هذه المواد على أساس أسعار المنتجات البترولية المصفاة في السوق الدولية لـ "روتterdam" عبر احتساب السعر التداولي FOB الذي تضاف إليه مصاريف أخرى.

149. تضم بنّيات أسعار بيع المنتجات البترولية المخصصة للاستهلاك الداخلي جميع المصاريف وهوامش الربح التي تضاف إلى أسعار الاقتناء. و يتحمل صندوق المقاصة الفرق بين تكلفة هذه المنتجات وأسعار بيعها المحددة من طرف السلطات العمومية. على عكس ذلك، يستفيد الصندوق من الفرق المذكور في حالة ما إذا كان ثمن البيع أقل من التكلفة.

150. ويتم إعداد بنّيات الأسعار نصف شهريا بالنسبة للمنتجات السائلة على أساس متوسط أسعارها التداولية المسجلة في سوق روتردام خلال نصف الشهر السابق. أما بخصوص غاز البوطان فيتم اعتماد نفس الطريقة على أساس شهري. ويتم إعداد ونشر بنّيات الأسعار لدى الموزعين من طرف وزارة الطاقة عشية كل فترة.

151. كما يتحمل صندوق المقاصة المصاريف المتعلقة بتسوية عمليات استيراد البوطان وبالغرامات المترتبة عن تأخير تفريغ هذه المادة عند استيرادها.

152. وبخصوص غاز البوطان، فإن دعمه من المفروض أن يغطيه بواسطة آلية معادلة الأسعار عن طريق الاقتطاعات المطبقة داخليا على أسعار بيع الغاز والبنزين. غير أن ارتفاع الأسعار الدولية والإبقاء على ثمن بيع البوطان دون تغيير منذ 1990 جعل الاقتطاعات المذكورة غير كافية لتغطية الفرق بين ثمن بيعه وتكلفته الحقيقية.

153. أدى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية وعدم تطبيق هذه الزيادات على أسعار البيع بعد أن تم التخلي على نظام المقايسة سنة 1999 إلى زيادة كبيرة في كلفة المقاصة، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 12: تطور كلفة دعم المنتجات البترولية (مليون درهم)

السنة	الكلفة
2001	1 495
2002	88(فائض)
2003	912
2004	3 619
2005	7 595
2006	7 807
2007	10 670
2008	24 874
2009	7 417
2010	24 282
2011	43 499
2012	48 237
2013	38.800
2014*	36 000

* توقعات قانون المالية لسنة 2014

154. وتستأثر المواد الثلاث الأكثر دعما (الغاز والغاز البوطان والفيول) بالحصة الأكبر من ميزانية المقاصة، أي أكثر من 85%.

2.3. تحليل نظام تسعير المنتجات البترولية

155. يعمل نظام التسعير منذ سنة 1995 على أساس مجموعة من بنيات الأسعار التي يتم إعدادها من طرف وزارة الطاقة و نشرها لدى الفاعلين. وتعتمد هذه البنيات لتصفية مستحققاتهم لدى صندوق المقاصة.

1.2.3. تحليل بنيات الأسعار

156. يبين تحليل بنيات الأسعار مدى تعددها وتعقيدها حيث يتعلق الأمر بإعداد 14 بنية مرتين في الشهر تخص مختلف المنتجات المعدة لاستعمالات ووجهات مختلفة. وتهم واحدة من هاته البنيات الأسعار التي تشتري بها المنتجات في حين يتعلق الباقي بالأسعار التي تباع بها للعموم. ويقدم الجدول التالي أنواع هذه البنيات:

1	الأسعار التي تشتري بها المنتجات البترولية (غاز البوطان والبنزين ووقود الطائرات والغازوال والفيول والفيول الخاص)
2	الأسعار التي تباع بها المنتجات البترولية (الغازوال والبنزين والفيول)
3	الأسعار التي تباع بها المنتجات البترولية (الغازوال والبنزين) في الأقاليم الجنوبية
4	الأسعار التي يباع بها غاز البوطان المعبأ
5	الأسعار التي يباع بها غاز البوطان غير المعبأ
6	الأسعار التي يباع بها غاز البوطان في الأقاليم الجنوبية
7	الأسعار التي يباع بها البنزين بدون رصاص للصيادين
8	الأسعار التي يباع بها الغازوال المخصص للصيد الساحلي
9	الأسعار التي يباع بها الغازوال المخصص للصيد الساحلي في الأقاليم الجنوبية
10	الأسعار التي تباع بها المنتجات المخصصة للبواخر (الغازوال والفيول)
11	الأسعار التي يباع بها وقود الطائرات
12	الأسعار التي يباع بها الفيول الموجه إلى إنتاج الكهرباء
13	الأسعار التي يباع بها الفيول الموجه إلى إنتاج الكهرباء في الأقاليم الجنوبية
14	الأسعار التي يباع بها الفيول في الأقاليم الجنوبية

157. ومن شأن تعدد هذه البنيات الذي يترتب عنه تواجد أسعار مختلفة بالنسبة لنفس المنتج أن يحدث اختلالات في السوق يصعب تحديدها والتحكم فيها.

158. كما تتسم هذه البنيات بتعقيدها نظرا للعدد المرتفع للبند التي تتضمنها، إذ تصمم على شكل سلسلة من المصاريف يتغير عددها حسب نوع المنتج والوجهة المخصصة إليه.

159. وتصبح هذه الوضعية المعقدة أمر مراجعة البنيات المذكورة للأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث في بعض بنودها. كما أنها تقضي إلى التحديد الجرافي لبعض بنود المصاريف (النقل والسيلان وتصحيح التغيير الحراري للمخزونات...).

160. كما أن هذه البنيات التي أحدثت منذ سنة 1995 لم تعرف أي إصلاح عميق لملائمتها مع تحولات السوق وسلسلة الإنتاج، وذلك رغم بعض التعديلات التي تم إدخالها، خصوصا في السنوات 2002 و2006 و2009.

161. وترجع التحولات المذكورة إلى التطور التقني الذي يفترض أن يؤدي إلى تقليص تكاليف الإنتاج والاستغلال والتوزيع، إضافة إلى التطور التنظيمي الذي يتجلى في الاندماج المسجل لدى الفاعلين في سلسلة المنتجات البترولية والذي يؤدي إلى الاقتصاد في التكاليف و الرفع من المردودية.

162. واعتباراً لهذه التحولات التي توفر مردودية أكبر، فإن بنيات الأسعار أصبحت تستوجب المراجعة بشكل منتظم.

163. ومن جهة أخرى، تحدد بنيات الأسعار المعمول بها منذ سنة 2009 أسعار شراء البنزين الممتاز والغازوال على أساس مميزات تقنية مختلفة عن مميزات المنتجات المتداولة في السوق و التي يحددها قرار الوزير المكلف بالطاقة رقم 1546.07 الصادر في 3 غشت 2007 والمتعلق بمميزات المنتجات البترولية الكبرى.

164. وعليه، تحدد البنيات المذكورة حساب أسعار شراء المنتجين سالف الذكر على أساس الأسعار التداولية في سوق روتردام بمميزات 10 ppm¹⁶ في حين يتم تسويق منتجات من صنف 50 ppm.

165. ونتج عن هذا الوضع ارتفاع أسعار شراء المنتجين المذكورين، وبالتالي الزيادة في تحملات المقاصة المتعلقة بهما.

2.2.3. تطبيق تكاليف النقل ومصاريف المقاربة على المنتجات المصفاة محليا

166. يتبين مما سبق أن بنية الأسعار التي تشتري بها المنتجات البترولية لا تميز بين المستوردة منها و الأخرى المقتناة لدى المصفاة المحلية. ذلك أن هذه الأسعار يتم احتسابها على أساس أن الأمر يتعلق بعملية استيراد افتراضية أخذاً بعين الاعتبار السعر FOB مع إضافة بعض المصاريف كالنقل والمقاربة.

167. بالنظر إلى بنية أسعار الاقتناء الموحدة التي تم تقديمها أعلاه، يتبين أن شركات التوزيع، من خلال تزودها لدى مصفاة "سامير"، تستفيد من تعويض عن مصاريف افتراضية (مصاريف النقل والمقاربة) لم تتحملها بصفة فعلية.

168. أخذاً بعين الاعتبار نسبة الإنتاج الوطني من المواد المدعمة من الكميات المستهلكة، تقدر مبالغ النقل ومصاريف المقاربة المتعلقة بها بمبلغ 1.454 مليون درهم سنة 2012، كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: مصاريف النقل والمقاربة المطبقة على الاقتناءات لدى مصفاة سامير (مليون درهم)

المصاريف	2010	2011	2012
النقل	451,2	506,2	627,9
مصاريف المقاربة	410,2	567,9	826,5
المجموع	861,4	1 074,1	1 454,4

المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة

169. لا تستند مصاريف النقل المتعلقة باستيراد المنتجات البترولية إلى المصاريف الحقيقية حيث تتبني على أساس نقل مفترض من روتردام إلى المحمدية.

170. بالنظر لطابعها الافتراضي الصرف فقد تم في سنة 2002 خفض مصاريف النقل المدرجة في بنية الأسعار من 30 إلى 18 دولار للطن.

171. وفي سنة 2009، تضمن القرار الوزاري رقم 394-09 المذكور إحداث نظام لمراجعة مصاريف النقل كل ستة أشهر لكنها ظلت مبنية على نقل افتراضي من روتردام إلى المحمدية.

¹⁶ تعني نسبة الكبريت بجزء من المليون

3.2.3. مصاريف المقاربة

172. تحتوي بنية الأسعار الحالية على بند لمصاريف المقاربة مجزء إلى قسم ثابت وآخر متغير. وقد عوضت هذه البنية تلك التي تم العمل بها من سنة 1995 إلى سنة 2002، والتي كانت تضم 11 بنداً خاصاً بهذه المصاريف.

173. وقد شكل القسم المتغير بين سنتي 2010 و2012 نسبة عالية من مصاريف المقاربة بلغت 88 % . كما أنها عرفت عموماً ارتفاعاً ملحوظاً بعد ارتفاع أسعار البترول انطلاقاً من سنة 2008.

174. ويبين الجدول الآتي أنه، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2012، عرفت مصاريف المقاربة زيادة بمعدل 34,1% مع أن ارتفاع أسعار البترول بلغ 20,1% و تطور الكميات المستهلكة من المنتجات البترولية لم يتجاوز 5,1%.

175. و تتجلى هذه المفارقة بوضوح بين سنتي 2011 و2012 حيث ارتفعت مصاريف المقاربة بنسبة 35,5% في حين ظلت أسعار البترول والكميات المستهلكة شبه مستقرة.

176. وتبين هذه الوضعية أن مصاريف المقاربة أصبحت تشكل تكلفة غير متحكم فيها بشكل كاف:

الجدول رقم 14: تطور مصاريف المقاربة (مليون درهم)

مصاريف المقاربة	2010	2011	2012
المتغيرة	881,4	1 207,9	1 690,2
الثابتة	147,2	157,9	160,3
المجموع	1 028,6	1 365,8	1 850,5
التطور	-	% 32,8	% 35,5

المصدر: الوزارة الكلفة بالطاقة

4.2.3. التعويض عن التخزين

177. لم تكن بنيات الأسعار السابقة لسنة 2009 تتضمن أي أجره للتخزين. ولم تعرف وضعية المخزونات من المنتجات البترولية تغيرات مهمة من شأنها تبرير إدراج الأجره المذكورة في بنية الأسعار.

178. وفي سنة 2009، حلت هذه الأجره محل معامل الملائمة الذي كان مدرجاً ببنيات الأسعار منذ سنة 1995 بنسبة 6,5% والذي كان مخصصاً لضمان حد أدنى لمكافئة مصفاة سامير حين كانت تابعة للدولة. وقد تم خفضه إلى 2,5% سنة 2002.

179. وقد تم تحديد هذه الأجره في مستوى مرتفع بالمقارنة مع باقي بنود بنية الأسعار ومع معامل الملائمة الذي تم حذفه سنة 2009، كما يتضح من الجدول أدناه. وهكذا، فقد شكلت المبالغ المرتبطة بهذه الأجره خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2012 نسبة تراوحت ما بين 40,2% و 44,5% من مصاريف وهوامش التوزيع. و بالمقارنة مع متوسط المبالغ المتعلقة بمعامل الملائمة عن الفترة ما بين سنة 2006 وسنة 2008، و الذي بلغ 926 مليون درهم، فقد بلغت نسبة أجره التخزين 76,6%.

الجدول رقم 15: تطور المبالغ المتعلقة بأجره التخزين بمليون درهم

أجره التخزين	2010	2011	2012
أجره التخزين	1 152,95	1 226,91	1 246,57
نسبة أجره التخزين بالمقارنة بمصاريف وهوامش التوزيع	40,2 %	41,0 %	44,5 %

المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة

180. لقد مكنت أجرة التخزين الفاعلين في الميدان من تحصيل مبلغ إجمالي قدره 3,6 مليار درهم عن الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2012 .

181. يستنتج من هذه العناصر أن هذه الأجرة الجديدة تشكل بالأحرى هامشاً للربح ممنوحاً لفائدة الفاعلين لتعويضهم عن حذف معامل الملائمة من بنية الأسعار سنة 2009.

5.2.3. تعويض الباعة بالتقسيط

182. يتشكل تعويض الباعة بالتقسيط، بالإضافة إلى هامش الربح المخصص لهم، من تعويض عن السيالان وعن تصحيح التغير الحراري للمخزونات. ويبين الجدول التالي الحصة السنوية لكل من هذه التعويضات:

الجدول رقم 16: تطور أجرة التقسيط بمليون درهم

البند	2010	2011	2012
السيالان عند باعة التقسيط	205,8	211,6	235,0
تصحيح التغير الحراري للمخزونات	91,4	94,1	95,8
هامش التقسيط	1 569,0	1 614,4	1 642,7
المجموع	1 866,2	1 920,2	1 973,5

المصدر: الوزارة المكلفة بالطاقة

183. كما هو الحال بالنسبة لمصاريف و هوامش التوزيع، فإن البنود المبينة في الجدول أعلاه يمكن تجميعها وتحديد بطريقتهم جزافية من أجل تبسيط بنية الأسعار.

6.2.3. بنية أسعار بيع غاز البوطان المعبأ

184. يمثل البوطان المعبأ في قنينات من فئة 3 كلغ و 6 كلغ و 12 كلغ الحصة الأكبر من الاستهلاك الوطني من هذه المادة بنسبة 97% سنة 2012. و يستهلك من طرف الأسر و بعض القطاعات الإنتاجية خصوصا منها الفلاحة، إذ يستعمل لضخ المياه والتدفئة.

185. أما البوطان غير المعبأ، و الذي لا يدخل ضمن المواد المدعمة، فإنه لا يشكل سوى نسبة 3 % من الاستهلاك الوطني، و يستعمل خصوصا في القطاعات الصناعية.

186. تتميز سلسلة تعبئة وتوزيع غاز البوطان بتعدد المتدخلين، كما يتبين من بنية أسعار بيع هذا المنتج. ويستفيد المتدخلون من عدة هوامش وتعويضات عن المصاريف مدرجة في بنية الأسعار. و يبين الجدول أسفله هذه الهوامش والتعويضات كما يوضح أن مجموعها يشكل 43,3 % و 50,2 % على التوالي من ثمن بيع قنيتي 12 كلغ و 3 كلغ.

الجدول رقم 17: تطور الهوامش و التعويضات المتعلقة بالبوطان المعبأ بالدرهم للطن

الهوامش و التعويضات	الحمولات التي تفوق خمس كلغ	الحمولات التي تقل عن خمس كلغ
مصاريف وهامش التعبئة	318	318
مصاريف وضع سدادات القنينات	20	50
مصاريف وهامش شركات التوزيع	538	604
مصاريف وهامش أصحاب المستودعات	387	450
هامش الباعة بالتقسيط	195	250
المجموع	1 459	1 672
النسبة في ثمن البيع	43,8 %	50,2 %

المراجع: قرار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة رقم 06-2380 بتاريخ 23 أكتوبر 2006 بتحديد الأسعار التي تشتري بها من المصافي وتباع المحروقات السائلة وغاز البوطان

187. أنشئت بنية أسعار بيع غاز البوطان المعبأ، التي تم وضعها منذ سنة 1995، على أساس سلسلة إنتاج مكونة في معظمها من مهنيين غير مندمجين يعملون في أجزاء متفرقة من هذه السلسلة (الاستيراد والتعبئة والتوزيع).

188. غير أن الوضع الراهن يبين أن جُلهم أصبح مندمجا بشكل كبير ويعمل في جميع أجزاء سلسلة البوطان المعبأ من الاستيراد إلى التوزيع.

189. ولعل هذه المقاربة التي تعتبر السلسلة المذكورة مكونة من فاعلين غير مندمجين، وبالتالي، تعويضهم على هذا الأساس بالإضافة إلى الأخطار المتعلقة بالفوترة بين شركات منتمية لنفس المجموعة أو فوترة الشركات لنفسها مما يزيد من أعباء المقاصة بالنظر إلى مراكمة نفس الفاعلين لجميع الهوامش والتعويضات.

190. ويزيد من حدة هذه الوضعية كون مراقبة تصريحات الشركات البترولية تقتصر على مراجعة الوثائق المدلى بها مما لا يسمح بتفادي تطبيق الدعم على كميات لم يتم التحقق من صحتها.

191. ومن شأن مراجعة بنية أسعار البيع على أساس الوضع المندمج للفاعلين في قطاع غاز البوطان أن يمكن من تحديد المصاريف والهوامش المرتبطة بهذا المنتج في بنود فريدة وفي مستويات أقل مما هي عليه في البنية الحالية.

4. دعم المواد البترولية

192. يحدد نظام دعم المواد البترولية بمقتضى ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.403 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) المتعلق بصندوق المقاصة¹⁷. ويهم هذا النظام المواد البترولية التالية: غاز البوطان والغازوال والبنزين والفيول.

193. وتستهلك المواد البترولية الثلاث التي تتلقى أكبر قدر من الدعم، وهي غاز البوطان والغازوال والفيول، النصيب الأكبر من تكاليف المقاصة بما يفوق 85 %.

194. بلغ دعم المواد البترولية ما قدره 48 مليار درهم برسم سنة 2012 فيما سيصل إلى 38,8 مليار درهم خلال سنة 2013¹⁸.

1.4 المداخل الضريبية و مداخل المعادلة

195. تعد المداخل الضريبية المتعلقة بالمواد البترولية مصدرا مهما لخزينة الدولة. وقد شهدت هذه المداخل تطورا خلال الأربع سنوات الماضية كالتالي:

الجدول رقم 18: تطور المداخل وشبه الضريبية على المواد البترولية بمليون درهم				
نوع الضريبة	2010	2011	2012	2013*
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	12 308	12 943	13 127	32313
الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد	6 920	9 363	10 595	9 652
الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	236	628	392	530
رسوم شبه جبائية	123	168	189	160
المجموع	58719	23 102	24 303	66523

* توقعات

¹⁷ " يعهد إلى صندوق المقاصة بتنفيذ السياسة الحكومية لتثبيت الأثمان ومن أجل هذه الغاية فإن الصندوق : يعتبر الهيئة المؤهلة وحدها للقيام بجميع العمليات المتعلقة باستقرار الأثمان ولاسيما القيام بتمويلها وإنجاز أو جمع الاقتطاعات المتعلقة بها..." .

¹⁸ المصدر: الوزارة المكلفة بالاقتصاد و المالية

196. تجدر الإشارة إلى أن المداخل الضريبية المتعلقة بالمواد البترولية غطت في المتوسط 51,3 % من مصاريف المقاصة و 63,2 % من الدعم المخصص لهذه المواد خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2013، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور المداخل الضريبية مقارنة مع مصاريف المقاصة بمليون درهم

العنوان	2010	2011	2012	2013
مجموع مصاريف المقاصة	30 013	51 864	56 263	44.400
الدعم المخصص للمواد البترولية (م ن)	24 282	43 499	48 237	38.800
المداخل الضريبية وشبه الضريبية (م ض)	19 587	23 102	24 303	23.665
م ض/ مصاريف المقاصة (%)	65,3	44,5	43,2	53,3
م ض/ الدعم المخصص م ن (%)	80,7	53,1	50,4	61,0

197. فضلا على المداخل الضريبية، فإن آلية المعادلة تمكن نظام المقاصة من استرجاع موارد مهمة نسبيا.

198. و يقصد بالمعادلة المبالغ التي يقوم صندوق المقاصة باقتطاعها بواسطة الشركات البترولية من أثمان بيع الوقود الممتاز و الغازوال، وذلك لتغطية جزء من الدعم المخصص لغاز البوطان.

199. إلى غاية سنة 2008، ظل صندوق المقاصة يستخلص مداخل المعادلة من الشركات البترولية أثناء إيداع هذه الأخيرة لتصريحاتها الشهرية المقدمة إلى الصندوق. و ابتداء من هذه السنة ، لم يعد الصندوق يستخلص أية مبالغ بشأن هذه الآلية بعد الاتفاق مع الشركات المذكورة على خصم هذه المداخل على أساس تصريحاتها.

200. وقد تطور محصول الاقتطاعات المتعلقة بالمعادلة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و 2013 كالتالي:

- سنة 2009 : 1,17 مليار درهم
- سنة 2010 : 1,12 مليار درهم
- سنة 2011 : 1,14 مليار درهم،
- سنة 2012 : 1,16 مليار درهم،
- سنة 2013 : 1,21 مليار درهم.

2.4. توزيع الدعم حسب المواد البترولية

201. اعتمد التحليل الوارد أدناه، بشأن توزيع نسب الدعم حسب نوع المواد البترولية و فئات المستفيدين، على نتائج البحث الميداني الذي أنجزته الوزارة المكلفة بالطاقة في يوليو 2012 حول الاستهلاك الطاقوي حسب القطاعات.

202. و خلصت هذه الدراسة إلى التوزيع التالي :

الجدول رقم 20: توزيع دعم المواد البترولية حسب القطاعات المنتجة والمستفيدين

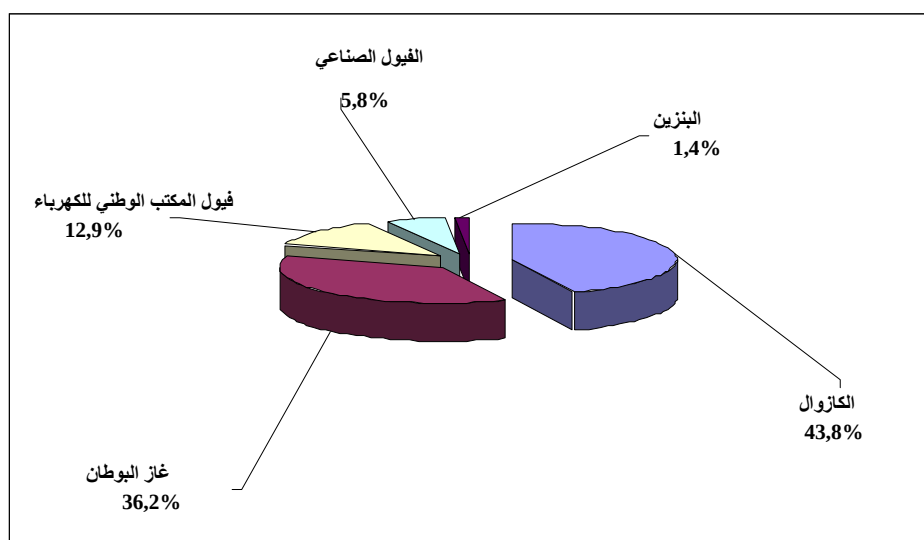
القطاع/المستفيد	النسب المئوية			
	الغاز البوطان	الفيول	البنزين	الغازوال
الفلاحة	39,3	0	2,2	20,9
المعادن	0	29,9	0,1	1,4
الصناعة	1,4	68,1	9,1	14,1
الخدمات	0,2	1,9	43,	1,6
النقل	0	0	7,6	42,6
الأسر / السكن	159,	0	77,6	19,4

203. و تطورت تكاليف المقاصة بشأن المواد البترولية ما بين سنتي 2008 و 2013 كالتالي :

الجدول رقم 21: تطور تكاليف المقاصة بالنسبة للمواد البترولية (بملايين الدراهم)

2013 ¹⁹	2012	2011	2010	2009	2008	
38.800	48 237	43 499	24 282	7 417	24 874	الدعم الخاص بالمواد البترولية
16.350	21 594	20 257	9 832	1 193	12 099	الغازوال
15.200	15 795	13 155	9 978	5 497	9 360	غاز البوطان
5.150	7 196	6 319	2 857	1 117	1 127	فيول م و ك م
1.400	2 520	2 484	1 402	482	2 303	فيول رقم 2
700	1 132	1 284	213	-872	-15	بنزين ممتاز
42,1	44,8	46,6	40,5	14,4	48,6	حصة الغازوال (%)
39,2	32,7	30,2	41,1	3,66	37,6	حصة غاز البوطان (%)
13,3	14,9	14,5	11,8	5,31	4,5	حصة فيول م و ك م (%)
3,6	5,2	5,7	5,8	5,8	9,3	حصة فيول رقم 2 (%)
1,8	2,4	3,0	0,9	0,0	0,0	حصة بنزين ممتاز (%)

204. وقد تم توزيع حصة الدعم المخصص للمنتجات البترولية حسب كل منتج خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، في المتوسط، كالتالي:



الرسم البياني رقم 5: توزيع المنتجات النفطية المدعومة حسب نسبة الاستهلاك

¹⁹ المصدر: صندوق المقاصة

1.2.4. غاز البوطان

205. عرف استهلاك غاز البوطان تطورا مابين سنتي 2008 و 2014 على الشكل التالي:

الجدول رقم 22 : تطور استهلاك غاز البوطان بآلاف الأطنان

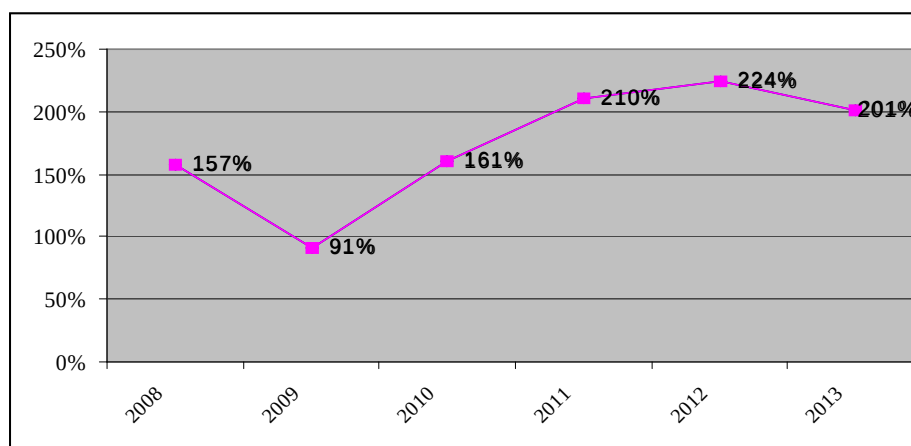
2014 ²⁰	2013	2012	2011	2010	2009	2008
2 150	2 051	2 019	1 885	1 790	1 729	1 698

206. ويعد غاز البوطان من المحروقات الأكثر استهلاكاً من لدن الأسر بنسبة 59 % يليها قطاع الفلاحة بنسبة 39 %²¹. و يستعمل في الفلاحة بشكل أساسي في مجال ضخ المياه و التدفئة في ميدان تربية الدواجن و الزراعات المغطاة.

207. وتتسبب سلسلة توزيع غاز البوطان الحالية (الاستيراد و التعبئة و التوزيع في شكل قنينات من فئة 12 كلغ و 6 كلغ و 3 كلغ) في ارتفاع التكاليف مقارنة مع أنماط أخرى من التوزيع المستعملة في دول أخرى، و بشكل خاص الغاز الطبيعي.

208. وبالمقارنة مع ثمن البيع، يبقى هذا الصنف من المحروقات المنتج الذي يستفيد من أكبر قدر من الدعم. ففي سنة 2013 شكل متوسط الدعم ضعف ثمن البيع للعموم.

209. وما بين سنتي 2008 و 2013، تطورت حصة دعم غاز البوطان بالمقارنة مع ثمن البيع للعموم على النحو التالي:



الرسم البياني رقم 6: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط لغاز البوطان

210. بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة المذكورة أعلاه، تتوزع تكاليف المقاصة بالنسبة لغاز البوطان حسب فئات المستفيدين على الشكل الآتي:

²⁰ 2013 و 2014 : الوزارة المكلفة بالطاقة

²¹ دراسة الوزارة المكلفة بالطاقة و المعادن في سنة 2012

الجدول رقم 23 : توزيع الدعم الخاص بغاز البوطان حسب فئة المستفيدين بملايين الدراهم

فئة المستفيدين	%	2012	2013
الأسر	59,1	9.335	8.983
الفلاحة و الصيد البحري	39,3	6.207	5.974
الصناعة و المعادن و الخدمات	1,6	253	243
المجموع	100,0	15.795	15.200

211. يستنتج من هذا الجدول أن الأسر تستهلك أكبر حصة من الدعم المخصص لغاز البوطان. فقد بلغ متوسط الدعم السنوي الذي تستفيد منه كل أسرة فيما يخص استهلاك غاز البوطان ما قدره 1.372 درهم و مبلغ 1.321²² درهم على التوالي في سنتي 2012 و 2013 .

2.2.4. المواد البترولية السائلة

■ الغازوال

212. يعد الغازوال من المحروقات السائلة الأكثر استهلاكاً، إذ يمثل لوحده ما يقارب 45 % من الاستهلاك الكلي للمواد البترولية، ويستحوذ على أكثر من 43 % من تكاليف المقاصة الموجهة لهذه المواد. وقد تطورت الكميات المستهلكة من الغازوال ما بين سنتي 2010 و 2014 كالتالي:

الجدول رقم 24 : تطور استهلاك الغازوال بالآلاف الأطنان

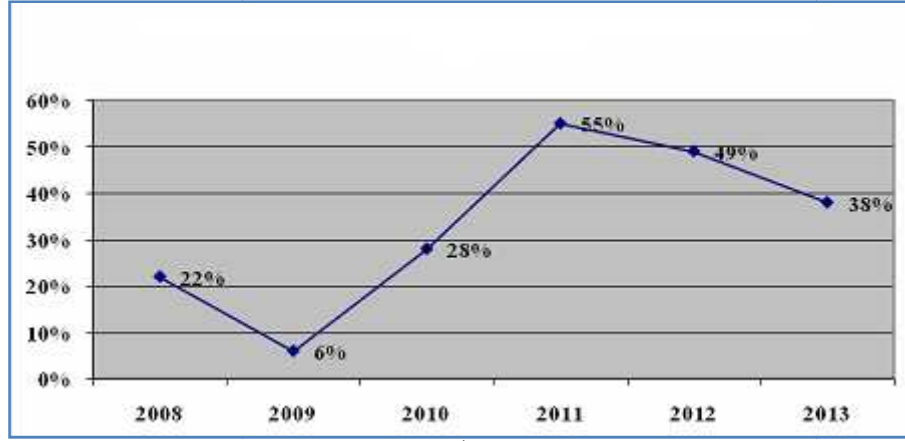
2010	2011	2012	2013	2014 ²³
4 543	4 830	4 930	4 950	5 050

213. و يستعمل الغازوال بشكل خاص في قطاع النقل و الفلاحة و الصيد البحري و يوجه جزء كبير منه لاستعمال الأسر نظراً لنوعية و حالة حظيرة السيارات المستعملة.

214. و يظل الغازوال من المحروقات الأكثر استفادة من الدعم. فباستثناء انخفاض طفيف عرفه دعم الغازوال في سنة 2009 بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، ظل الدعم الفردي مهماً جداً حيث بلغ مستويات جد مرتفعة في السنوات الأخيرة: 55 % في سنة 2011 و 49 % في سنة 2012 و 38 % في سنة 2013.

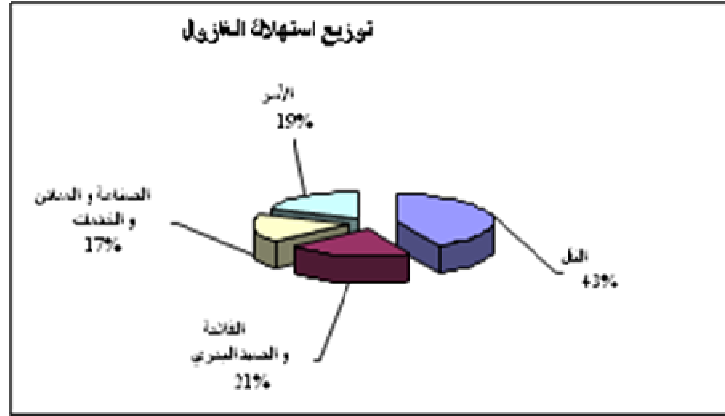
215. و بالمقارنة مع سعر بيع الغازوال، عرف الدعم المقدم لهذا الأخير التطور التالي:

²² تم حسابها على أساس 6,8 مليون أسرة استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط
²³ توقعات الوزارة المكلفة بالطاقة و المعادن



الرسم البياني رقم 7: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط للغاز

216. ويتوزع استهلاك الغازات حسب فئات المستفيدين ،استنادا إلى الدراسة المشار إليها أعلاه كالتالي:



الرسم البياني رقم 8: توزيع استهلاك الغازات حسب القطاعات النشيطة

217. اعتمادا على نتائج هذه الدراسة، فإن الحصة التي استقادت منها كل فئة في تكاليف المقاصة المتعلقة بدعم الغازات تصبح كالتالي:

الجدول رقم 25 : توزيع الدعم المقدم للغازات حسب فئات المستفيدين (بملايين الدراهم)

فئة المستفيدين	%	2012	2013
النقل	42,6	9 199	6.965
الزراعة و الصيد البحري	20,9	4 513	3.417
الصناعة و المعادن و قطاع الخدمات	17,1	3 693	2.796
الأسر/المساكن	19,4	4 189	3.172
المجموع	100	21 594	16.350

218. من خلال هذا الجدول يتبين أن قطاع النقل يظل المستهلك الأول للغازات متبوعا بقطاع الزراعة ثم الأسر.

219. و حسب إحصائيات الوزارة المكلفة بالنقل، فإن 68 % من السيارات السياحية تستعمل الغازوال. وانطلاقاً من هذه المعطيات، كل أسرة تتوفر على سيارة ذات محرك غازوال تكون قد استفادت من مبلغ سنوي قدره 3.422 درهم و مبلغ 2.440 درهم على التوالي برسم سنتي 2012 و 2013 برسم الدعم الممنوح للغازوال.

■ البنزين

220. عرف استهلاك البنزين تطوراً كالاتي:

الجدول رقم 26 : تطور استهلاك البنزين الممتاز بآلاف الأطنان

2014 ²⁴	2013	2012	2011	2010	2009	2008
570	552	569	565	549	506	478

221. ويمثل هذا الوقود نسبة 5,3 % من استهلاك المواد البترولية و نسبة 2 % من تكاليف المقاصة الموجهة لهذه المواد. و بلغ متوسط الدعم المقدم للبنزين في سنة 2013 نسبة 10 % من ثمن البيع للعموم.

222. و يتوزع الدعم المقدم للبنزين حسب فئات المستفيدين برسم سنتي 2012 و 2013 كالتالي:

الجدول رقم 27 : توزيع الدعم المقدم للبنزين (بملايين الدراهم)

2013	2012	%	فئة المستفيدين
543	878	77,6	الأسر
88	143	12,6	الصناعة و المعادن و قطاع الخدمات
53	86	7,6	النقل
15	25	2,2	الفلاحة
700	1 132	100	المجموع

223. ويتبين من خلال هذه الأرقام أن الأسر تستهلك الحصة الأكبر من الدعم الموجه للبنزين.

224. و حسب إحصائيات الوزارة المكلفة بالنقل، التي تبين أن 32 % من السيارات السياحية تستعمل البنزين، فإن كل أسرة تتوفر على سيارة ذات محرك بنزين تكون قد استفادت من مبلغ سنوي قدره 1.524 درهم و 1.086 درهم برسم سنتي 2012 و 2013 على التوالي برسم الدعم المقدم للبنزين.

■ الفيول

225. تستهلك على الصعيد الوطني ثلاثة أصناف من الفيول: الفيول الصناعي و الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء و الفيول الخاص الذي يستعمله المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كوقود للعنفات الغازية.

226. و تطور الاستهلاك الإجمالي لهذه الأصناف الثلاثة من الفيول كالتالي:

الجدول رقم 28 : تطور استهلاك الفيول بآلاف الأطنان

2014	2013	2012	2011	2010
2 350	2 200	2 649	2 685	2 300

²⁴ توقعات الوزارة المكلفة بالطاقة

227. و يتوزع معدل استهلاك الفيول بين سنتي 2010 و 2014 كالتالي:

- الفيول الصناعي: 47,3 %،
- الفيول العادي المستعمل من لدن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 40,3 %،
- الفيول الخاص المستعمل من لدن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 12,4 %.

■ الفيول الصناعي

228. تطور استعمال الفيول الصناعي كالتالي:

الجدول رقم 29: تطور استهلاك الفيول الصناعي بآلاف الأطنان

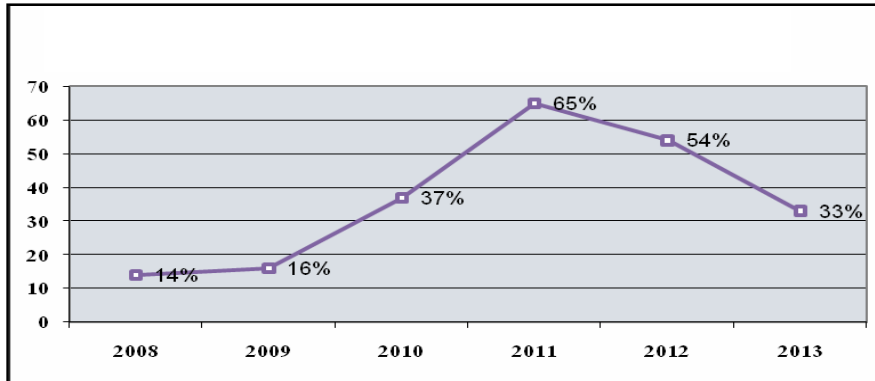
2014 ²⁵	2013	2012	2011	2010	2009	2008
884	828	978	1 054	1 016	886	1 523

229. يستعمل الفيول الصناعي ، بصفة خاصة، في قطاع المعادن و في بعض الصناعات كوقود إلى جانب الغازوال. وتستهلك هذه المادة بدرجة كبيرة في قطاعي الاسمنت والسيراميك. و يستعمل، كذلك، من لدن بعض المقاولات العمومية خصوصا المكتب الشريف للفوسفاط.

230. وطالما أن الفيول الصناعي يستفيد من الدعم، فإن ذلك لن يسمح بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة والتي يعد من أهم مكوناتها تشجيع الصناعة على استخدام الطاقات النظيفة.

231. وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2013، عرف استهلاك الفيول الصناعي تراجعاً مهماً بحيث انخفض من 1.523.395 طن إلى 978.280 طن، بيد أن الدعم المخصص لهذه المادة عرف ارتفاعاً بسبب الزيادة في الأسعار. كما ارتفعت تكاليف المقاصة المخصصة لها من 2,3 مليار درهم سنة 2008 إلى 2,5 مليار درهم سنة 2012. أما في سنة 2013 ، فقد بلغت هذه التكاليف 1,5 مليار درهم.

232. و بالمقارنة مع سعر البيع، عرف الدعم المقدم للفيول الصناعي تطوراً كالتالي:



الرسم البياني رقم 9: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط للفيول الصناعي مقارنة مع ثمن البيع

²⁵ توقعات الوزارة المكلفة بالطاقة

233. وابتداء من سنة 2010، أصبح الفيول الصناعي يحظى بدعم كبير حيث أصبح الدعم الفردي المقدم لهذه المادة يشكل 37 % من سعر البيع في سنة 2010 و 65 % في سنة 2011 و 54 % في سنة 2012 و 33 % في سنة 2013 في حين لم يكن يتعدى 14 % سنة 2008.

■ الفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

234. يستعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتشغيل محطاته نوعين من الفيول: الفيول الكهربائي العادي والفيول الخاص. هذا الأخير لم يدرج ضمن قائمة المواد المدعمة إلا ابتداء من سنة 2009.

235. ومع الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية أضحت الفيول مادة استراتيجية إثر استعماله من لدن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كوقود لتشغيل عنفاته الغازية. وقد اضطر المكتب الى استخدام هذا الوقود بسبب التأخر في تنفيذ برنامج الاستثمار المعتمد سنة 2006 و نظرا لطبيعة الاختيار الصناعي الذي تبناه هذا المكتب (أنظر الفصل المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب).

236. ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، يتعين على المكتب الاعتماد بقوة على عنفاته الغازية على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة. وبالتالي، فإن استهلاك المكتب للفيول الخاص سوف يرتفع بالضرورة.

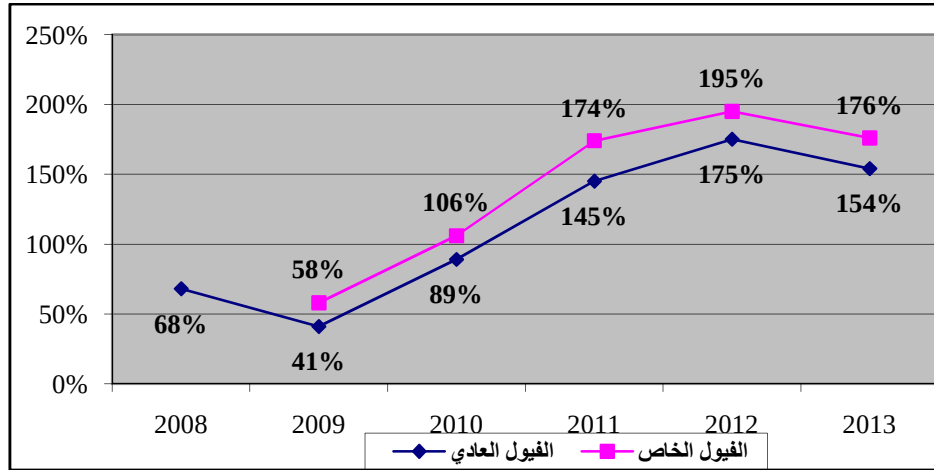
237. ويمكن تقديم تطور استهلاك المكتب للفيول ومبالغ الدعم التي يستفيد منها على الشكل التالي:

الجدول رقم 30: تطور الاستهلاك ومبالغ دعم فيول المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

2013	2012	2011	2010	2009	2008	المواد	
1.017	1 041	1 052	1 096	887	578	فيول المكتب العادي	الاستهلاك بالآلاف الأطنان
303	581	592	186	67	-	فيول المكتب الخاص	
3.650	4 313	3 643	2 331	986	1 127	فيول المكتب العادي	الدعم بملايين الدراهم
1.500	2 883	2 676	526	131	0	فيول المكتب الخاص	
5 150	7 196	6 319	2 857	1 117	1 127	مجموع الدعم المقدم لفيول المكتب	

238. و بسبب ارتفاع مستوى أسعار الفيول الخاص تلقى المكتب أكثر من 74 % من الدعم الموجه للفيول برسم سنة 2012. وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2013، استهلك هذا المكتب أزيد من 53 % من مجموع الاستهلاك الوطني من الفيول. وبالتالي، استفاد من دعم يقدر بـ 23,77 مليار درهم كدعم، وهو ما يمثل 68,9 % من مجموع الدعم المخصص للفيول.

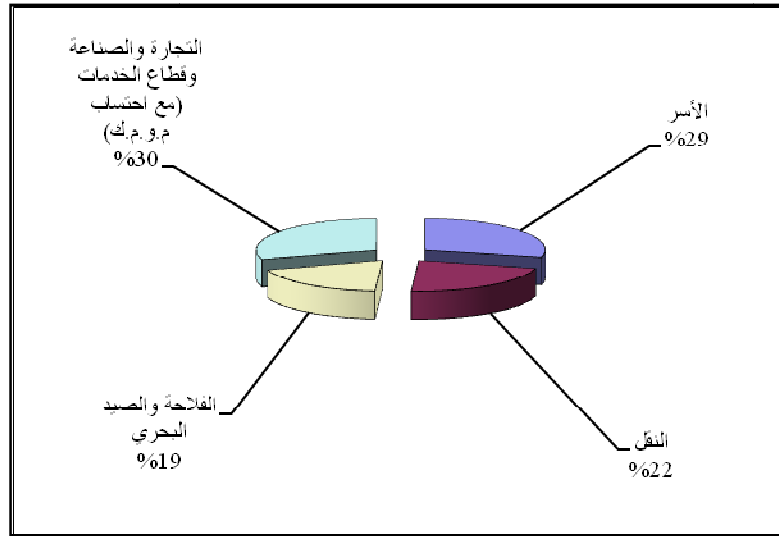
239. ويبقى الفيول المخصص للمكتب المذكور منتوجا مدعما بشكل كبير حيث ارتفع الدعم المتوسط الموجه إليه من 41 % إلى 176 % بين سنتي 2009 و 2013. و بالمقارنة مع سعر البيع، عرفت حصة الدعم الفردي المقدم لفيول المكتب تطورا كالتالي:



الرسم البياني رقم 10: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط لفيول المكتب

3.4. توزيع حصص الدعم حسب فئات المستفيدين

240. حسب نتائج البحث الميداني المشار إليه أعلاه، يتم توزيع الإستهلاك العام للمواد البترولية المدعومة لكل قطاع كما يلي :



الرسم البياني رقم 11: توزيع الاستهلاك العام من المواد البترولية المدعومة حسب القطاعات

241. وتتوزع حصة كل قطاع من مختلف أنواع المواد البترولية على الشكل التالي:

الجدول رقم 31 : توزيع استهلاك المواد البترولية حسب أصناف المستفيدين

القطاع / المستفيد	الغازول	البنزين	الفيول	غاز البوطان
الزراعة والصيد البحري	20,9	2,2	0	39,3
الصناعة والمعادن والخدمات	17,1	12,6	100	1,6
النقل	42,6	7,6	0	0
الأسر/المساكن	19,4	77,6	0	59,1

242. وحسب هذا المعطى، تتوزع تكلفة المقاصة على مختلف أصناف المستفيدين دون احتساب الدعم المقدم للمكتب الوطني للماء والكهرباء كما يلي :

الجدول رقم 32 : توزيع الدعم المقدم حسب أصناف المستفيدين خلال سنة 2012 بملايين الدراهم

المجموع	غاز البوطان	الفيول الصناعي	البنزين	الغازوال	القطاع/المستفيد
10 745	6 207	0	25	4 513	الزراعة والصيد البحري
6 609	253	2 520	143	3 693	الصناعة والمعادن والخدمات
9 285	0	0	86	9 199	النقل
14 402	9 335	0	878	4 189	الأسر/المساكن

الجدول رقم 33 : احتساب الدعم المقدم حسب أصناف المستفيدين خلال سنة 2013 بملايين الدراهم

المجموع	غاز البوطان	الفيول الصناعي	البنزين	الغازوال	القطاع المستفيد
9.406	5.974	0	15	3.417	الزراعة والصيد البحري
4.527	243	1.400	88	2.796	الصناعة والمعادن والخدمات
7.018	0	0	53	6.965	النقل
12.698	8.983	0	543	3.172	الأسر/المساكن

1.3.4. الزراعة والصيد البحري

243. تستفيد الزراعة من أكبر حصة من استهلاك المواد البترولية نظرا لطبيعة الآلات والمعدات التقنية المستعملة في هذا القطاع، وذلك بنسبة 19 %.

244. وحسب إحصائيات وزارة النقل، تتضمن حظيرة العربات المستعملة من طرف هذا القطاع 89.452 جرارا فلاحيا و6.110 آلة حصاد، بالإضافة إلى معدات وعربات تم تصنيفها ضمن العربات النفعية.

245. يستهلك قطاع الصيد البحري الغازوال بشكل كبير، خاصة وأن هذه المادة معفاة من الضريبة بالنسبة لهذا القطاع ويتكون أسطول الصيد البحري من 329 وحدة صيد في أعالي البحار و1.863 وحدة صيد ساحلي²⁶.

246. ومنذ سنة 2012، لم يعد الصيد في أعالي البحار يستفيد من الغازوال المدعم.

247. وقد استفاد قطاع الصيد البحري ما بين سنتي 2008 و 2013 من الدعم التالي:

- سنة 2008: 21,6 مليون درهم،
- سنة 2011: 286,5 مليون درهم،
- سنة 2012: 300,6 مليون درهم،
- سنة 2013: 103 مليون درهم؛

248. لقد استهلك قطاع الزراعة والصيد البحري سنة 2012 ما مجموعه 10,7 مليار من دعم المقاصة حسب التوزيع التالي:

²⁶ أرقام البحر، قطاع الصيد البحري

- الغازوال: 4,5 مليار درهم،
- غاز البوطان: 6,2 مليار درهم،
- البنزين: 25 مليون درهم؛

249. ويتوقع أن يكون هذان القطاعان قد استفادا خلال سنة 2013 من مبلغ 9,4 مليار درهم، يتوزع كما يلي :

- الغازوال: 3,4 مليار درهم،
- غاز البوطان: 5,9 مليار درهم،
- البنزين : 15 مليون درهم.

2.3.4. الصناعة والمعادن والخدمات

250. تعتبر قطاعات الصناعة والمعادن والخدمات من أهم المستهلكين للمواد البترولية خاصة الغازوال والفيول نظرا لطبيعة الآلات والمعدات المستخدمة في قطاع الصناعة.

251. وقد استفاد هذا القطاع سنة 2012 من مبلغ قدره 6,6 مليار درهم من دعم المقاصة (دون احتساب الفيول المستهلك من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب). ويتوزع هذا المبلغ كما يلي:

- الغازوال: 3,7 مليار درهم،
- الفيول: 2,5 مليار درهم،
- غاز البوطان : 253 مليون درهم،
- البنزين : 143 مليون درهم.

252. و قد استفاد نفس القطاع خلال سنة 2013 من مبلغ قدره 4,5 مليار درهم موزع على النحو التالي:

- الغازوال: 2,8 مليار درهم،
- الفيول: 1,4 مليار درهم،
- غاز البوطان : 243 مليون درهم.
- البنزين : 88 مليون درهم،

253. ولمزيد من التدقيق في استهلاك قطاع الصناعة من حيث فروع النشاط ومصادر الطاقة، عمدت الوزارة المكلفة بالطاقة سنة 2013 إلى القيام ببحث ميداني بهذا الصدد لم يتم الكشف بعد عن نتائجه.

3.3.4. النقل

254. يستخدم قطاع النقل مادة الغازوال أكثر من مادة البنزين. وتصل نسبة استهلاكه للغازوال 42,6% في حين أن استهلاك البنزين لا يتعدى 7,6%. وبذلك، يعتبر أول مستهلك للغازوال بالمغرب نظرا لحجم وحالة حظيرة العربات المستخدمة.

255. وحسب المعطيات المتعلقة بهذا القطاع فإن حظيرة العربات تتكون من 407.803 وحدة تتوزع على 88.070 تستعمل للنقل العمومي للمسافرين²⁷ و 318.733 عربة لنقل البضائع، أي نسبة 22% و 78% على التوالي.

256. وتضم الحظيرة العامة للسيارات النفعية حسب إحصائيات وزارة النقل في متم 2012 على 885.518 عربة، أي نسبة 28,3% من الحظيرة الوطنية.

257. يتجاوز متوسط عمر حظيرة العربات النفعية 12 سنة. وقد كانت هذه الحظيرة تتكون في متم سنة 2012 من ما يلي:

الجدول رقم 34 : توزيع حظيرة العربات والمعدات في متم 2012

طبيعة العربات	العدد	متوسط العمر (السنوات)
الشاحنات والشاحنات الصغيرة	719 176	10,97
الجرارات الطرقية	27 426	7,64
حافلات النقل الحضري	4 521	6,66
حافلات النقل بين الحضري	5 260	10,07
المقطورات وشبه المقطورات	30 998	9,89
الجرارات الفلاحية	89 452	16,99
آلات الحصاد	6 110	29,54
الآلات خاصة	2 576	16,64
مجموع العربات النفعية (28,3 %)	885 518	11,58
الدراجات	36 141	8,16
العربات السياحية (70,5 %)	2 202 743	12,58
المجموع	3 124 402	12,25

المصدر: الوزارة المكلفة بالنقل

258. وبذلك، يكون قطاع النقل قد استهلك لوحده سنة 2012 مبلغ 9,28 مليار درهم من دعم المواد البترولية تم توزيعها كالتالي:

- الغازوال : 9,20 مليار درهم،

- البنزين : 86 مليون درهم.

259. ويقدر استهلاك هذا القطاع خلال سنة 2013 بما يناهز 7 مليار درهم منها 6,9 مليار درهم للغازوال في حين يتعلق الباقي بالبنزين.

4.3.4. الأسر

260. تستفيد الأسر من حوالي 29% من دعم المواد البترولية خاصة الغازوال والبنزين وغاز البوطان. ويرجع ذلك إلى طبيعة العربات المستعملة في النقل الخصوصي وكذا العادات الاستهلاكية للأفراد.

261. تشكل حظيرة عربات الخواص (المسماة بالعربات السياحية) ، حسب إحصائيات الوزارة المكلفة بالنقل، ما يناهز 71% من الحظيرة الوطنية. وضمن إجمالي العربات التي تمتلكها الأسر، تصل الحصة التي تستخدم الغازوال إلى الثلثين .

²⁷ من ضمنها 72.385 سيارة أجرة.

262. و يلاحظ ازدياد الطلب على سيارات ذات محرك الغازوال نظرا لثمن بيعه المنخفض بشكل كبير مقارنة بثمن البنزين.
263. وبالإضافة إلى الغازوال، تستهلك الأسر أكبر كمية من البنزين بنسبة 78%.
264. وتقدر استفادة الأسر سنة 2012 من دعم استهلاك الغازوال بمبلغ 4,1 مليار درهم ومن دعم البنزين بمبلغ 878 مليون درهم.
265. و يحتمل أن يكون هذا الدعم قد بلغ في سنة 2013 ما قدره 3,2 مليار درهم بالنسبة للغازوال و 543 مليون درهم بالنسبة للبنزين.
266. وفيما يتعلق بغاز البوطان، تستهلك الأسر نسبة تقارب 60 % تستخدم أساسا في الحاجيات المنزلية (الطبخ والتدفئة).
267. وهكذا، تكون الأسر قد استفادت إجمالا سنة 2012 من دعم المواد البترولية بمبلغ قدره 14,4 مليار درهم. وتتوزع هذه المواد كالتالي:
- الغازوال: 4,2 مليار درهم،
 - البنزين: 878 مليون درهم،
 - غاز البوطان: 9,3 مليار درهم.
268. وبلغ هذا الدعم برسم سنة 2013 مبلغا إجماليا قدره 12,7 مليار درهم، يتوزع كالتالي :
- غاز البوطان : 9 مليار درهم،
 - الغازوال: 3,2 مليار درهم،
 - البنزين : 543 مليون درهم.

5.3.4. القطاع العام

269. يستهلك القطاع العام نسبة مهمة من دعم المواد البترولية بحكم تزويد حظيرة عرباته بالوقود، وكذا نظرا لاستفادة بعض المقاولات العمومية من المحروقات التي تستخدمها في بعض أنشطتها (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة استغلال الموانئ والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية... الخ).
270. ويتم تزويد مرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الطبيعة الإدارية بالوقود أساسا عبر نظام الشيات الذي يتم تدبيره من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية. أما المقاولات العمومية التي تعمل حسب قواعد القانون التجاري، فتتزود مباشرة من السوق.

■ دعم المقاولات العمومية ذات الأنشطة التجارية والصناعية

271. ويقدم الجدول التالي تطور استهلاك المنتجات البترولية بالنسبة لأهم المقاولات العمومية التي تتزود بهذه المواد مباشرة من السوق، على الشكل التالي :

الجدول رقم 35 : إستهلاك المقاولات العمومية من المواد البترولية بملايين الدراهم

المقاولات العمومية/السنة	2011	2012	2013
المكتب الشريف للفوسفات	1 031,59	1 397,92	1 302,23
المكتب الوطني للسكك الحديدية	125,25	127,65	131,72
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب*	51,60	54,50	48,00
شركة إستغلال الموانئ	40,00	44,50	41,50
الشركة المغربية للنقل والوسائل اللوجستكية	23,83	22,98	18,47
بريد المغرب	19,90	18,73	21,56
الطرق السيارة بالمغرب	17,03	16,53	9,91
وكالات توزيع الماء والكهرباء (12)	9,47	12,02	12,84
صندوق الإيداع والتدبير	6,40	7,68	9,92
مجموعة العمران	4,72	5,01	5,00
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	4,10	3,97	4,10
الوكالة الوطنية للموانئ	2,60	2,76	3,06
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	2,24	2,24	3,55
المكتب الوطني للصيد	1,80	1,80	1,90
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	0,41	0,43	0,49
المبلغ الإجمالي	1 341	1 719	1 614

* دون احتساب الفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

272. ولغاية التحليل، وفي غياب معلومات دقيقة تتعلق باستهلاك المواد البترولية في أنشطة استغلال بعض المقاولات العمومية، تم تحديد حصص استهلاك هذه المقاولات من المواد البترولية المستعملة في أنشطتها وتلك المخصصة للعربات المستعملة من طرفها انطلاقا من بعض الفرضيات.

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

273. يستهلك المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مادتي الفيول والغازوال من أجل استغلال محطات ووحدات إنتاج الطاقة الكهربائية.

274. فيما يتعلق بالفيول، استفاد المكتب خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013 من الدعم التالي:

-	2011:	6,3 مليار درهم،
-	2012:	7,2 مليار درهم،
-	2013:	5,1 مليار درهم.

275. لقد قدر استهلاك حظيرة عربات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ب 10 ملايين درهم سنويا. وانطلاقا من هذا المبلغ، تم اعتماد نفس نسب استهلاك الحظيرة المدبرة من طرف الشركة المغربية للنقل والوسائل اللوجستكية من الغازوال والبنزين؛

276. وبناء على هذه التقديرات، فإن الحصة التي استفاد منها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم دعم الغازوال تتوزع كالتالي :

- 2011 : 22,9 مليون درهم،

- 2012 : 21,8 مليون درهم،

- 2013 : 14,4 مليون درهم.

277. و يتوزع مجموع الدعم الذي يكون المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قد استفاد منه برسم نشاط الاستغلال وتزويد حظيرة عرباته بالوقود كما يلي:

الجدول رقم 36 : توزيع المبلغ الإجمالي لدعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بملايين الدراهم

نوع المحروقات	2011	2012	2013
الفيول للاستغلال	6 320,0	7 200,0	5 150,0
الغازوال للاستغلال	22,9	21,9	14,4
الغازوال والبنزين للعربات	4,7	4,0	3,0
المجموع	6 347,6	7 225,9	5 167,4

- المكتب الشريف للفوسفات

278. لقد تم اعتماد فرضية استهلاك هذه المقابلة العمومية على أساس حصة قدرها 15 مليون درهم كمتوسط سنوي لسد حاجيات حظيرة العربات غير المستعملة لأغراض الاستغلال. أما فيما يخص الحصة المخصصة للمحروقات الموجهة للإنتاج، فقد تم احتسابها على أساس توزيع بالتساوي بين الغازوال والفيول.

279. وبناء على هذه الفرضيات، فإن حصة الدعم التي قد يكون استفاد منها المكتب برسم نشاط الاستغلال وتزويد حظيرة عرباته بالوقود، خلال سنوات 2011 و 2012 و 2013، يمكن تقديمها كما يلي:

الجدول رقم 37 : دعم حظيرة عربات المكتب الشريف للفوسفات بملايين الدراهم

نوع المحروقات	2011	2012	2013
الفيول للاستغلال	330,4	373,4	212,4
الغازوال للاستغلال	279,6	338,8	244,6
الغازوال والبنزين للعربات	7,0	6,1	4,5
المجموع	617,0	718,3	461,5

- المكتب الوطني للسكك الحديدية

280. بالنظر إلى المعلومات المقدمة من طرف المكتب الوطني لسكك الحديدية فإن الدعم الذي استفادت منه هذه المؤسسة العمومية فيما يخص تزويدها بالوقود والمحروقات خلال سنوات 2011 و 2012 و 2013 يتوزع كالتالي:

الجدول رقم 38 : دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية بملايين الدراهم

نوع المحروقات	2011	2012	2013
الغازوال للاستغلال	59	54	46
الغازوال والبنزين للعربات	6	5	3
المجموع	65	59	49

- مقاولات عمومية أخرى

281. بهدف احتساب الحصة التي استفادت منها المقاولات العمومية الأخرى، فقد تم اعتماد فرضية تقوم على نفس حصص استهلاك الغاز والبنزين التي سجلت على مستوى حظيرة العربات المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية، أي نسبة 72% من الغاز والبنزين و نسبة 28 % من البنزين.

282. وبالتالي، فإن الدعم الذي قد تكون استفادت منه هذه المقاولات العمومية يتوزع كما يلي :

الجدول رقم 39 : الدعم المقدم للمقاولات العمومية الأخرى بملايين الدراهم

نوع المحروقات	2011	2012	2013
الغاز	52,5	48,9	36,2
البنزين	10,0	7,4	3,7
المجموع	62,5	56,3	39,9

283. وكخلاصة، فإن الدعم الذي استفادت منه المقاولات العمومية غير الخاضعة لتدبير الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية (بما في ذلك المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب) بخصوص استهلاك المواد البترولية في أنشطة الاستغلال وكذا كوقود لحظيرة عرباتها يتوزع على النحو التالي :

الجدول رقم 40 : مجموع الدعم المقدم للمقاولات العمومية بملايين الدراهم

نوع المحروقات	2011	2012	2013
القبول للاستغلال*	6 650	7 573	5 362
الغاز للاستغلال**	362	415	305
الغاز والبنزين للعربات	81	122	88
المجموع	7 093	8 110	5 755

* المكتب الوطني للماء و الكهرباء و المكتب الشريف للفوسفات

** المكتب الوطني للماء و الكهرباء و المكتب الشريف للفوسفات و المكتب الوطني للسكك الحديدية

الدعم الموجه لحظيرة عربات القطاع العمومي المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية

284. ما زال حجم حظيرة العربات العمومية مهما بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية بهدف التحكم فيه.

285. ففي متم سنة 2013، بلغت الحظيرة التي تتولى الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية تدبيرها 184.458 عربة في ملكية الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية دون الأخذ بعين الاعتبار العربات غير الخاضعة لتدبير الشركة المذكورة.

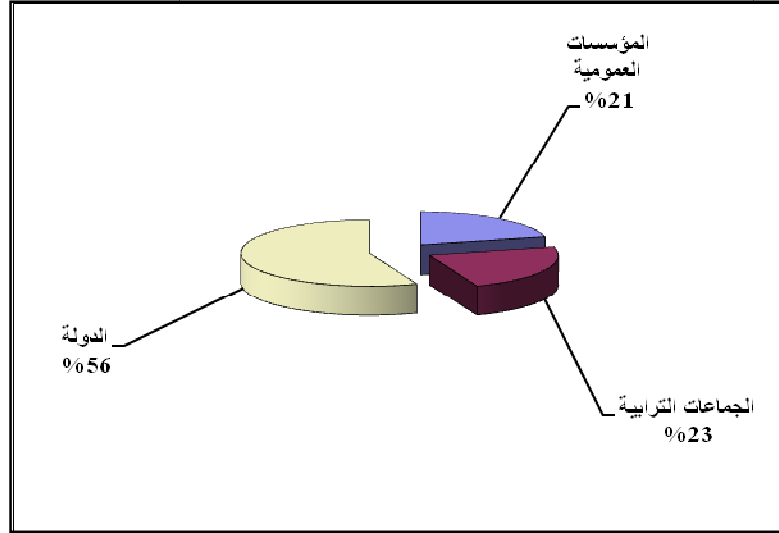
286. ويمكن تقديم تطور وتوزيع هذه الحظيرة على الشكل التالي:

الجدول رقم 41 : تطور حظيرة عربات القطاع العمومي المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية

الأجهزة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولة	67 031	73 067	76 398	79 610	83 138	103 915
الجماعات الترابية	33 445	34 538	36 564	38 467	39 918	41 906
المؤسسات والمقاولات العمومية	33 350	35 079	36 381	37 340	37 739	38 637
المجموع	133 826	142 684	149 343	155 417	160 795	184 458

المصدر : الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية

287. وبرسم سنة 2013 ، تتوزع هذه الحظيرة بين الأجهزة العمومية كالتالي:



الرسم البياني رقم 12: توزيع حظيرة العربات بين الأجهزة العمومية

288. يتوزع الدعم المتعلق باستهلاك الوقود من طرف حظيرة عربات القطاع العام التي تتولى تدبيرها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية بنسبة 72 % للغازوال و 28 % للبنزين²⁸.

289. تجدر الإشارة إلى أن حظيرة الدولة المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية لا تضم العربات والمعدات التابعة لبعض الهيئات العمومية التي تتزود بكميات مهمة مباشرة من السوق.

290. ويتلخص توزيع استهلاك الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية²⁹ خلال السنوات الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013 كما يلي:

الجدول رقم 42: توزيع استهلاك الوقود من طرف الأجهزة العمومية بملايين الدراهم

الأجهزة	المحروقات	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012	2013*
الدولة	الغازوال	1 026	1 061	1 080	1 083	1 079	971
	البنزين	399	412	420	421	419	377
الجماعات الترابية	الغازوال	96	86	93	112	128	115
	البنزين	43	43	45	54	58	52
المقاولات والمؤسسات العمومية	الغازوال	70	109	127	122	92	83
	البنزين	12	17	14	13	9	8
المجموع		1 646	1 728	1 779	1 805	1 783	1 605

المصدر: الشركة الوطنية للنقل و الوسائل اللوجستكية - * تقديرات

291. استنادا إلى هذه الأرقام، فإن حصة الدعم السنوي التي استفادت منها حظيرة هذه الأجهزة يمكن تقديمها كالتالي :

²⁸ دون احتساب البنزين المخصص للدراجات والذي لا يستفيد من الدعم.
²⁹ حظيرة عربات المؤسسات العمومية المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية.

الجدول رقم 43: توزيع الدعم المقدم لاستهلاك الحظيرة العمومية للعربات بملايين الدراهم.

الجهاز	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الدولة	262	68	353	709	607	406
الجماعات الترابية	25	6	31	76	74	49
المقاولات و المؤسسات العمومية	16	7	37	71	47	32
المجموع	303	80	422	857	728	487

* تقديرات

292. خلال سنوات 2011 و 2012 و 2013 ، وبناء على المعطيات المتوفرة، استفادت الأجهزة العمومية من دعم يتوزع كالتالي:

الجدول رقم 44 : وضعية الدعم الإجمالي المقدم للقطاع العمومي بملايين الدراهم

الأجهزة	2011	2012	2013
الدولة *	709	607	406
الجماعات الترابية**	76	74	49
المقاولات و المؤسسات العمومية (حظيرة العربات) **	71	47	32
المؤسسات و المقاولات العمومية (استهلاك الاستغلال وحظيرة العربات) ***	7 093	8 110	5 725
مجموع دعم القطاع العام (أ)	7 949	8 838	6 212
دعم فيول المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ب)	6 320	7 200	5 150
الدعم دون احتساب حصة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (أب)	1 629	1 638	1 062

* الحظيرة المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية وغيرها

** الحظيرة المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية

*** بما في ذلك فيول المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

293. وتبرز هذه الأرقام أهمية دعم المقاصة المقدم للأجهزة العمومية الذي تستأثر فيه المؤسسات والمقاولات العمومية بالحصة الأوفر متبوعة بالدولة ثم الجماعات الترابية. ويستحوذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على معظم الدعم المقدم للقطاع العمومي نظرا لكميات الفيول التي يستعملها في إنتاج الكهرباء.

6.3.4. الأقاليم الجنوبية

294. تستفيد الأقاليم الجنوبية من بنية أسعار للمواد البترولية خاصة بها . وقد استفادت هذه الأقاليم خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013 من دعم هذه المواد بالمستويات التالية :

الجدول رقم 45: الدعم المقدم للأقاليم الجنوبية بملايين الدراهم

المحروقات	2010	2011	2012	2013
الغازوال	347	912	977	567
غاز البوطان	95	131	152	143
الفيول	215	586	624	337
البنزين	42	20	2	47
المجموع	699	1 649	1 855	1 094

5. الحالة الخاصة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

1.5. تطور استهلاك الفيول من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

295. تقدر قيمة الدعم المخصص للفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ 5,1 مليار درهم سنة 2013. و قد بلغت قيمة هذا الدعم خلال سنة 2012 مبلغ 7,2 مليار درهم، أي حوالي 13 في المائة من المبلغ الإجمالي لنفقات المقاصة، وهو ما يفوق قيمة الدعم المخصص لكل من السكر و الدقيق³⁰ خلال هذه السنة.

296. وقد كان مبلغ الدعم المخصص للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من طرف صندوق المقاصة محدودا نسبيا قبل سنة 2008³¹، إلا أنه عرف منذ هذا التاريخ تسارعا ملحوظا يعزى أساسا إلى التأخير الذي تم تسجيله على مستوى إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب. ويجدر التذكير بأن هذا الأخير كان قد أطلق منذ سنة 2005 برنامجا للتجهيز للفترة الممتدة من 2006 إلى 2012 على النحو التالي:

الجدول رقم 46: إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من 2006 إلى 2012

المحطة	القدرة (بالميغاواط)	التاريخ المرتقب للبدء في التشغيل	ملاحظات
المركب الريحي أموكدول	60	2007	أنجز وشرع في تشغيله في 2007
المركب الريحي طنجة	140	2007	أنجز وشرع في تشغيله في 2009
المركب المائي تنافيت البرج	40	2007	أنجز وشرع في تشغيله في 2010
الدورة المختلطة الوحدة- الشطر الأول-	400	2008	لم ينجز لعدم الاتفاق على التزويد بالغاز
المحطة الحرارية الشمسية عين بني مطهر	230	2008	أنجز مع مضاعفة طاقته (470 ميغاواط)
الدورة المختلطة الوحدة- الشطر الثاني-	400	2009	لم ينجز لعدم التوصل إلى اتفاق على التزويد بالغاز.
الدورة المختلطة تهدارت- الشطر الثاني-	400	2009	لم ينجز لغياب المرفأ الخاص بالغاز الطبيعي
إعادة تأهيل الشطر الأول – المحمدية-	250	2010	لم ينجز لغياب المرفأ الخاص بالغاز الطبيعي
إعادة تأهيل الشطر الثاني – المحمدية-	250	2011	لم ينجز لغياب المرفأ الخاص بالغاز الطبيعي
محطة الفحم براس كير -أكادير	660×2	2012	لم ينجز بسبب رفض السلطات المحلية
القدرة الطاقية المنتظرة في 2012: 3490 ميغاواط		القدرة المنجزة فعليا في 2012: 710 ميغاواط	

297. ومن أجل تلبية الطلب المتزايد و تلافي مخاطر انقطاع التيار الكهربائي، اعتمد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، في غياب محطات حرارية جديدة، حلا مبنيا على استعمال الفيول من أجل تشغيل مجموعة من العنفات الغازية الموجودة، بل ضاعف الطاقة المولدة بواسطة وسيلة الإنتاج هاته في إطار المخطط الاستعجالي الثاني المبني على محطات الفيول. وهكذا، و من أجل تغطية الطلب خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2011، تم إطلاق وحدات إنتاج بقدرة 416 ميغاواط تتكون من ثلاث عنفات غازية ذات قدرة أحادية تصل إلى 100 ميغاواط بالمحمدية، بالإضافة إلى محطة بالكازوال بقدرة 116 ميغاواط بطانطان. وبعد ذلك وحتى تتم تغطية الطلب خلال سنتي 2012 و 2013، تم إنجاز ثلاث عنفات غازية بقدرة أحادية تبلغ 100 ميغاواط بمدينة القنيطرة سنة 2009.

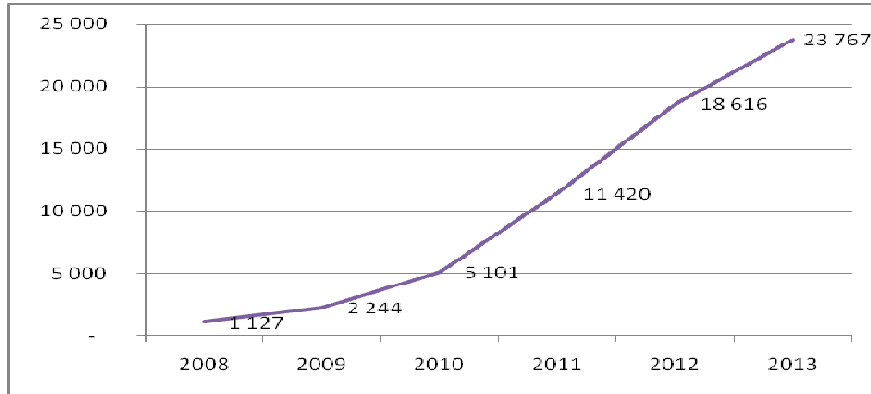
298. وقد وصل المبلغ الاستثماري للعنفات الغازية المنجزة بكل من المحمدية والقنيطرة إلى 4,44 مليار درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة ومصاريف الربط بالشبكة.

³⁰ - بلغت قيمة الدعم المخصص للسكر والدقيق الوطني المدعم 6,4 مليار درهم سنة 2012.

³¹ - تم إدخال دعم الفيول المخصص للكهرباء بناء على قرار الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة رقم 394.04 بتاريخ 18 فبراير 2009.

299. وفي غياب استثمارات جديدة ومع التأخير المسجل في إنجاز المشاريع المبرمجة، تحولت العنفات الغازية المفترض أن تستعمل كحل إضافي لتلبية الطلب على الكهرباء أوقات الذروة، فقط، إلى وسيلة دائمة للإنتاج الطاقوي، كما يتضح ذلك من خلال ارتفاع كميات الفيول المستهلك من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

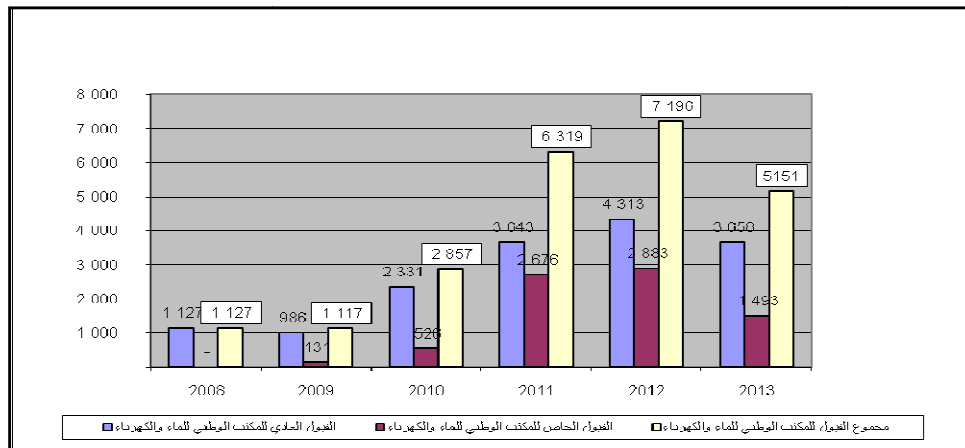
300. وحسب إحصائيات صندوق المقاصة، بلغت المبالغ الإجمالية التي خصصها الصندوق لدعم الفيول الموجه للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب و خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 ما مجموعه 23,7 مليار درهم، وقد سجل المبلغ السنوي الأعلى لهذا الدعم سنة 2012 بما يناهز 7,2 مليار درهم.



الرسم البياني رقم 13: المبلغ المتراكم للفيول المخصص للمكتب الوطني للماء والكهرباء (بين 2008 و 2013 بملايين الدراهم)

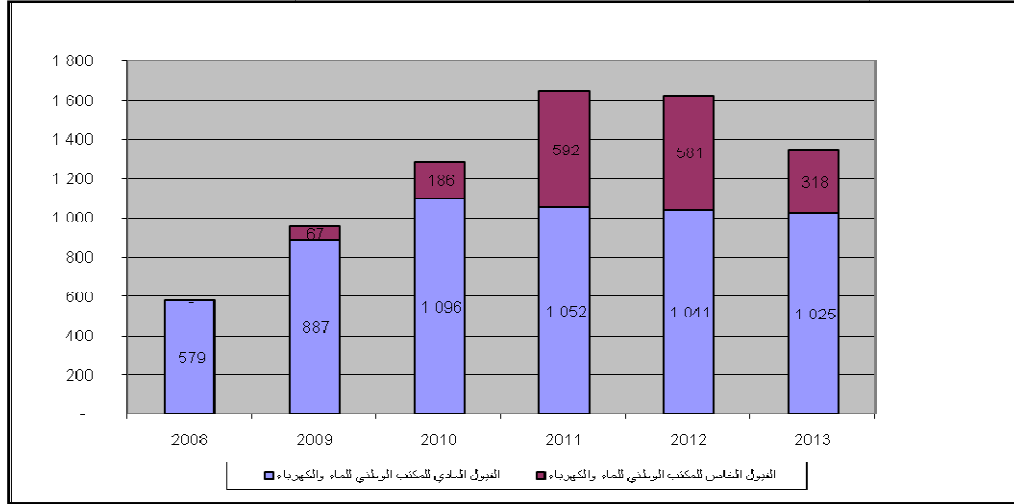
المصدر: صندوق المقاصة

301. وتجدر الإشارة إلى أن الفيول المخصص للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يتوزع بين الفيول العادي والفيول الخاص، حيث وصل مبلغ الدعم خلال السنوات الممتدة بين 2009 و 2013 ما مجموعه 7,7 مليار درهم بالنسبة للفيول الخاص و 16,1 مليار درهم بالنسبة للفيول العادي.



الرسم البياني رقم 14: تطور كلفة الفيول المخصص للمكتب الوطني للماء والكهرباء (بملايين الدراهم)

المصدر: صندوق المقاصة



الرسم البياني رقم 15: تطور الكميات المستهلكة من الفيول من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (بآلاف الأطنان)

302. ويلاحظ في هذا الصدد توجه نحو ارتفاع الكميات المستهلكة، بالإضافة إلى بروز أهمية كميات الفيول الخاص ذي التكلفة الأعلى، بالمقارنة مع نظيره العادي.

303. و يرجع الانخفاض النسبي لكمية ومبلغ الفيول المخصص للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 2013 أساسا إلى ارتفاع إنتاج الكهرباء المولدة بواسطة المياه نظرا للتساقطات الاستثنائية والمستويات المائية المهمة بالسدود خلال هذه السنة.

2.5. التحليل المقارن لأسعار الكهرباء حسب مصدر إنتاجه

304. لقد تبين أن الحل المتمثل في اللجوء إلى الفيول من أجل إنتاج الكهرباء، بالرغم من تمكنه المكتب من تلافي انقطاع التيار الكهربائي، كان باهظ الكلفة.

305. و يبين التحليل المقارن لتكلفة إنتاج الكيلواط في الساعة أنها تتغير بصفة ملموسة حسب مصدر الإنتاج:

الجدول رقم 47: مقارنة سعر التكلفة حسب مصدر الطاقة سنة 2012

مصدر إنتاج الطاقة	مبلغ تكلفة الكيلواط في الساعة (بالسنتيم)
الفحم	69,1
الرياح	69,7
الواردات من إسبانيا	65,6
الغاز الطبيعي	90,5
الماء	36,8
الفيول العادي (دون دعم المقاصة)	157
الفيول الخاص (دون دعم المقاصة)	206

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

306. وهكذا يتضح أن ثمن الكيلواط في الساعة الذي يتم إنتاجه انطلاقا من الفيول الخاص يفوق ثلاثة مرات نظيره المنتج بواسطة الفحم وأزيد من ضعف ذلك المنتج بواسطة الغاز الطبيعي.

307. وإذا استثنينا المحطتين الكهربائيتين رقم 5 و 6 بالجرف الأصفر المرتقب شروعهما في الإنتاج سنة 2014 ومحطة أسفي المبرمجة سنة 2017، فلا يرتقب إحداث أية محطة أخرى للإنتاج انطلاقا من الفحم أو الغاز، سواء على مستوى البرمجة أو قيد الانجاز، فيما لا يزال مشروع إنجاز محطة تعمل بالغاز على مستوى الجرف الأصفر محط تفكير.

توضيحات تقنية حول العنفات الغازية المعتمدة على الفيول

العنفة الغازية هي مولد للطاقة الكهربائية انطلاقاً من الغازات الناتجة عن الاحتراق والتي تعمل كطاقة محرك، والمحروقات المستعملة لهذا الغرض هي إما الغاز الطبيعي أو الكازوال أو الفيول الثقيل.

وقد وقع اختيار المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (م.و.ك.م) على الفيول الثقيل من أجل تشغيل العنفات الغازية منذ سنة 1974 وتم تبرير هذا الاختيار بعدم توفر الغاز الطبيعي من جهة وبالتكلفة المرتفعة للكازوال من جهة أخرى، حيث يظل الفيول من بين المحروقات الأقل كلفة بالنسبة لهذا النوع من المحطات.

وتجدر الإشارة هنا أن نمط الإنتاج بواسطة العنفات الغازية المعتمدة على الفيول يظل نادراً على مستوى العالم حيث يتم مصادفته فقط لدى ثلاث دول أخرى وهي باكستان والصين وسريلانكا.

وخلافاً للغاز الطبيعي أو الكازوال، فإن استعمال الفيول في العنفات الغازية يتطلب إنجاز مجموعة من التجهيزات وإضافة عدد من المواد الضرورية من أجل ملائمة هذا الوقود لإنتاج الكهرباء وتصل تكلفة هذه المصاريف الإضافية إلى 600 ألف درهم بالنسبة لكل ميغواط منتج بواسطة المحطة أي ما يعادل عشر الاستثمار الإجمالي للعنفة الغازية ناهيك عن تقليص العمر الافتراضي للتجهيزات.

وتظل العنفات الغازية المستعملة لدى الم.و.ك.م إحدى المكونات الأساسية للحظيرة الوطنية لإنتاج الكهرباء بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـ 1.135 ميغواط.

وتتوزع العنفات الغازية قيد الاستغلال على النحو التالي حسب تاريخ الشروع في استغلالها :

- أكادير : 40 ميغواط - 1974
- طنجة : 40 ميغواط - 1975
- تطوان : 40 ميغواط - 1976
- المحمدية : 100 ميغواط - 1991
- العيون : 100 ميغواط - 1992
- تيط مليل : 100 ميغواط - 1993
- تطوان : 100 ميغواط - 1994
- المحمدية : 300 ميغواط - 2009
- القنيطرة : 300 ميغواط - 2012

وقد تم بناء العنفات الغازية بداية الأمر من أجل تشغيلها عند ساعات الذروة كحلول طارئة. إلا أنه لوحظ أن الم.و.ك.م عزز تجهيزاته المعتمدة على العنفات الغازية ابتداءً من سنة 2009، أي بعد أزيد من 15 سنة منذ إنشاء آخر محطة من هذا النوع بتطوان، وقد بلغت القدرة الطاقية التي تم إنجازها سنتي 2009 و 2012 ما مجموعه 615 ميغواط، وهو ما يفوق مجموع القدرة الطاقية المنتجة بواسطة الفيول والمنجزة طوال الفترة الممتدة من 1974 إلى 2009، مما جعل الطاقة الكهربائية المنتجة بواسطة العنفات الغازية تصل إلى 1.135 ميغواط، أما مجموع المنشآت الكهربائية التي تستعمل الفيول فوصلت إلى 2.250 ميغواط سنة 2012.

إن اللجوء إلى العنفات الغازية يجد تبريره في التأخير المسجل في إنجاز المشاريع الكبرى المعتمدة على الفحم والغاز (وخاصة محطة الفحم "برأس كير" المبرمجة في 2011 ومحطة الدورة المختلطة "الوحدة" المبرمجة سنة 2008).

وقد صارت هذه المحطات تستغل بصفة مستمرة منذ سنة 2010، وذلك بعد استنفاد قدرة باقي وسائل إنتاج الكهرباء المتاحة التي تعتمد تبعاً على الفحم والغاز والطاقة المتجددة واستيراد الكهرباء.

لماذا يستعمل الفيول الخاص ؟

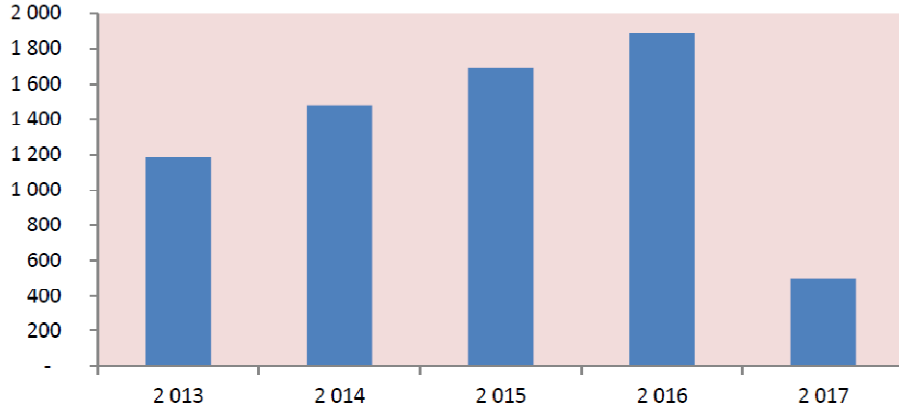
تستعمل العنفات الغازية حالياً نوعاً من الفيول يسمى "الفيول الخاص" والذي يجد مبرر استعماله في مجموعة من الاعتبارات التقنية الخاصة بالعنفات الغازية، حيث تشترط الشركات المصنعة لها جودة خاصة للفيول المستعمل من أجل الإبقاء على ضمانات التجهيزات. وحسب الم.و.ك.م، فإن جودة الفيول العادي المنتج محلياً لم تعد تستجيب منذ 2009 إلى هذه الشروط التقنية بعد التغيير الذي طرأ على عملية تكرير النفط بالمغرب، وهكذا فإن الخاصيات الكيميائية (تركيز بعض المعادن) والفيزيائية (الكثافة) المسجلة في الفيول المنتج محلياً أدت إلى انخفاض في المردودية بنسبة تفوق 60%.

ومن أجل الاستجابة لحاجيات العنفات الغازية وبطلب من الم.و.ك.م، قامت شركة سامير باتفاق مع وزارة الطاقة منذ 2009، بإدخال نوع معدل من الفيول ذي جودة محسنة تحت اسم "الفيول الخاص للم.و.ك.م".

وحسب المكتب، فقد مكن تعميم استعمال هذا الفيول الخاص على مستوى العنفات الغازية منذ سنة 2011 من استرجاع مستويات المردودية المعتادة، غير أن كلفته تظل عالية جداً إذ يصل مبلغ الكيلوواط في الساعة المنتج به إلى 206 سنتيم مقابل 69 سنتيماً بالنسبة لنظيره المنتج بواسطة الفحم.

3.5. سيناريو تطور استعمال الفيول

308. حسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وانطلاقاً من فرضيات سنة ناذرة الأمطار ونسبة نمو سنوي للطلب في حدود 6,5%، فإن توقعات إنتاج العنفات الغازية لن تشرع في الانخفاض إلا بعد سنة 2017، وهو التاريخ الذي من المنتظر أن يعرف الشروع في إنتاج محطة الفحم بأسفي، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:



الرسم البياني رقم 16: توقعات تطور إنتاج الكهرباء بواسطة الفيول عن طريق العنفات الغازية في أفق سنة 2017 (بالجيجاواط في الساعة)

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

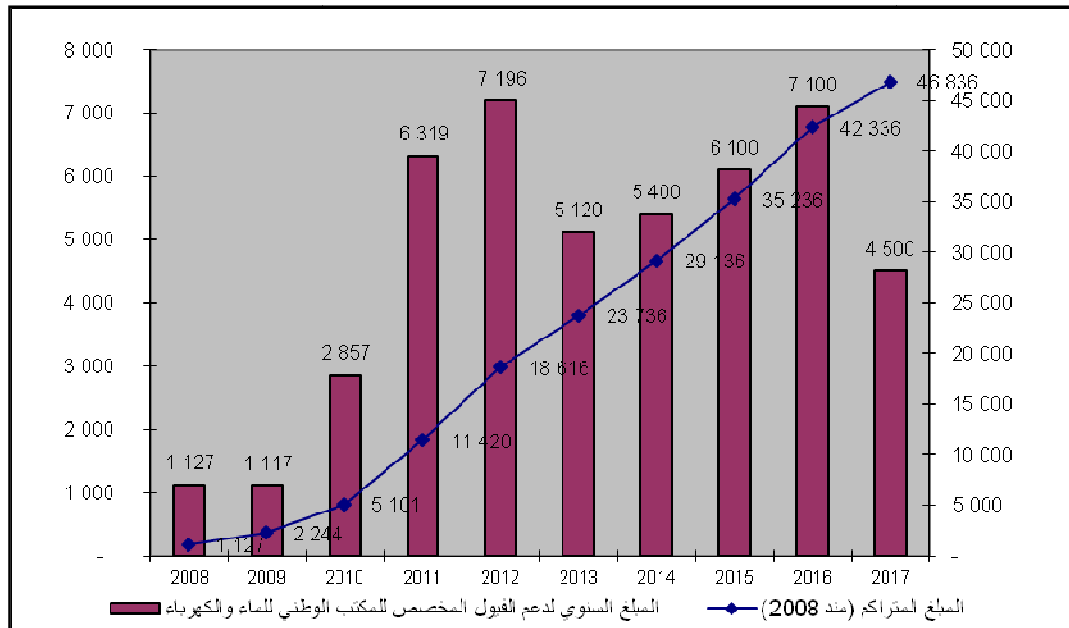
309. وهكذا، من المنتظر أن يواصل العبء المالي المترتب عن الفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ارتفاعه بين سنتي 2013 و 2016، قبل أن يشرع في الانخفاض سنة 2017 بعد الشروع في استغلال محطات إنتاج جديدة.

310. ومن أجل مواجهة تطور الطلب على الكهرباء خلال السنوات المقبلة، أنجز المكتب مخططاً استثمارياً جديداً للفترة ما بين 2013 و 2020 مرتكزاً على الفحم وعلى الطاقات المتجددة، كما هو مفصل بعده:

الجدول رقم 48: مخطط المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الاستثماري للفترة ما بين 2013 و 2020

المحطة	القدرة الطاقية (بالميغاواط)	التاريخ المرتقب للشروع في الاستغلال
الجرف الأصفر 5 و 6 (بالفحم)	2 X 350	2014 - 2013
جرادة (الفحم)	320	2016
أسفي (الفحم)	2 X 693	2018 - 2017
البرنامج الشمسي	2.000	2020
البرنامج الريحي	2.000	2020
المنزل (الماء)	170	2017
عبدالمومن (الماء)	350	2018
الناصور (الفحم)	2 X 660	2020 - 2019
مجموع القدرة الطاقية المبرمجة : 8.246 ميغاواط		

311. وكما يبين الرسم البياني أسفله، فإن كلفة دعم الفيول المستهلك من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب منذ سنة 2008 ستتجاوز 46 مليار درهم سنة 2017 و 54 مليار في أفق 2022، وذلك مع افتراض إنجاز البرنامج الاستثماري المشار إليه سابقاً داخل الأجل المرتقبة.



الرسم البياني رقم 17: كلفة دعم الفيول المستهلك من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء
المصدر: معطيات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

312. في حالة إنجاز المشاريع المتوقعة داخل الآجال المحددة، فإن ذلك سيمكن من خفض اللجوء لمحطات الفيول بصفة عامة والعنفات الغازية بوجه خاص، وذلك من خلال خفض نسبة إنتاج الكهرباء عن طريق الفيول من 18% من إجمالي الطلب سنة 2012 إلى 8% سنة 2017.

313. بعد سنة 2017، سيكون التخطيط رهينا بالاختيارات الإستراتيجية للسلطات العمومية فيما يتعلق بأنصاف الطاقة التي سيتم اختيارها.

314. وفي حالة التوصل إلى رؤية أوضح بشأن الغاز الطبيعي بعد سنة 2019، سيكون من اللازم من الآن، إنجاز وحدتي إنتاج تعتمد على الفحم الخالص بطاقة 660 ميغاواط لكل واحدة منهما وتشغيلهما في سنتي 2019 و2020 على التوالي، ذلك أن إنجاز وحدة إنتاج بالفحم النقي بطاقة 660 X 2 ميغاواط يتطلب على أقل تقدير مدة تتراوح بين خمس وست سنوات.

315. أما إذا تم اتخاذ قرار بإنشاء محطة غازية، فإن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يعتزم إطلاق مشاريع إنجاز وحدات جديدة للإنتاج (تقدر طاقتها بـ 2500 ميغاواط) تعتمد على نظام الدورات المختلطة ليتم تشغيلها ابتداء من سنة 2019. وستمثل هذه المشاريع في أربع وحدات جديدة بطاقة 400 ميغاواط وكذا تحويل العنفات الغازية بكل من المحمدية والقنيطرة إلى نظام للدورات المختلطة بالغاز بطاقة 450 ميغاواط لكل واحدة منهما.

4.5. الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

316. سجلت حسابات المكتب في الفترة ما بين 2008 و2012 عجزاً متراكماً يقارب 15 مليار درهم، وذلك بعد إدراج مبلغ 19 مليار درهم المتعلق بدعم الفيول كمدخول في هذه الحسابات.

317. وإذا لم يتم اعتبار الدعم المقدم من طرف المقاصة، فقد كان العجز المتراكم سيبلغ 34 مليار درهم.

318. ولا تلوح في الأفق أية بوادر لتحسن هذه الوضعية، فبالنسبة لسنة 2013، يتوقع عجز صاف يقارب 3 ملايين درهم، وذلك بالرغم من أن مبالغ الدعم المتعلقة بالفيول تقدر بحوالي 4,2 مليار درهم.

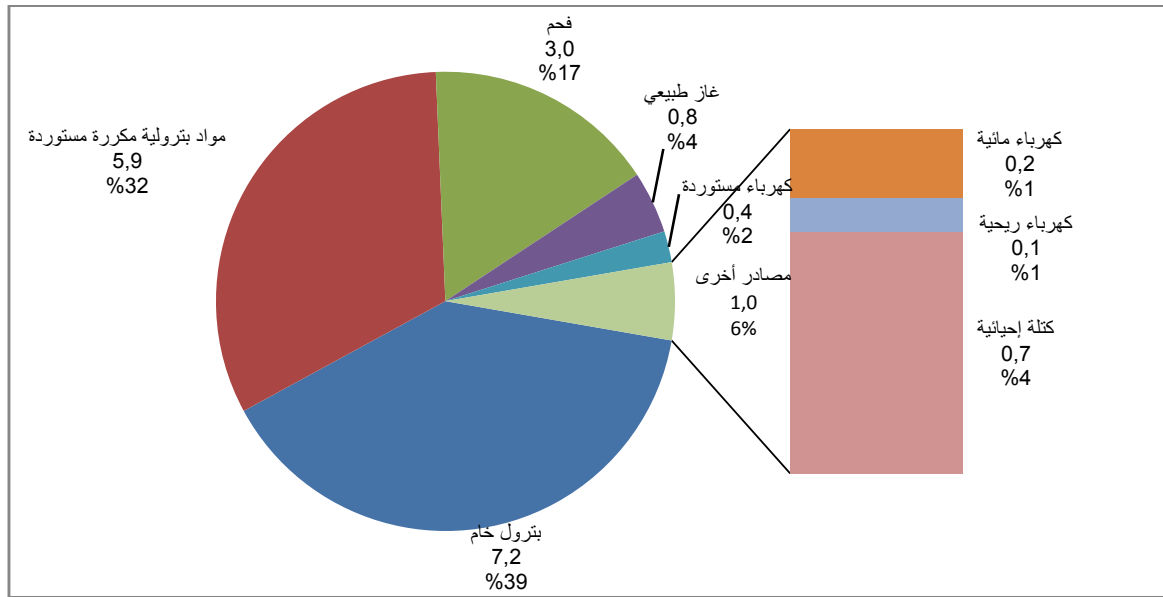
319. كما سجل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عند متم سنة 2012، على مستوى صندوقه الداخلي للتقاعد، عجزا بلغ ثمانية (8) ملايين درهم والتزامات تفوق 16 مليار درهم، مع العلم أنه لا يتوفر على توظيفات أو احتياطات مالية كافية تمكنه على المدى القصير من تقويت تسيير نظام التقاعد الخاص به إلى جهة خارجية.

320. وتكشف هذه المعطيات بشكل جلي الوضعية المالية الحرجة لهذه المؤسسة العمومية والمخاطر التي تشكلها ليس على المالية العامة، فحسب، وإنما كذلك على المزودين والدائنين وبالتالي على النسيج الاقتصادي الوطني.

321. ويتبين من خلال المقارنة مع الحالات المماثلة على الصعيد الدولي أن إنتاج ونقل الكهرباء يشكلان نشاطين اقتصاديين مربحين بنويوا. وتتأتى الجدوى الاقتصادية والمالية في هذا القطاع عادة عبر تحقيق هامش للتمويل الذاتي بما يكفي لتمويل الاستثمار ويمكن بالتالي من ضمان استمرارية المرفق العام.

6. تعبئة الطاقات المتجددة وبرامج الفاعلية الطاقية

322. يواجه المغرب طلبا متزايدا على الطاقة، بمعدل ارتفاع للاستهلاك الطاقى على الصعيد الوطني يقدر بستة (6) في المائة سنويا. و ينتظر أن يتضاعف الطلب على الطاقة الأولية ثلاث مرات في أفق سنة 2030. كما تسجل بلادنا نسبة اعتماد على الخارج جد مرتفعة تبلغ 95%.



الرسم البياني رقم 18: توزيع الطاقة المستهلكة في المغرب خلال سنة 2011 حسب المصدر (بملايين الأطنان المكافئة للبترول)

323. ولمواجهة الارتفاع المتزايد للطلب على الطاقة وتقليص الاعتماد على الخارج في هذا المجال، وضع المغرب إستراتيجية وطنية للطاقة تهم الفترة من 2008 إلى 2030، وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية في تطوير الطاقات المتجددة وتقوية البرامج المتعلقة بالفاعلية الطاقية.

324. كما تتعلق المحاور الأخرى لهذه الإستراتيجية بتعبئة القدرات الكهربائية وتطوير إنتاج الغاز الطبيعي. وتهدف الإستراتيجية إلى تقليص استهلاك الطاقة بنسبة 12% في أفق 2020 و 15% في أفق سنة 2030.

1.6. الطاقات المتجددة

325. يتوقع المخطط الطاقى الوطني في أفق سنة 2020 إنجاز مجموعة من البرامج المهيكلية المعتمدة أساسا على الطاقة الشمسية والريحية والمائية.

■ البرامج الشمسية

برنامج "شمسي" : 2.000 ميغاواط في أفق 2020

326. يعتمد هذا البرنامج على تطوير الكهرباء الشمسية (الفوتوفولتاويك) والطاقة الشمسية الحرارية ويهدف إلى إنتاج 4.500 جيغاواط سنويا. وقد قدرت كلفة المشاريع المعتمدة بمبلغ 80 مليار درهم تتعلق بتغطية 10.000 هكتار على مستوى خمس مواقع تم تحديدها.

الجدول رقم 49 : البرنامج الشمسي في أفق سنة 2020

المحطة الشمسية	القدرة الإنتاجية (بالميغاواط)
ورزازات	500
عين بني مطهر	400
سبخة طاح	500
فم الواد	500
بوجدور	100
المجموع	2.000

327. وتعتبر محطة ورزازات أول محطة شمسية كبيرة، والتي يتم إنجازها بواسطة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، حيث يتوقع تسليمها خلال سنة 2015.

328. وفضلا عن المشاريع السالف ذكرها التي تتعلق بالكهرباء ذات القدرة العالية، تهدف مشاريع أخرى إلى تحقيق أحسن استغلال فردي لما هو متوفر من مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة منها الشمسية وذلك في قطاعي الفلاحة والإسكان.

برنامج الضخ بالطاقة الشمسية في الفلاحة

329. في السياق المغربي، أصبحت الطاقة الشمسية أكثر تنافسية بالمقارنة مع الكازوال نتيجة انخفاض سعر الألواح الشمسية، بحيث تتطلب صيانتها مصاريف منخفضة وتخول بالخصوص، الإسهام في الحد من استعمال غاز البوتان في الفلاحة، علما أن هذا النوع من المحروقات شكل نسبة 30% من تكاليف المقاصة برسم سنة 2012.

330. وقد انخرطت الحكومة حديثا في البرنامج النموذجي الذي بدأته الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والذي تم وضعه من طرف وزارة الفلاحة ووزارة الطاقة والقرض الفلاحي. ويرمي هذا البرنامج إلى تطوير واستبدال محطات الضخ بالكازوال (حوالي 78% من الحظيرة) أو البوتان بواسطة الوحدات الشمسية. إلا أن هذا التحول نحو الطاقة الشمسية يتطلب استثمارا أوليا مهما، لذا يتوقع البرنامج إعانة تصل إلى 50% لكل استغلالية فلاحية دون تجاوز سقف 100.000 درهم، مع إمكانية تمويل الباقي عن طريق القرض الفلاحي.

331. ويتمثل هدف هذه المرحلة النموذجية، التي خصص لها مبلغ 400 مليون درهم، في تجهيز 5.000 ضيعة فلاحية بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية، الأمر الذي سيخول اقتصادا في الطاقة يوازي استهلاك 1.300 طن للبترول في السنة، وهو ما يعادل ربحا سنويا بقيمة 80 مليون درهم من مخصصات المقاصة المتعلقة بالكازوال والبوتان، و ما يتيح استرداد الاستثمار في مدة خمس سنوات.

332. وفي أفق توسيع هذا البرنامج النموذجي، فإن سيناريو إنجاز 100.000 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية سيتطلب دعما ماليا بمبلغ ثمان (8) مليارات درهم، وهو ما سيخول اقتصادا للطاقة يوازي استهلاك 260.000 طن من البترول في السنة، أي ما يعادل اقتصادا سنويا يتجاوز 1,6 مليار درهم برسم مخصصات المقاصة.

برنامج سخانات الماء العاملة بالطاقة الشمسية

333. يمثل السخان الشمسي فرصة لدعم تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وفي نفس الوقت وسيلة لإدماج الإجراءات الرامية إلى النجاعة الطاقية واستبدال الطاقات الأحفورية. وتجدر الإشارة أن مساحة الألواح الشمسية المستعملة حالياً من طرف سخانات الماء ببلادنا تناهز 350.000 متر مربع.
334. ويدخل تطوير السخان الشمسي في إطار برنامج "شمسي" ويستهدف المساكن الاجتماعية والإقامات السكنية. ويراد منه بلوغ 1,7 مليون متر مربع من الألواح الشمسية المستعملة من طرف سخانات الماء في أفق سنة 2020، وهو ما يعادل ربحاً سنوياً برسم المقاصة المتعلقة بالبوتان قدره 1,4 مليار درهم، بالإضافة إلى تشجيع بروز صناعة محلية في هذا المجال.
335. وتشمل الجوانب الأساسية للبرنامج التواصل والتحسيس ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي (إجبارية وضع السخانات في الطابقين العلويين في المساكن الاجتماعية) ومطابقة المعايير والتمويل وتشجيع التصنيع المحلي للسخانات العاملة بالطاقة الشمسية.

■ برنامج الطاقة الريحية

336. حسب الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2008-2030، فإن الإمكانية الريحية القابلة للتعبئة تقدر ب 25.000 ميغاواط موزعة بشكل جيد على التراب الوطني، مما يمكن من تزويد المناطق النائية. ويمكن إنجاز 5.520 ميغاواط بكلفة تنافسية، الأمر الذي سيمكن من خلق 13.000 منصب شغل، والذي يتطلب استثماراً بقيمة 75 مليار درهم.
337. يروم برنامج الطاقة الريحية إنتاج 2.000 ميغاواط تمثل 14% من القدرة الكهربائية الإجمالية وتقدر كلفته بمبلغ 30 مليار درهم³². وسيمكن هذا البرنامج من إنتاج 6.600 جيغاواط ساعة سنوياً واقتصاد طاقة تعادل استهلاك 2,5 مليون طن من البترول. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إلى حدود الآن الشروع في استغلال خمسة مواقع بطاقة قدرها 287 ميغاواط.
338. وسيتم إنجاز الاستثمارات المتبقية من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (1.000 ميغاواط) والقطاع الخاص (720 ميغاواط) في أفق 2020. وفيما توقعت الاستراتيجية الطاقية الوطنية رفع القدرة الطاقية الجاهزة من 114 ميغاواط سنة 2008 إلى 1.554 ميغاواط سنة 2012، تم تسجيل تأخير في الإنجاز، حيث لم يتم تجاوز 250 ميغاواط دون احتساب إنتاج القطاع الخاص الذي وصل إلى 37 ميغاواط.
339. وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فقد تمت برمجة 1.000 ميغاواط إضافية بصفة مندمجة من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم ومن التركيز الصناعي. وفي هذا الصدد، تم الشروع في إنجاز شطر أول بطاقة 150 ميغاواط بتازة، في حين تم إطلاق طلبات للعروض بخصوص 850 ميغاواط تهم أربع مواقع أخرى.

³² الاستراتيجية الوطنية الطاقية 2008-2030، ص. 106.

الجدول رقم 50: برنامج الطاقة الريحية لإنتاج 1.720 ميغاواط في أفق 2020

البرنامج	موقع المحطة الريحية	القدرة (بالميغاواط)	التاريخ المرتقب لبدء التشغيل
الحظيرة المجهزة من طرف القطاع الخاص: 720 ميغاواط	طرفاية	300	نهاية 2014
	أخفنيير	200	نهاية 2014
	العيون	50	نهاية 2014
	لحومة	50	نهاية 2014
	جبل خلادي	120	نهاية 2014
	تازة	150	2015
الحظيرة الريحية المندمجة للمكتب الوطني للماء والكهرباء : 1.000 ميغاواط	طنجة 2	100	ما بين 2016 و 2020
	بوجدور	100	
	تيسكراد	300	
	ميدلت	150	
	جبل لحديد	200	

■ برنامج الطاقة المائية

340. مع ارتفاع الطلب، ما فتئت نسبة الطاقة الكهرومائية في الإنتاج الوطني للطاقة الكهربائية تنخفض سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 54 بالمائة سنة 1970 إلى 7 بالمائة سنة 2007. وتعد السدود المصدر الأساسي لهذه الطاقة الكهربائية.

341. وفضلا عن القدرة الإنتاجية التي توفرها السدود الكبرى والتي عبا المغرب لأجلها جل المواقع المهمة، لا تزال إمكانية استغلال 2.200 ميغاواط³³ عن طريق محطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ والمحطات الكهرومائية الصغيرة.

342. وينبغي مبدأ تحويل الطاقة عن طريق الضخ على تخزين الطاقة في شكلها المائي عندما تكون الكلفة الحدية لإنتاج الطاقة في مستواها الأضعف، من أجل استرجاعها في الوقت الذي نصير فيه هذه الكلفة مرتفعة. و يقوم عمل هذا النظام على رفع حجم من الماء بواسطة العنفات القابلة للانعكاس من صهرج منخفض الارتفاع إلى آخر أعلى، باستعمال فائض طاقة الشبكة خلال ساعات الطلب المنخفض، من أجل استغلاله لإنتاج الطاقة خلال ساعات الذروة.

343. وتتمثل أهمية هذا النوع من المنشآت في قدرتها الطاقية التي تكون مضمونة بالكامل، وكذا في استهلاك شبه منعدم للماء مع مروية طاقية تناهز نسبة 75 بالمائة.

344. وقد قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، منذ سنة 1997، بجرد لمواقع إنجاز محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ بمحاذاة 82 سدا منجزا، مما مكن من تحديد خمس مواقع ذات أهمية اقتصادية.

345. وستمكن المحطات المستقبلية لتحويل الطاقة عن طريق الضخ، فضلا عن الامتيازات سائلة الذكر، من تخزين الطاقة الشمسية والريحية المنتجة، الأمر الذي من شأنه تسهيل إدماج الطاقات المتجددة في الشبكة الكهربائية.

346. وإلى حدود اليوم، تم استغلال موقع واحد بهذا الخصوص، ويتعلق الأمر بمحطة أفورار التي تبلغ قدرتها الإجمالية 460 ميغاواط، وهو المشروع الذي تم إنجازه وإطلاقه سنة 2005 بكلفة إجمالية قدرها 1,74 مليار درهم.

347. ويلخص الجدول التالي المعطيات المتعلقة بالمواقع التي لم يتم إنجازها بعد:

³³ حسب إستراتيجية سنة 2030 يمكن الحصول على هذه القدرة من خلال أربع محطات لتحويل الطاقة عن طريق الضخ بقدرة 1.250 ميغاواط و 200 محطة كهرومائية صغيرة بقدرة 950 ميغاواط.

الجدول رقم 51: برنامج الطاقة المائية المتعلق بمحطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ

المحطة	الجهة	القدرة الطاقية (بالميغاواط)	الكلفة المتوقعة للمشروع (بملايين الدرهم)
عبد المومن ³⁴	أكادير	350	2,40
إفحصة	تطوان	300	2,60
اسمير	تطوان	300	2,10
المنزل 2	فاس	300	3,35
المجموع		1.250	10,45

348. وبالإضافة إلى محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ، فقد حدد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إمكانيات أخرى قابلة للاستغلال تبلغ طاقتها 987 ميغاواط³⁵ على مستوى 200 موقعا تعتبر صالحة لاستقبال محطات كهرومائية صغيرة.

■ برنامج الغاز الطبيعي

349. تتضمن الاستراتيجية الطاقية الوطنية في أفق سنة 2030، من بين أهدافها، زيادة نسبة الغاز الطبيعي في تشكيلة الطاقة الوطنية من 3,7% سنة 2008 إلى 13,5% سنة 2030. ويتميز الغاز الطبيعي بكونه مصدر طاقة نظيفة يتم تقبلها على المستوى المحلي بسهولة مقارنة مع الفحم. ومن أجل بلوغ هذا الهدف وجب إنجاز مجموعة من المحطات ذات دورة مشتركة تسمح باستيعاب الطاقات المتجددة.

350. وتجدر الإشارة أن إدخال الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء في المغرب يعود إلى سنة 2005، وهو تاريخ تشغيل محطة الدورة المختلطة لتهدارت بقدرة 385 ميغاواط. وبعد ذلك، تم استعمال الغاز الطبيعي مرة ثانية سنة 2010 في المحطة الحرارية الشمسية لعين بني مطهر بقدرة 470 ميغاواط منها 20 ميغاواط بالطاقة الشمسية، وكان التوريد التام لهاتين المحطتين بالغاز الطبيعي يتم إلى غاية أكتوبر 2011 بواسطة الكميات المستخلصة لصالح الدولة مقابل حقوق مرور خط الغاز الطبيعي "المغرب العربي - أوروبا" والتي تصل إلى 0,75 مليار متر مكعب في السنة يتم تفويتها للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب.

351. وقد تبين أن هذا الاختيار لا يخلو من مخاطر، حيث نجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي ضربت السوق الإيبيري تراجع في الطلب على الغاز في إسبانيا، مما ترتب عنه انخفاض في قيمة المقابل وبالتالي حصة الغاز الطبيعي التي تعود إلى المغرب.

352. ومن أجل ضمان توريد المحطتين أعلاه، أبرم المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب سنة 2011 عقدا تجاريا من أجل استيراد الغاز الطبيعي بكمية سنوية تبلغ 640 مليون متر مكعب لمدة 10 سنوات.

³⁴ عرف إنجاز هذه المحطة تأخيرا، حيث كان منتظرا أن يتم خلال سنة 2013 حسب الإستراتيجية الطاقية الوطنية. وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، سيتم الإعلان عن طلب العروض المتعلق بإنجازها في نونبر 2013 على أن يشرع في استغلالها مع متم سنة 2018.

³⁵ أنظر الإستراتيجية الطاقية الوطنية في أفق سنة 2030.

الجدول رقم 52 : المواقع القابلة للاستغلال كمحطات ذات دورة مختلطة

المحطة الشمسية	القدرة الإنتاجية (بالميجاواط)
ورزازات	500
عين بني مطهر	400
سيخة طاح	500
فم الواد	500
بوجدور	100
المجموع	2.000

353. وتظل مسألة ضمان التزود بالغاز مطروحة بحدّة، فحسب المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب، يبقى الخيار الأمثل هو إنجاز ميناء للغاز يقوم بنقل الغاز الطبيعي المسال وإعادة تحويله من سائل إلى غاز بطاقة تصل إلى 5 ملايين متر مكعب سنوياً. وتجدر الإشارة أن هذا المشروع عرف ترددات وتأخراً كبيرين إلا أنه يبدو أن القرار اتخذ أخيراً بإنجازه في الجرف الأصفر، ومع ذلك وجب التأكيد على ضرورة الإسراع بإنجازه من أجل أن يكون جاهزاً سنة 2019 من أجل الاستجابة لتوقعات الطلب على الطاقة الكهربائية.

354. وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإنه لمن المستعجل التوفر على رؤية واضحة حول تاريخ وصول الغاز الطبيعي والشروع سريعاً في إنجاز المهام التالية:

- إخراج المدونة المتعلقة بالغاز إلى حيز الوجود في أقرب الآجال من أجل إعطاء الرؤية اللازمة لمختلف الفاعلين المغاربة والأجانب، وبالتالي التوفر في الآجال المحددة على البنيات التحتية الضرورية، الكهربائية (محطات الدورة المختلطة) والغازية (خطوط الغاز الطبيعي الرئيسية وخطوط الربط الفرعية ومحطات الضغط)؛

- البت داخل آجال استباقية كافية في طرق استغلال أنبوب الغاز "المغرب العربي – أوروبا" بعد سنة 2021، وهو التاريخ الذي سيسترد فيه المغرب جميع حقوق الملكية على هذه المنشأة.

2.6. النجاعة الطاقية

355. تعتبر سبل التحكم في الطلب والنجاعة الطاقية من المصادر الجديدة للطاقة التي يجدر استغلالها.

356. ويهدف البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية إلى إدماج تقنيات النجاعة الطاقية بصفة دائمة على مستوى جميع البرامج القطاعية. وبهذا الصدد، تم الشروع في مجموعة من الإجراءات كإدخال المصاييح ذات الاستهلاك المنخفض وإصدار مدونة النجاعة الطاقية في مجال البناء والقيام بعمليات تدقيق استعمال الطاقة في المجال الصناعي والشروع منذ سنة 2008 في أعمال التوقيف الصيفي والعمل بأنظمة فوترة تحفيزية بالنسبة لمختلف الفئات المستهلكة للكهرباء.

357. كما يجدر التأكيد أنه قد تم مؤخراً إطلاق برنامج مهم لدعم الضخ بالطاقة الشمسية والري بالتقطير رصد له مبلغ 400 مليون درهم.

الإجراءات المقترحة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في مجال النجاعة الطاقية

- قيام وكالات توزيع الكهرباء والمسيرين المعتمدين بتركيب 7,7 مليون مصباح ذي استهلاك منخفض طبقا لالتزاماتها في إطار البرنامج الوطني للإجراءات الأولية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل فرض تعميم المصابيح قليلة الاستهلاك في الإدارات والجماعات المحلية والمؤسسات والشركات العمومية وذلك ابتداء من سنة 2014.
- وضع الإطارات التنظيمية والمؤسسية المناسبة من أجل السحب التدريجي لبيع المصابيح المتوهجة.
- اعتماد المعايير الوطنية من أجل وضع العلامات الضرورية على التجهيزات الإلكترونية منزلية، وخاصة الإشارة إلى المستوى الفعلي لاستهلاك الكهرباء.
- وضع الإطار التنظيمي والمؤسسي الخاص بالمعايير التي يجب توفرها في جميع الأجهزة الإلكترونية منزلية وكذا المراقبة على الواردات منها.
- وضع الإطار التنظيمي وآليات الشراء التي تسمح بإدماج الطاقة المنتجة بواسطة الوحدات الشمسية المركبة لدى الزبناء في الشبكة ذات التوتر المنخفض.
- إنجاز دفتر تحملات يحدد إجراءات النجاعة الطاقية التي يجب تطبيقها إجباريا في كل مشاريع البناء الجديدة : الإنارة العمومية – إنارة المساكن والإدارات – التجهيزات الشمسية ...
- اعتماد إجراءات ضريبية محفزة للإنتاج المحلي ولاستيراد التجهيزات المقتصدة في الاستهلاك.
- إدخال التعريفة الثلاثية³⁶ بالنسبة لاقتناءات الموزعين (الوكالات والمسيرين المفوضين) عوض التعريفة الثنائية³⁷ المطبقة عليهم حاليا والتي لا تشجعهم على تدبير أفضل للطلب.
- التطبيق الإلزامي للتعريفة الثنائية بالنسبة للزبناء من أسر ومصانع التي يفوق استهلاكها 500 كيلواط ساعة في الشهر وإطلاق حملة وطنية للتواصل والتوعية بهذا الصدد.
- تكثيف حملات التوعية حول التحكم في الاستهلاك وتعزيز تواصل القرب.
- تعميم عمليات التدقيق حول استعمال الطاقة في المجال الصناعي، وذلك بوضع تصورات مناسبة للتمويل .
- إعداد وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تفعيل السياسة الوطنية للنجاعة الطاقية بالنسبة لقطاعات النقل والصناعة والفلاحة والبناء.

التوصيات

التوصيات المتعلقة بالمواد البترولية

358. الاستبعاد التام لمادة البنزين من نظام المقاصة بما في ذلك من معادلة للأسعار لفائدة غاز البوطان، سيما بعد أن تم رفع الدعم عن هذه المادة منذ 16 يناير 2014.
359. مواكبة عملية رفع الدعم عن الفيويل الصناعي، المقررة خلال شهر يناير من سنة 2014، من خلال اتخاذ إجراءات لدعم الاستثمار لصالح قطاعات الصناعة التي تستعمل هذا الوقود بهدف الحفاظ على تنافسيتها، مع العمل على تشجيع مسلسل تحولها فيما يخص موارد الطاقة المستعملة.
360. مراجعة تركيبات الأثمان في اتجاه تبسيطها عن طريق حذف بعض التكاليف التي تبدو غير مبررة، وكذا وضع نظام لمراجعتها الدورية قصد الأخذ بعين الاعتبار للتطورات التقنية و التنظيمية لهذا القطاع وللشركات العاملة به.

³⁶ يهدف تطبيق التعريفة الثلاثية إلى التخفيف من الضغط على الشبكة الكهربائية خلال ساعات الذروة من خلال تطبيق أثمان مرتفعة خلال هذه الساعات.

³⁷ تقوم التعريفة الثنائية على مبدأ تطبيق أثمان منخفضة خلال الليل (من الساعة العاشرة ليلا إلى الساعة صباحا) و طوال فترة نهاية الأسبوع (من يوم الجمعة على الساعة العاشرة ليلا إلى يوم الاثنين على الساعة صباحا).

361. إعادة التفكير في نظام إنشاء قدرات التخزين من خلال شراكة بين الدولة و الفاعلين في الميدان. ويمكن في هذا الإطار استعمال الهامش الخاص لتكوين المخزون في تمويل مشروع لتطوير بنيات أساسية لتخزين المواد البترولية السائلة و الغازية.
362. إعادة النظر في نظام التمويل من خلال تتبع استراتيجي للسوق من طرف السلطات العمومية و الفاعلين في الميدان، وذلك بهدف ضمان الانتظام في تمويل السوق والحصول على أئمة جيدة وتحقيق ظروف مثلى للاقتناء.
363. دراسة إمكانية اتخاذ إجراءات تهدف إلى توجيه الدعم الذي تستفيد منه مادة البوتان إلى الاستعمال المنزلي وإلى عقلنة استعمال هذا الوقود من خلال تطوير موارد طاقة أخرى لضخ المياه و التسخين عن طريق استعمال الألواح الشمسية.
364. تطوير سلسلة الغاز الطبيعي وإنشاء البنيات الأساسية لاستلام هذه المادة و توزيعها بشكل مناسب (ميناء للغاز ومصنع لتحويله وأنابيب نقله) مع الشروع في ذلك على مستوى المراكز الحضرية الكبرى.
365. اتخاذ إجراءات مصاحبة في إطار سياسة إرادية للدولة تروم تشجيع الحلول المبنية على الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، خصوصا بالنسبة للطاقة المستعملة في قطاع الفلاحة وفي المنازل والإدارات العمومية.

التوصيات المتعلقة بالمكتب الوطني للكهرباء

366. إنهاء الدعم الحالي المخصص للفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وتعويض هذا الدعم المقدم من طرف صندوق المقاصة بأشكال أخرى لدعم استثمارات هذه المؤسسة العمومية في إطار عقد- برنامج مع الدولة.
367. اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للماء والكهرباء للفترة من 2012 إلى 2017 في الوقت المحدد لذلك.
368. الحسم في الخيارات اللازمة من أجل الرفع من الطاقة الإنتاجية للكهرباء والشروع في إنجاز محطات جديدة تعتمد على الفحم النقي والتي تظل الأكثر تنافسية في الوقت الحالي.
369. توفير الدعم الضروري من طرف السلطات العمومية من أجل تلافي كل خطر من شأنه أن يؤخر برنامج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بإنجاز الاستثمارات العمومية اللازمة، من موانئ وخطوط سككية وطرق، ودراسات تأثير على البيئة، وكذا تسليم التراخيص واقتناء الأراضي وتعبئة التمويلات في الآجال الملائمة.
370. الشروع في إعادة الهيكلة المؤسسية والعملياتية والمالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، لما تشكله من أولوية قصوى. كما يجب أن تكون إعادة التوازنات الاقتصادية والمالية للمكتب موضوع مخطط استعجالي بإشراك جميع الأطراف المعنية.
371. معالجة هذه الهيكلة للجوانب الأساسية المتعلقة بالاستثمارات وطرق إنجازها وتمويلها، بالإضافة إلى مجموع الجوانب المتعلقة بإعادة رسملة المكتب المذكور ومراجعة التعرفة التي يطبقها وحل إشكالية صندوق تقاعده الداخلي.
372. إعادة النظر في السياسة التعريفية للمكتب الوطني للكهرباء والماء في اتجاه العمل بحقيقة الأثمان، مع الحفاظ على الأشطر الاجتماعية، و دراسة إمكانية اعتماد حلول الدفع المسبق.

السكر

III. السكر

373. يتم إنتاج السكر الصافي عن طريق تحويل النباتات السكرية المحلية وواردات السكر الخام.
374. بلغ استهلاك مادة السكر خلال سنة 2013 ما يعادل 1,2 مليون طن.
375. وقد بلغت كلفة الموازنة المتعلقة بدعم مادة السكر خلال سنة 2013 ما يعادل 3,6 مليار درهم مقابل 5 ملايين درهم سنة 2012. و تتغير هذه الكلفة تبعا لمستوى الطلب والإنتاج المحلي وكذا واردات السكر الخام.
376. وتتدخل الدولة بصفة مباشرة في كل مراحل الإنتاج عن طريق تحديد أثمان النباتات السكرية وأثمان السكر عند خروجه من المصنع وكذا هوامش الربح لكل متدخل. ويحدد مبلغ الدعم في نهاية المسار عن طريق الفرق بين الكلفة النهائية وثمان البيع للعموم. و يبقى حجم هذا الدعم رهينا بتراكم مختلف التحويلات المرتبطة بمسلسل تكوين الأثمان.

1. تطور كلفة دعم السكر

377. عرفت كلفة دعم مادة السكر تطورا على الشكل الآتي:

الجدول رقم 53: تطور كلفة دعم السكر

البيان	2000	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية بالآلاف الأطنان	951	1 094	1 143	1 161	1 185	1 206	1 225	1 217
المبلغ بملايين الدراهم	1 902	2 550	2 445	2 649	3 263	4 998	5 027	3 590
الدعم الفردي (بالدرهم للكلغ)	2,0	2,3	2,1	2,3	2,8	4,1	4,1	2,9

المصدر: صندوق المقاصة

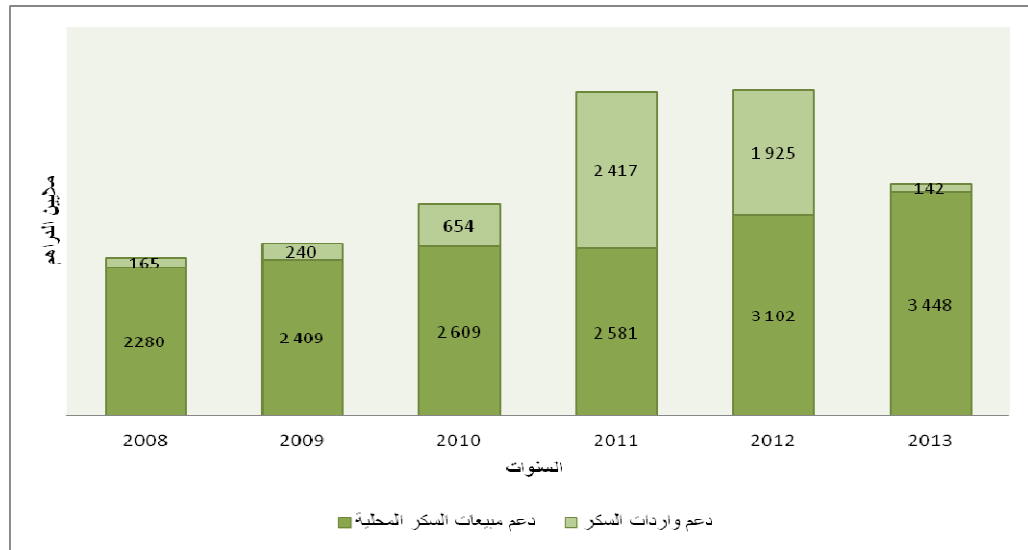
378. كلف دعم السكر ميزانية الدولة خلال الفترة المتراوحة بين 2009 و 2013 ما قدره 19,5 مليار درهم.
379. وتضاعف مبلغ الدعم الأحادي سنتي 2011 و 2012، مقارنة بمستواه المسجل خلال الفترة ما بين 2000 و 2009، وذلك قبل أن يستقر في مستوى 2,9 درهم/كلغ سنة 2013.
380. ويعكس الجدول التالي التطور المتباين لكميات السكر المستهلكة المتأتية من الواردات ومن الإنتاج المحلي، وكذا توزيع الدعم حسب كل فئة من السكر:

الجدول رقم 54: تطور استهلاك السكر و توزيع الدعم

البيان	2011		2012		2013 (*)	
	مليون درهم	%	مليون درهم	%	مليون درهم	%
استهلاك السكر بالأطنان	903	75	1.040	85	856	70
	303	25	185	15	361	30
	1.206	100	1.225	100	1.217	100
مبلغ الدعم بملايين الدراهم	2.417	48	1925	38	142	4
	2.581	52	3.102	62	3.448	96
	4.998	100	5.027	100	3.590	100

المصدر: صندوق المقاصة - (*) تقديرات اعتمادا على معطيات شركة كوزيمار

381. ويتضح من توزيع الدعم بين واردات السكر الخام والإنتاج المحلي عن طريق تحويل النباتات السكرية أن نسيج الإنتاج الوطني هو المستفيد الأساس من هذا الدعم.
382. وقد استحوذ الإنتاج الوطني للسكر خلال سنتي 2011 و2012، اللتان تميزتا بارتفاع غير مسبوق للأسعار العالمية، على 57% من الدعم رغم أنه لم يشكل إلا 20% من تركيبة الاستهلاك.
383. وخلال سنة 2013، شكل دعم السكر المحلي ما يعادل 96% من المبلغ الإجمالي لدعم السكر، مقابل 4% للواردات، علما أن الكميات المدعومة من السكر المحلي لم تمثل إلا 30% من الكميات الإجمالية المدعومة.
384. وخلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، تطور مبلغ دعم السكر وفقا للرسم البياني التالي:



الرسم البياني رقم 19: تطور مبلغ دعم السكر الخام بين 2008 و2013.

385. يوضح الرسم البياني أعلاه أن دعم السكر خلال سنة 2008 قد هم أساسا الإنتاج المحلي. إلا أن هذه الوضعية قد عرفت بعض التقلبات ابتداء من سنة 2009، وذلك تحت تأثير التحولات التي طرأت على الأسعار العالمية للسكر.
386. ويوضح الجدول التالي مدى التوازن بين كلفة دعم السكر والموارد المجتابة من خلال تسويقه ما بين سنتي 2009 و2013:

الجدول رقم 55: مدى التوازن بين دعم السكر والمداخل المجتابة بملايين الدراهم

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013(*)
دعم مبيعات السكر الصافي	2.409	2.609	2.581	3.102	3.488
دعم واردات السكر الخام	240	654	2.417	1.925	142
مجموع مبالغ الدعم (أ)	2.649	3.263	4.998	5.027	3.590
الرسوم الجمركية (مع احتساب الرسم الضريبي على الواردات)	1.020	1.179	1.691	1.790	1.294
الضريبة على القيمة المضافة بالداخل	137	259	277	321	320
مجموع المداخل الضريبية (ب)	1.157	1.438	1.968	2.111	1.614
التوازن (أ - ب)	1.492	1.825	3.030	2.916	2.027
المداخل الضريبية / الدعم (بالنسبة المئوية)	44%	44%	39%	42%	45%

المصدر: صندوق المقاصة - معطيات شركة كوزيمار (*)

387. وإذا ما تم أخذ المداخل الضريبية المتأتية من مادة السكر بعين الاعتبار، فإن الدعم الصافي للسكر يشكل 3 مليار درهم سنة 2012 و مليار درهم خلال 2013.

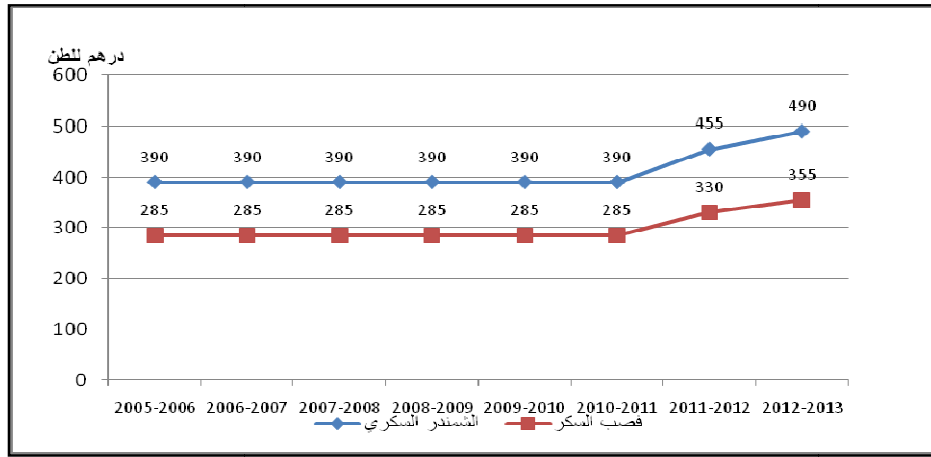
388. خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، غطت المداخل الجمركية والضريبية المستوفاة من سلسلة المتعاملين في مادة السكر حوالي 42% من مبلغ الدعم المخصص لهذه البضاعة.

2. كيفية تكوين أسعار السكر

1.2. أثمان النباتات السكرية عند الإنتاج

389. اختار المغرب نموذجا قائما على حماية ودعم السكر يضمن حدا أدنى من المداخل للفلاحين مع الإبقاء على أثمان منخفضة لصالح المستهلك النهائي.

390. تجدر الإشارة في هذا الصدد أن رفع أثمان الإنتاج الفلاحي يؤثر سلبا على كلفة الدعم لكنه يساهم بالمقابل في تحسين مداخل الفلاحين.



الرسم البياني رقم 20: أثمان إنتاج النباتات السكرية

391. وقد ساهم هاجس تقليص التبعية الغذائية للبلاد فيما يتعلق بمادة السكر والرفع من مستوى الحماية للقطاع الفلاحي السكري في زيادة مستوى الأثمان الفلاحية.

392. كما أدى تفعيل البرامج-الإطار³⁸ المبرمة بين المهنيين والدولة منذ سنة 2011 في الرفع من الأثمان على الشكل التالي:

- بالنسبة للشمندر السكري، انتقلت الأثمان من 390 درهم إلى 455 درهم للطن خلال الموسم الفلاحي 2013-2012، وإلى 490 درهم للطن خلال الموسم الفلاحي 2013-2012، مما شكل ارتفاعا قدره 65 و 35 درهما للطن الواحد على التوالي، وهو ما يعادل نسبتي 16,7% و 25,6%.

- بالنسبة لقصب السكر، انتقلت الأثمان من 285 درهم إلى 330 درهم للطن خلال الموسم الفلاحي 2013-2012، وإلى 490 درهم للطن في الموسم الفلاحي 2013-2012 مسجلة ارتفاعا قدره 45 و 25 درهما للطن الواحد على التوالي، أو ما يعادل 15,8% و 25,6%.

³⁸ يتعلق الأمر على الخصوص بمشروع الاندماج والتنمية الصناعية وتأهيل معامل السكر، والعقد-الإطار بين الدولة و الفيدرالية البيمهنية المغربية للسكر للفترة 2008-2013، و مشروع تنمية منطقة الغرب الذي يدخل في إطار مخطط المغرب الأخضر والقانون رقم 04.12 المتعلق بالتجميع.

393. وقد تم تحمل هذه الزيادات بطريقة غير مباشرة من طرف نظام المقاصة على اعتبار أنها لم تشمل ثمن السكر عند المستهلك.

394. وتبقى أئمة الإنتاج الوطنية جد مرتفعة مقارنة بالأئمة العالمية. ففي أوروبا مثلا، يباع ثمن الشمندر السكري بـ 270 درهم للطن الواحد مقابل 490 درهم بالمغرب، أي بفرق تبلغ نسبته 80%.

2.2. طرق تحديد الدعم

1.2.2. الدعم الجزافي

395. ينبنى نظام الدعم الجزافي للسكر الذي شرع العمل به منذ سنة 1996³⁹ على دعم هذه المادة لدى معامل تكرير وتصفية السكر المحلية ومستوردي السكر الصافي بناء على الكميات المسوقة. وقد كان مبلغ الدعم الجزافي مجمدا لمدة 15 سنة في حدود 2000 درهم للطن قبل أن يراجع ليبلغ 2661 درهم ابتداء من يناير 2013 مسجلا ارتفاعا بنسبة 33%.

الجدول رقم 56: تطور مبلغ الدعم الجزافي للسكر للطن

المبلغ بالدرهم	تاريخ القرار
2 000	30 غشت 1996
2 140	27 أكتوبر 2011
2 366	27 نونبر 2011
2 661	31 دجنبر 2012

المصدر: صندوق المقاصة

1. إن تحديد سقف الدعم الجزافي سنة 1996 كان يندرج في إطار منهجية ترمي إلى خفض الدعم التدريجي تمهيدا لتحرير قطاع المنتجات السكرية. إلا أن الزيادات التي أقرت بشأن الدعم الجزافي سنتي 2011 و 2012 تسير في الاتجاه المعاكس لسياسة الدولة القاضية بالتخلي عن التدخل في الشأن الاقتصادي، وذلك بالرغم من تبرير هذه الزيادات بارتفاع التكلفة.

2.2.2. الدعم الإضافي لواردات السكر الخام

396. منذ 1996 وفي إطار تحرير قطاع المنتجات السكرية، تم وضع تعريفية جمركية خاصة لمواكبة هذه السياسة.

397. وابتداء من سنة 2006 وتحت تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للسكر التي تجاوزت عتبة 300 دولار للطن، لم يعد نظام الحماية الجمركية كافيا لضمان استقرار أثمان الاستهلاك المقررة من طرف السلطات العمومية. ولهذا تم اعتماد نظام الثمن المستهدف عند الاستيراد.

398. ويتم تداول أسعار السكر على مستوى سوقين عالميين رئيسيين⁴⁰، كما تتم عمليات الشراء بموجب عقود آجلة يتم التفاوض حولها. غير أن حجم التداولات بالسوق العالمي للسكر بالرغم من ذلك لا يشكل إلا 25% من المبادلات. إذ تتم باقي العمليات بواسطة التفاوض المباشر.

399. وتتم عمليات شراء السكر من طرف شركة كوزيمار في إطار مقاربة تروم ضمان التموين العادي للبلاد عن طريق التشغيل المستمر لمعامل تصفية السكر، خصوصا خلال الفترات الفاصلة بين فصول جمع المنتج الفلاحي، مما يقتضي برمجة عمليات الشراء أخذا بعين الاعتبار مستوى

³⁹ مقرر الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتنشيط الاقتصاد رقم 2.21 بتاريخ 30 غشت 1996.

⁴⁰ لندن ونيويورك.

المحاصيل الفلاحية المحلية وحاجيات السوق الوطنية. و تعتمد كوزيمار بالنسبة لعقودها أفقا زمنيا لا يتجاوز 18 شهرا. ويخضع حجم المشتريات لظروف السوق والفرص التي يوفرها من جهة، و لقدرات التخزين المتاحة.

400. وبالرجوع إلى الماضي القريب، يلاحظ أن الأسعار العالمية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الخمس السنوات الأخيرة، مع اتجاه نحو الانخفاض منذ نهاية سنة 2012. ذلك أن معدل السعر العالمي للسكر انتقل من 656 دولار للطن سنة 2010 إلى 493 دولار سنة 2013.

تطور السعر العالمي للسكر ما بين سنتي 2006 و 2014



الرسم البياني رقم 21: تطور السعر العالمي للسكر من 2006 إلى 2014
أسعار السكر بالدولار الأمريكي للطن الواحد ببورصة السلع بلندن (LIFFE).

401. ويحتسب الثمن المستهدف عند الاستيراد على أساس تكلفة السكر الخام المستخلص من النباتات السكرية المحلية قبل عملية التصفية، ويتم اعتماده عند الاستيراد تبعا للتغيرات التي تعرفها الأسعار العالمية للسكر.

402. منذ شهر مارس من سنة 2006⁴¹، تمت مراجعة الثمن المستهدف على مرحلتين:

- 7 مارس 2006 : 4.700 درهم للطن.

- 27 أكتوبر 2011 : 5.051 درهم للطن.

- 1 يناير 2013 : 5.335 درهم للطن.

403. وفي حالة ما إذا تجاوزت تكلفة السكر الخام المستورد (مع احتساب الضرائب والرسوم والمصاريف المختلفة) الثمن المستهدف، فإن دعما إضافيا يمنح للمستوردين. و في الحالة المعاكسة يتم إرجاع الفارق لصندوق المقاصة.

404. ونتج عن اعتماد آلية الثمن المستهدف ارتفاع الدعم الإضافي لواردات السكر والذي انتقل من 138 مليون درهم سنة 2009 إلى 2,4 مليار درهم سنة 2011 و 1,9 مليار درهم سنة 2012، قبل أن ينخفض إلى 142 مليون درهم سنة 2013.

405. وقد تطور الدعم الإضافي للسكر الخام المستورد كما يلي:

الجدول رقم 57: تطور الدعم الإضافي لواردات السكر بملايين الدراهم

2013	2012	2011	2010	2009	
141,8	1.890,3	2.416,5	753,9	137,9	مبلغ الدعم الإضافي

المصدر: شركة كوزيمار

⁴¹تجاوزت أئمة السكر الخام حاجز 400 دولار للطن سنة 2009 قبل أن تتجاوز حاجز 500 دولار للطن سنة 2010.

406. ويخفي نظام المقاصة الحالي خطراً يتمثل في احتمال التوجه نحو الواردات على حساب الإنتاج الوطني في حال انخفاض أسعار السكر في السوق العالمي. كما أنه لا يوفر عناصر الوضوح الكافية في الحالة التي يكون معها المستورد في وضعية الملزم بإرجاع جزء من الدعم إلى صندوق المقاصة.

3.2.2. إرجاع الدعم من طرف المصنعين و مصدري السكر

407. في إطار تحسين عملية استهداف الدعم للمستفيدين منه، تم تبني نظام إرجاع الدعم من طرف المصنعين مستعملي المواد السكرية منذ 1999⁴². و يتجلى في اقتطاع تعويضي جزافي على كل طن من السكر يستعمل في الإنتاج الداخلي لسلع غير موجهة للتصدير.

408. وبسبب صعوبة تطبيق هذا الاقتطاع، فقد تم إيقاف العمل به سنة 2006. و تمت من جديد العودة لهذا الإجراء سنة 2008، مع تخفيض المبلغ المسترد إلى 1.000 درهم للطن بالنسبة لصناعات المشروبات الغازية وغير الغازية.

409. وتفسر هذه الازدواجية التنظيمية، مقرونة بتواجد مسالك غير مهيكلية، انخفاض المبالغ المحصلة، والتي تطورت منذ سنة 2008 كما يلي:

الجدول رقم 58: تطور المبالغ التي تم إرجاعها من طرف المصنعين برسم دعم مادة السكر بملايين الدراهم

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبالغ المحصلة	143	121	127	74	78	81	87	88

المصدر: صندوق المقاصة

410. وبالإضافة لآلية إرجاع الدعم المتعلق بالسكر من طرف المصنعين، فإن مصدري هذه المادة ملزمون أيضاً بإرجاع الدعم المطابق لكل طن من السكر تم تصديره.

411. ويتم أداء المبالغ الواجب إرجاعها من طرف مصدري السكر المدعم مباشرة إلى صندوق المقاصة. و خلال سنة 2012 تم إرجاع مبلغا قدره 204.899 درهم يتعلق بكمية بلغت 45,1 طن من السكر المصدر. أما سنة 2013، فقد عرفت إرجاع مبلغ لم يتجاوز 18.900 درهم.

412. ويستخلص مما سبق أن مردود آلية إرجاع جزء من مبلغ الدعم من لدن المصنعين مستعملي السكر والمصدرين يبقى ضئيلاً، مما يطرح معه السؤال حول جدوى هذا الإجراء بمنطق الموازنة بين كلفته ومزاياه.

3.2. أثمان الاستهلاك

413. لم تعرف الأثمان الرسمية لبيع السكر أي تغيير منذ سنة 2006.

414. وبناء على القرار المحدد لأثمان وهوامش الربح للسكر، فإن أثمان البيع القصوى للسكر الصافي لدى خروجه من المصنع قد حددت كما يلي:

⁴² حدد المقرر رقم 2/1 بتاريخ 8 يناير 1999 الصناعات المعنية : المشروبات السكرية الغازية وغير الغازية وصناعة الشوكولاتة وصناعة البسكويت والحلويات وصناعة الفواكه المعلبة وصناعة مشتقات الحليب و صناعة المثلجات. وحدد مستوى الاقتطاع في 667 درهم للطن ابتداء من فاتح يناير 1999 و 1.334 درهم للطن انطلاقاً من فاتح يوليوز 1999 و 2.000 درهم للطن ابتداء من فاتح يناير 2000.

الجدول رقم 59: أثمان البيع القصوى للسكر المصفى عند خروجه من المصنع

المنتوج	ثمن الخروج من المصنع كلف/درهم
قوالب السكر من وزن كيلو غرامين	5,008
السكر المفتت من القوالب العارية والقوالب العارية من وزن كيلو غرامين	4,988
قطع السكر	5,008
حببيات مسحوق السكر في أكياس من 50 كلف	4,118
حببيات مسحوق السكر في أكياس من 1 كلف	4,218
حببيات مسحوق السكر في أكياس من 2 كلف	4,178

415. كما حددت الهوامش القصوى لبيع السكر كما يلي:

الجدول رقم 60: الهوامش القصوى لبيع السكر بالنسبة المئوية وبالدرهم للكيلوغرام

مرحلة البيع	قوالب السكر المفتت وقطع السكر	حببيات السكر
البيع بالجملة (النسبة المئوية من الثمن عند الخروج من المصنع)	2,36 % أي 0,118 درهم/كلف	2,35 % أي 0,098 درهم/كلف
البيع بالتفصيل (النسبة المئوية من الثمن عند الخروج من المصنع)	3,77 % أي 0,118 درهم/كلف	3,57 % أي 0,148 درهم/كلف

416. وطبقا للتنظيمات الجاري بها العمل، فإن هوامش الربح التجارية تحدد بناء على الثمن عند الخروج من المصنع ولا تضاف إليها إلا مصاريف النقل من مركز إلى آخر والتي يتم احتسابها على أساس تعريفه النقل الأكثر اقتصادا (بواسطة البحر أو السكة الحديدية أو الطرق) أو على أساس تعريفه متوسطة توافق عليها الإدارة.

417. و تنتج عن تطبيق الجداول الرسمية المتعلقة بالهوامش التجارية هوامش ربح إجمالية لبائعي السكر بالجملة والتفصيل تعادل حوالي 6%. إلا أن هذه الهوامش لا تطبق على أرض الواقع. ذلك أن شبكة توزيع السكر تطبق هامشا إجماليا يوازي نسبة 17%، مما يتطابق إلى حد ما مع ما هو معمول به بالنسبة لمنتجات مشابهة حيث تمثل الهوامش التجارية ما بين 15% و 20%.

418. ويلاحظ بالرجوع للتنظيمات المعمول بها أن ثمن الاستهلاك لم يحدد بكيفية دقيقة، غير أنه بالإمكان مقارنة هذا الثمن بتطبيق الهوامش التجارية الرسمية على ثمن الخروج من المصنع كما يلي:

الجدول رقم 61: ثمن البيع المحتسب على أساس هوامش الربح الرسمية بالدرهم

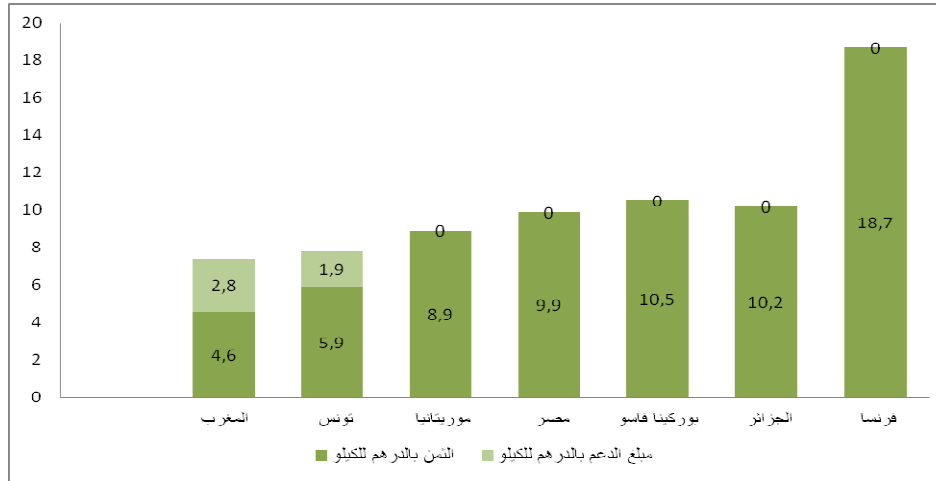
ثمن البيع للمستهلك	قوالب السكر من وزن كيلو غرامين	قطع السكر من وزن كيلو غرام واحد	حببيات السكر من وزن كيلو غرام واحد
الثمن الأدنى	10,65	5,30	4,50
الثمن الأقصى	11,25	5,60	4,70

419. وبتطبيق الهوامش الحقيقية في حدود نسبة 17 %، فإن أثمان الاستهلاك ستكون كما يلي:

الجدول رقم 62: ثمن البيع المحتسب على أساس هوامش الربح بنسبة 17% بالدرهم

ثمن البيع للمستهلك	قوالب السكر من وزن كيلو غرامين	قطع السكر من وزن كيلو غرام واحد	حببيات السكر من وزن كيلو غرام واحد
الثمن الأدنى	11,70	5,90	4,95
الثمن الأقصى	12,30	6,20	5,20

420. يسمح نظام دعم السكر بالمغرب من الإبقاء على أثمان الاستهلاك في مستوى منخفض. فمقارنة ببعض الدول ذات مستوى تطور مشابه أو أقل، تبقى الأثمان المطبقة بالمغرب جد منخفضة. فعلى سبيل المثال، يبلغ ثمن الكيلوغرام من حبيبات مسحوق السكر 4,6 درهم بالمغرب مقابل 9,9 درهم بالجزائر و8,9 درهم بمصر و8,9 درهم بموريتانيا. و تجدر الإشارة إلى أن سوق السكر ببلدان كموريتانيا والسنغال والجزائر محرة تماما، وبالتالي فإن الأثمان غير مدعمة.



الرسم البياني رقم 22 : مقارنة أثمان الاستهلاك لمحبب مسحوق السكر ببعض البلدان.

3. محددات كلفة دعم السكر

1.3 الإنتاج السكري

421. تقوم خمس شركات موزعة على 8 مناطق صناعية بإنتاج السكر. و تنتمي كل هذه الشركات لمجموعة كوزيمار التي تتمتع بوضعية احتكار فعلي لسلسلة الإنتاج السكري.

422. و يبلغ الإنتاج الوطني من السكر المصفى حوالي 1,2 مليون طن، فيما تبلغ سعة الإنتاج 1,6 مليون طن سنويا. وقد بلغ رقم معاملات المتدخل الرئيسي في القطاع 6 ملايين درهم سنة 2012.

423. وخلال سنة 2012، ساهم القطاع الفلاحي السكري في إنتاج 215 ألف طن من السكر الأبيض عن طريق معالجة 1.449.000 طن من الشمندر السكري، مقابل كمية 32.000 طن فقط متأتية من معالجة 511.000 طن من قصب السكر.

النباتات السكرية

تمارس الزراعات السكرية من طرف أزيد من 80.000 فلاح على مستوى الأحواض المائية لدكالة وتادلة والغرب والوكوس وملوية. وتمتد على مساحات تعادل 60.000 هكتار من الشمندر السكري و 16.800 هكتار من قصب السكر.

وتمتد مساندة الدولة للنباتات السكرية إلى مستويات عدة؛ فبالإضافة إلى الرفع في الأثمان عند الإنتاج والتي تحملتها ميزانية الدولة عبر صندوق المقاصة، يقوم صندوق التنمية الفلاحية بمنح العديد من المساعدات للفلاحين نورد أهمها فيما يلي:

- البذور الشمندر السكري أحادية النبتة: 700 درهم لوحدة من 100.000 بذرة، وقد بلغت الإعانات الممنوحة في هذا الإطار 109,34 مليون درهم خلال الفترة من 2008 إلى 2012.
- الفسائل المعتمدة لقصب السكر: كان مبلغ الإعانة محددا في 150 درهما للطن الواحد قبل أن يعوض بمساعدة أكثر تحفيزا لإنجاز أغراس جديدة لقصب السكر تتمثل في 6.000 درهم للهكتار لكل مغرس جديد.
- مشاريع السقي الموضعي: إعانة في حدود 100% من تكلفة الاستثمار بالنسبة للمشاريع المنجزة في إطار جماعي أو من طرف صغار الفلاحين و80% بالنسبة للمشاريع المنجزة بصفة انفرادية.

- آلة ذات محرك لجني الشمندر والقصب السكري: إعانة تشمل 30% من التكلفة دون تجاوز سقف 720.000 درهم لكل وحدة أو 40% في حال التجميع دون تجاوز سقف 960.000 درهم.
- آلة قلع أوراق الشمندر السكري: إعانة في حدود 30% دون تجاوز سقف 70.000 درهم لكل وحدة أو 40% في حال التجميع ودون تجاوز سقف 90.000 درهم.
- آلة قلع وتصفيف الشمندر: إعانة في حدود 30% دون تجاوز سقف 80.000 درهم لكل وحدة أو 40% في حال التجميع ودون تجاوز سقف 100.000 درهم.
- آلة جمع وشحن الشمندر: إعانة في حدود 30% دون تجاوز سقف 180.000 درهم لكل وحدة أو 40% في حال التجميع ودون تجاوز سقف 240.000 درهم.

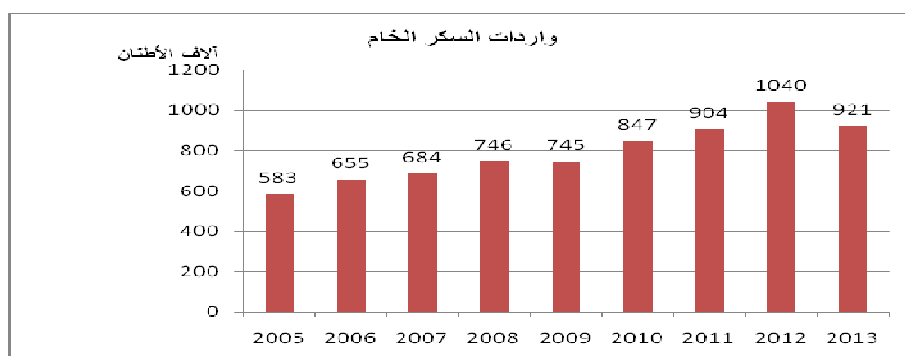
424. كما يتضح من خلال الجدول بعده، استطاع الإنتاج الوطني تغطية حوالي 41 بالمائة من حاجيات الاستهلاك الوطني سنة 2008. غير أن الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 عرفت تراجعاً ملحوظاً للإنتاج الوطني منتقلاً من 470.000 طن إلى 250.000 طن سنة 2012، قبل أن يرتفع سنة 2013 تحت تأثير الزيادة الهامة التي عرفتتها الزراعات السكرية.

الجدول رقم 63: تطور مساهمة الإنتاج الوطني في الاستهلاك

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإنتاج الوطني بآلاف الأطنان	470	410	379	367	250	361
الاستهلاك بآلاف الأطنان	1.142	1.161	1.185	1.206	1.225	1.217
نسبة الإنتاج الوطني %	41	35	32	30	20	29

425. خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، شكل الإنتاج المحلي ما نسبته 31% من الاستهلاك الوطني.

426. ويتم اللجوء للواردات قصد سد العجز الناتج عن ضعف الإنتاج الوطني. ويعرض الرسم البياني التالي تطور الواردات:



الرسم البياني رقم 23: تطور واردات السكر الخام

427. فيما يتعلق بواردات السكر الأبيض فإنها تبقى ضئيلة.

2.3. توزيع السكر

428. يتكون الاستهلاك أساساً حبيبات مسحوق السكر وقوالب السكر. ويعرض الجدول التالي الكميات المستهلكة حسب كل صنف خلال الفترة من 2008 إلى 2012.

الجدول رقم 64: استهلاك السكر بآلاف الأطنان

الصف	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013
سكر القالب	406	417	418	420	410	409	406
حببيات مسحوق السكر	530	556	580	616	643	661	656
قطع السكر المحلي	134	146	163	149	150	156	155
المجموع	1.070	1.119	1.161	1.185	1.203	1.226	1.217

429. خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013، شكل قالب السكر وحببيات مسحوق السكر 36 و 51 بالمائة، على التوالي، في بنية الاستهلاك مقابل 13 بالمائة لقطع السكر.

430. و تستفيد كل أنواع السكر، بما فيها حببيات المسحوق والقالب والقطع، من الدعم بالرغم من الفارق المهم بين أثمانها، والذي يدفع في اتجاه دعم حببيات مسحوق السكر فقط، على اعتبار أن الفارق بين ثمنه و ثمن الأنواع الأخرى (القالب و القطع) يصل إلى حوالي درهم واحد للكيلوغرام.

الجدول رقم 65: كميات السكر الموزعة سنة 2012 حسب مسالك توزيعها

مسلك التوزيع	الكمية بآلاف الأطنان	النسبة المئوية
المتاجر الكبرى	71	6%
بائعو الجملة	945	77%
المصنعين	179	15%
مصالح ومؤسسات مختلفة ⁴³	30	2%
المجموع	1.225	100%

431. تقوم شركة كوزيمار في الوقت الراهن بتوزيع الحصة الأهم من الإنتاج بواسطة تجار الجملة.

التوصيات بخصوص السكر

432. اتخاذ إجراءات تساهم في الرفع من مردود المستوى الأعلى للسلسلة المتمثل في الإنتاج الفلاحي، وذلك قصد خفض الفوارق بين تكاليف الإنتاج الداخلية و التكاليف الدولية. و يجب أن تدرج هذه الإجراءات في إطار عقود-برامج بين الدولة والمهنيين في تناسق مع الأهداف الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر.

433. مراجعة الثمن المستهدف الذي يحتسب على أساسه مبلغ الدعم الجزافي، أخذا بعين الاعتبار تحسن المردودية الفلاحية وأثار استعمال قدرات الإنتاج الصناعية.

434. التفكير في القيام باقتناءات تروم تأمين التموينات بمادة السكر خلال مراحل انخفاض الأثمنة، تحت إشراف لجنة اليقظة المكلفة بالمقاصة، بالموازاة مع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالرفع من قدرات التخزين وتكوين احتياطي إستراتيجية.

435. التأثير على بنية الأثمان و تقوية المراقبة بهدف خفض التكاليف المترتبة عن كثرة الوسطاء.

⁴³ مكتب التسويق والتصدير / الأقاليم الجنوبية.

الدقيق

IV. الدقيق

441. يبرر الاهتمام الزائد بقضية الأمن الغذائي للبلاد بخصوص الحبوب الحفاظ على آليات ضبط متعددة على مستوى كل مكونات هذه السلسلة، بدءا بالإنتاج الفلاحي للحبوب إلى غاية وصولها إلى المستهلك. ويلعب المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني دورا محوريا في هذا المجال.

442. و قد استأثر الدقيق المدعم المشتق من القمح اللين المحلي أو المستورد بما مبلغه 3 مليار درهم سنة 2012، موزعة بالتساوي تقريبا بين دعم الدقيق الوطني للقمح الطري الخاضع لنظام المحاصصة ودعم القمح اللين المخصص لإنتاج الدقيق الموجه لصناعة الخبز.

443. وتخصص نسبة من الدعم للدقيق الخاص للقمح اللين الموجه للأقاليم الجنوبية والذي شكل نسبة 11,5% من الحصص الموزعة بين يوليوز 2012 ويونيو 2013.

444. ويتوخى ضبط و تقنين سلسلة القمح اللين ومشتقاته تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان حد أدنى لدخل الفلاحين عبر تحديد أثمان تحفيزية للقمح اللين عند الإنتاج .
- حماية المستهلك من ارتفاع كلفة عوامل الإنتاج والاستيراد عبر تحديد ثمن البيع للمستهلك فيما يتعلق بالدقيق الوطني للقمح الطري.
- ضمان استقرار ثمن الخبز المصنوع من الدقيق الخاضع لحرية الأسعار وجعله في متناول المستهلك، وذلك عبر دعم القمح اللين الموجه لإنتاجه وإبرام اتفاقيات مع المهنيين لتعديل الأثمان.
- حماية وضمان ديمومة أدوات الإنتاج الصناعي عبر وضع آليات لتحديد ثمن مستهدف عند الاستيراد.

1. تقييم كلفة الدعم

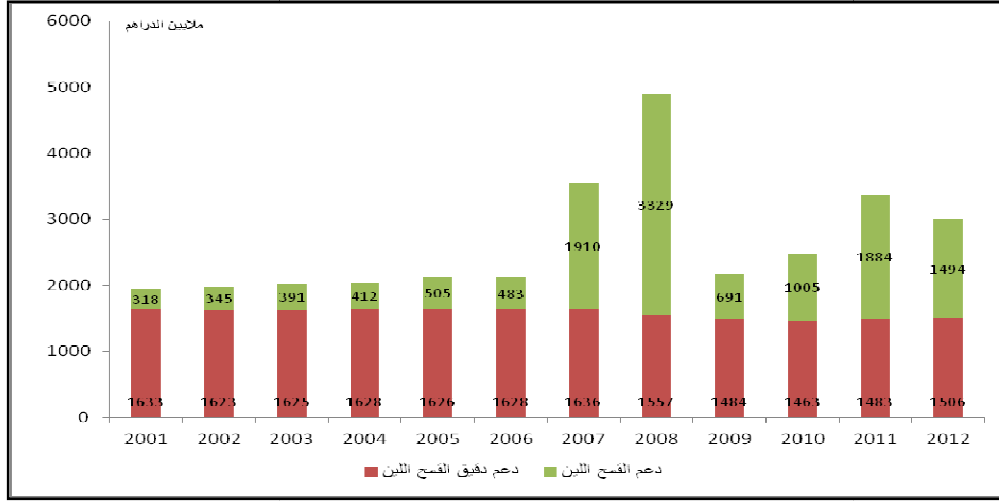
445. يخصص الدعم للدقيق و كذلك للقمح اللين. وخلال الفترة الزمنية الممتدة من 2001 إلى 2012 تطورت كلفة هذا الدعم كما يلي:

الجدول رقم 66: تطور كلفة دعم الدقيق بملايين الدراهم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دعم الدقيق المشتق من القمح اللين	1.633	1.623	1.625	1.628	1.626	1.628	1.636	1.557	1.484	1.463	1.483	1.506
دعم القمح اللين	318	345	391	412	505	483	1.910	3.329	691	1.005	1.884	1.494
المجموع	1.950	1.968	2.016	2.040	2.132	2.111	3.546	4.886	2.175	2.468	3.367	3.000
نسبة دعم الدقيق %	83,7	82,5	80,6	79,8	76,3	77,1	46,1	31,9	68,2	59,3	44	50,2
نسبة دعم القمح %	16,30	17,5	19,4	20,2	23,7	22,9	53,9	68,1	31,8	40,7	56	49,8

المصدر: الصندوق الوطني المهني للحبوب والقطاني

446. وتوضح المعطيات المتعلقة بدعم الدقيق الوطني للقمح اللين والدقيق الخاص الموجه للأقاليم الجنوبية أن نسبة دعم هذه المنتجات قد تقلصت إجمالا في حين عرف الدعم الموجه للقمح اللين تطورا ملموسا منذ سنة 2007، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:



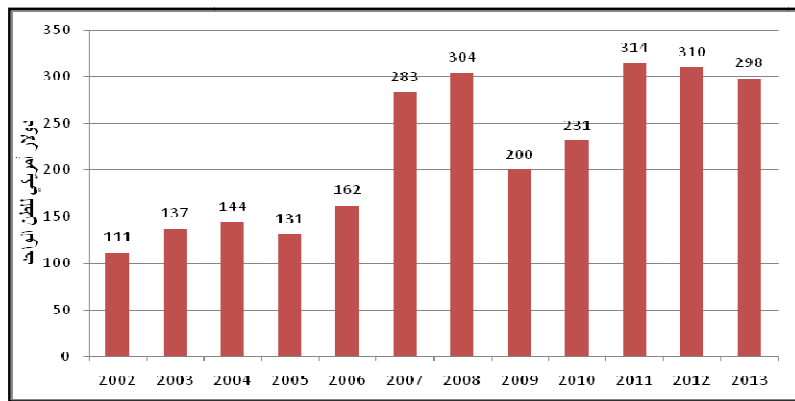
الرسم البياني رقم 24: تطور كلفة دعم الدقيق

447. وتعود أسباب الارتفاع الذي شهده دعم هذه المواد منذ 2007 إلى تكفل الدولة عبر برامج متعددة بالآثار الناجمة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، علما أن نسبة الواردات من القمح اللين تتأرجح دائما بين 30 و80 بالمائة تبعا لمستوى الإنتاج الوطني.

448. و قد احتل المغرب المرتبة السابعة عالميا خلال موسم 2013-2014 على مستوى الكميات الإجمالية المستوردة من القمح اللين. بالمقابل وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان، فإن المغرب يقفز إلى المرتبة الثانية عالميا بعد الجزائر⁴⁴ من حيث حجم الاستيراد.

449. ابتداء من سنة 2007 صارت حوالي 50 بالمائة من مبالغ الدعم توجه للقمح اللين، بعد أن كان الدقيق الوطني المستخرج منه يشكل أكثر من 80 بالمائة من هذه المبالغ.

450. ويلاحظ أن تطور الأسعار العالمية لا يؤثر بشكل كبير على الكميات المستوردة، لكنه يؤثر بكيفية مباشرة على كلفة الدعم.



الرسم البياني رقم 25: تطور معدل السعر العالمي للقمح اللين

⁴⁴ المجلس الدولي للحبوب.

451. يخضع القمح اللين الموجه لإنتاج الدقيق لحرية الاستيراد. و تقوم بإنجاز عمليات الاستيراد مجموعة من مؤسسات التخزين والمطاحن الصناعية، حيث تنجز ست شركات ما يوازي 90 بالمائة من الواردات.

452. وقد ناهزت واردات الحبوب خلال سنة 2012 ما مجموعه 59 مليون قنطار، شكل القمح اللين نسبة 49 بالمائة منها.

453. ويتم احتساب كلفة الدعم عند الاستيراد بالقياس إلى ثمن مرجعي حدد في 260 درهم للقنطار.

2. محددات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين

454. خلال المدة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى 2012، تطورت مبالغ الدعم الموجه للدقيق الوطني للقمح اللين كما يلي:

الجدول رقم 67: تطور دعم الدقيق الوطني والدقيق الخاص كما وقيمة

البيان	2001	2004	2006	2007	2008	2009*	2010	2011**	2012**
الحصة المبرمجة بآلاف القناطر	9 928	9 962	9 974	9 976	9 389	8 973	8 715	8 886	9 008
الحصة المنفذة بآلاف القناطر	9 802	9 770	9 810	9 838	9 296	8 744	8 503	8 575	8 733
كلفة الدعم بملايين الدراهم	1 519	1 522	1 519	1 529	1 445	1 370	1 338	1 351	1 377

* تخفيض الحصة بقرار اللجنة الوزارية المختصة
** رفع الحصة بقرار اللجنة الوزارية المختصة

455. يستخرج الدقيق المدعم من القمح اللين الذي بلغ إنتاجه 52 مليون قنطار سنة 2013 من أصل حصيلة إجمالية لإنتاج الحبوب وصلت إلى 97 مليون قنطار. وهو ما يمثل رقما قياسيا بعد ثلاث مواسم متوسطة الإنتاج. وقد بلغ إنتاج القمح اللين خلال سنة 2012 ما مجموعه 27,4 مليون قنطار.

456. ويتضمن دعم دقيق القمح اللين مبالغ المقاصة المخصصة لأنواع الدقيق المدعم، بما فيها الدقيق الموزع من طرف مكتب التسويق والتصدير لتمويل الأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى مصاريف نقل الدقيق المدعم (الوطني والخاص) إلى الجماعات المستفيدة والتي يتحدد مبلغها على إثر طلبات عروض يشرف عليها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية.

الجدول رقم 68: تطور دعم دقيق القمح اللين بملايين الدراهم

نوعية الدعم	2001	2007	2008	2010	2011	2012
دعم الدقيق	1.519	1.529	1.445	1.338	1.351	1.377
دعم مصاريف النقل للجماعات المعنية	114	107	112	125	132	129
المجموع	1.633	1.636	1.557	1.463	1.483	1.506

المصدر: الصندوق الوطني المهني للحبوب والقطاني

1.2. نظام المحاصصة

457. يتم ضبط وتنظيم استهلاك الدقيق الوطني المدعم عن طريق نظام حصص تحددها الإدارة. و يتدخل في عملية توزيع الدقيق المدعم عدد مهم من التجار يبلغ حسب المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني 4220 تاجرا، دون احتساب الأقاليم الجنوبية للمملكة.

458. وقد بلغت حصة الدقيق الوطني المدعم خلال الفترة الممتدة من يوليوز 2012 إلى غاية يونيو 2013 ما مجموعه 9 مليون قنطار. وقد استفادت الجهات الجنوبية الثلاث من حصص تقدر بمليون قنطار، أي ما يعادل 12 بالمائة من الحصة الوطنية، تليها عشرة (10) أقاليم نائية خصصت لها 27 بالمائة من مجموع الحصص، فيما استفادت باقي الأقاليم والعمالات وعددها 55 من 61 بالمائة من مجموع الحصص.

459. ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين كيفية توزيع الحصص السنوية من الدقيق الوطني المدعم:

الجدول رقم 69: توزيع الحصة السنوية من الدقيق الوطني المدعم

العمالات والأقاليم	الحصة بالآلاف القناطر	النسبة المئوية
أقاليم الجنوب	1.036	12
الأقاليم العشر الأكثر استفادة ⁴⁵	2.447	27
باقي العمالات والأقاليم (55)	5.524	61

كيفية توزيع حصة الدقيق الوطني المدعم

يتم تحديد الحصص النصف سنوية لكل عمالة أو إقليم ومراجعتها من طرف لجنة وزارية مختصة، مع تبيان الكميات المرصودة لكل من التجار والمخابز والمقتصديات أو ما شابهها.

وتأخذ اللجنة الوزارية المختصة لتحديد هذه الحصص بعين الاعتبار المعايير التالية:

- مستوى الحصة الإجمالية للدعم المحددة من لدن الحكومة؛
- تقييم الوضعية التموينية للسوق من الدقيق؛
- الخصوصيات الجهوية كالعادات الاستهلاكية للحبوب لكل منطقة على حدة؛
- القدرة الشرائية للمستهلكين؛
- الطلبات المعبر عنها من طرف العمالات والأقاليم.

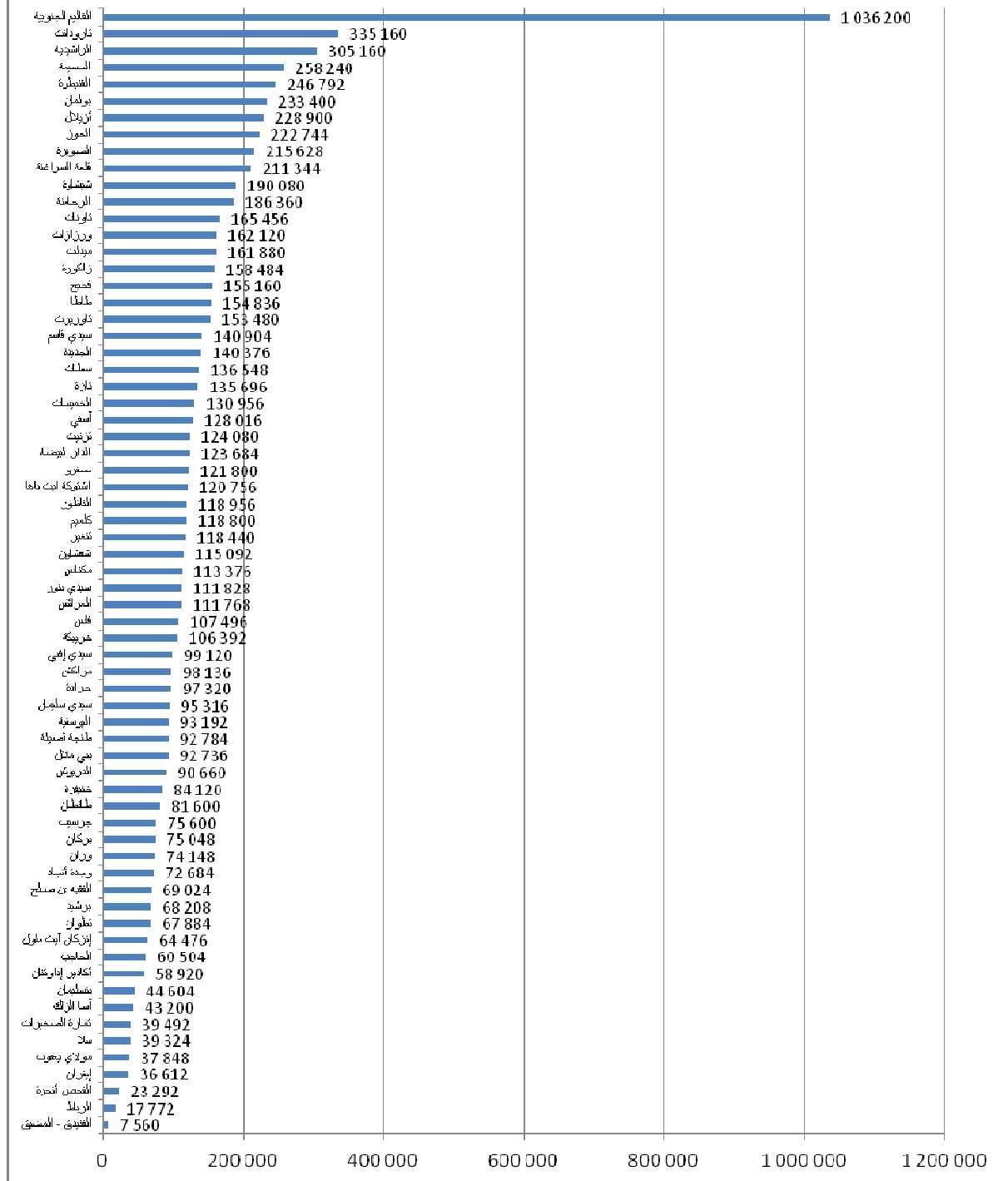
يتم توزيع إنتاج حصص الدقيق المدعم بين المطاحن ومراكز الإنتاج من طرف لجنة تقنية وزارية، وذلك بتطبيق نسب توزيع محتسبة بناء على كمية القمح اللين المسحوق الذي وجه للسوق المحلي خلال آخر موسمين (يوليوز إلى يونيو أو يناير إلى دجنبر).

وحددت الحصة الشهرية الدنيا الممنوحة لكل مطحنة في 2500 قنطار، وذلك في حدود الحصة الإجمالية لمركز صنع الدقيق الذي تنتمي إليه المطحنة المعنية.

ويلزم أصحاب المطاحن باختيار زبائنهم من التجار الممارسين في حدود المراكز المستفيدة من الحصص. ولا يجوز أن تتجاوز الحصة المخولة لكل تاجر داخل المركز المستفيد 200 قنطار لكل شهر ولكل مطحنة.

⁴⁵ تارودانت : 335، الراشدية: 305، الحسيمة: 258، القنيطرة: 247، بولمان: 233، أزيلال: 229، الحوز: 223، الصويرة: 216، قلعة السراغنة: 211، شيشاوة: 190.

توزيع الحصة السنوية من الدقيق الوطني المدعوم حسب العمالات والأقاليم
(من يوليوز 2012 إلى يونيو 2013 - بالقطار)



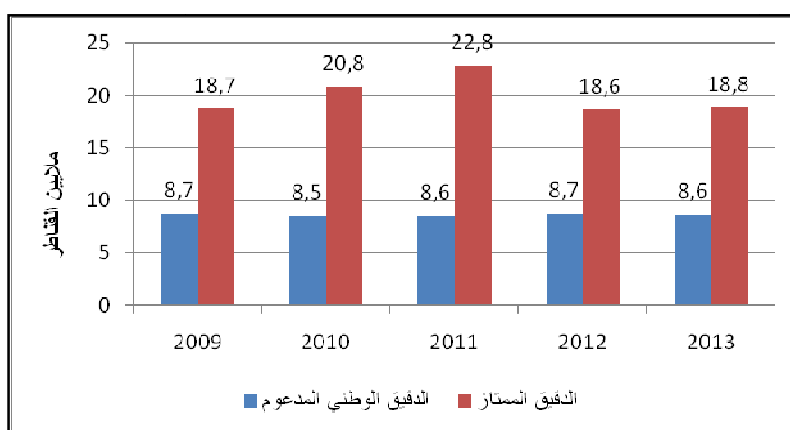
الرسم البياني رقم 26: توزيع الحصة السنوية من الدقيق الوطني المدعوم خلال موسم 2013/2012.

2.2. استهلاك الدقيق المدعم

460. يتم إنتاج الدقيق المدعم من القمح اللين المحلي أو المستورد تحت إشراف المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

461. وقد انتقل استهلاك الدقيق الخاضع لحرية الأسعار من 22,4 مليون قنطار خلال موسم 2002-2003 إلى 40,2 مليون قنطار سنة 2013، تتضاف إليه حصة الدقيق المدعم والمحدد منذ عدة سنوات في حوالي 9 ملايين قنطار.

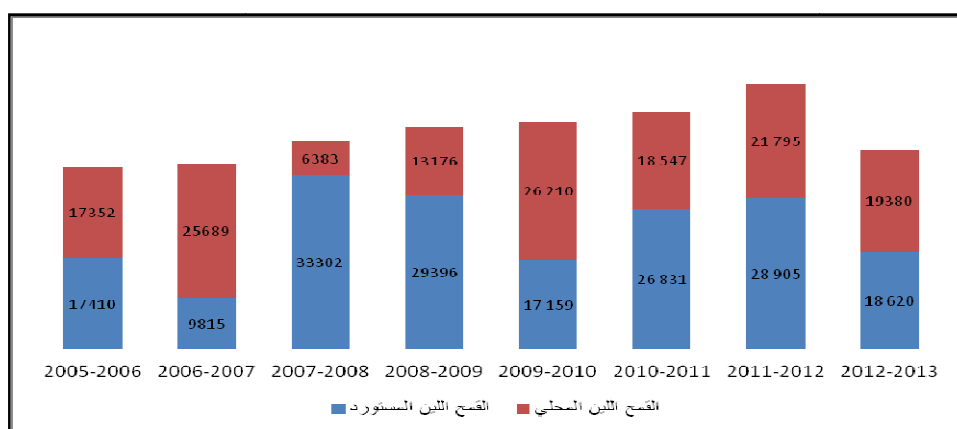
462. وخلال سنتي 2012 و2013 شكل كل من الدقيق الوطني للقمح الطري والدقيق الخاص المدعم الموجه إلى الأقليم الجنوبية نسبة 16 بالمائة من إنتاج المطاحن العصرية. وبلغت نسبة الدقيق الممتاز من هذا الإنتاج 45 بالمائة، فيما يساهم منتج نخالة القمح اللين في 19 بالمائة من منتجات قطاع المطاحن العصرية.



الرسم البياني رقم 27: تطور الكميات المسحوقة من الدقيق الوطني المدعم والدقيق الممتاز للقمح اللين

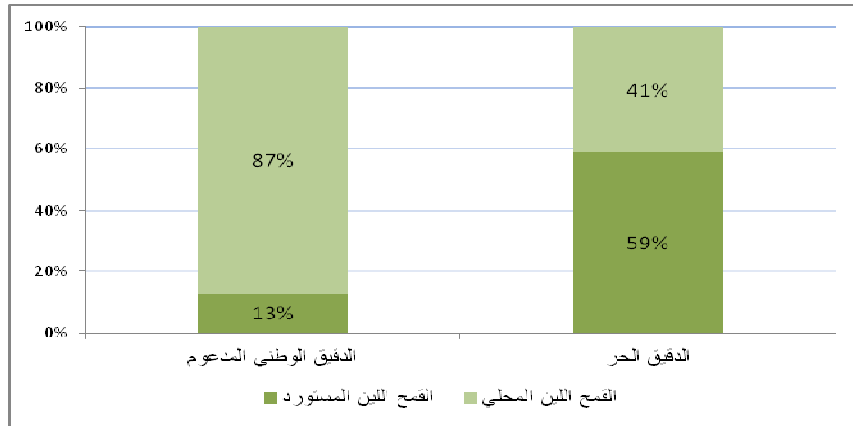
463. وقد تم تقليص حجم الدقيق الوطني المدعم سنة 2008 بنسبة 10 بالمائة بمقرر وزاري. ويخضع تسويق القمح اللين المخصص للدقيق الوطني المدعم لنظام طلبات العروض منذ 2007 وذلك قصد التفريق تدريجيا بين تسويق القمح اللين والدقيق المدعم.

464. و خلال سنة 2012، تم إنتاج نسبة 68 بالمائة من الدقيق الوطني المدعم انطلاقا من القمح اللين المحلي. وتتغير هذه النسبة حسب مستوى المحاصيل الزراعية، حيث ارتفعت خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2013 إلى مستوى 87 بالمائة.



الرسم البياني رقم 28: تطور الكميات المسحوقة من القمح الطري حسب مصدرها بملايين القنطار

2. و مع نهاية اكتوبر 2013، قامت المطاحن الصناعية بسحق 51 بالمائة من القمح اللين المحلي. أما عن توزيع الكميات المسحوقة من القمح اللين حسب مصدرها فهي كالتالي:



الرسم البياني رقم 29: مصدر الكميات المسحوقة من القمح اللين خلال سنة 2013.

465. وتمثل كميات الدقيق الخاضع لحرية الأسعار والدقيق المدعم نسبة 54 و 14 بالمائة على التوالي في منتجات المطاحن العصرية

3.2. التحويل الصناعي

466. يتم تصنيع الدقيق المدعم من طرف حوالي 200 وحدة صناعية من ضمنها 154 وحدة خاصة بالقمح اللين. وتوجد 36 مطحنة صناعية، من ضمنها 18 مطحنة خاصة بالقمح اللين، تبلغ قدرتها الإنتاجية السنوية 1,3 مليون طن في حالة توقف مطول عن العمل تتجاوز مدته الثلاث أشهر.

467. وتمثل مطاحن جهتي الدار البيضاء-سطات و فاس-مكناس 50 بالمائة من قدرة الإنتاج الموجودة، غير أن نسبة استعمال القدرة الإنتاجية تبلغ حوالي 58 بالمائة فقط.

468. وتترتب عن عملية بيع دقيق القمح اللين من طرف المطاحن الصناعية استفادة هذه الأخيرة من تعويضات دعم، تعادل الفرق بين ثمن تكلفة الإنتاج و سعر البيع المحدد من طرف الإدارة، يقوم بأدائها المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

469. وترجع التقلبات التي تعرفها كلفة دعم الدقيق أساسا إلى تطور استهلاك الدقيق الخاضع لحرية الأسعار والذي يستفيد من دعم غير مباشر يتمثل في تكفل الدولة بمصاريف النقل.

4.2. تركيبة أثمان الدقيق المدعم

470. تقوم الإدارة خلال كل موسم بتحديد شروط شراء القمح اللين المعد لصنع الدقيق المدعم، وكذا شروط صنع وتسويق و استعمال الدقيق المذكور، وتتمثل هذه الشروط أساسا فيما يلي:

- شروط تموين المطاحن الصناعية من القمح المعد لصنع الدقيق المدعم؛
- مقاييس الزيادات والتخفيضات المطبقة حسب الجودة؛
- شروط أداء مصاريف التخزين والصيانة والتسيير؛

- مبلغ هامش الربح الخاص الذي يستفيد منه تجار الحبوب والقطاني والتعاونيات الفلاحية المغربية واتحادها؛

- العناصر المحددة لثمن تكلفة الدقيق المدعم؛ وخصوصا مبلغ هامش الطحن؛

- شروط صنع الدقيق المدعم وتحديد جودته وكيفية مراقبتها، وكذا شروط التوضيب والبيع والاستعمال.

■ الثمن المرجعي لشراء القمح اللين المعد لصنع الدقيق المدعم من طرف المطاحن الصناعية

471. تم تحديد ثمن بيع القمح اللين المعد لصنع الدقيق المدعم إلى المطحنة الصناعية برسم موسم 2012-2013 في سعر 258,80 للطن.

3. ويراد بـثمن القمح اللين من الإنتاج الوطني أو المستورد المعروض في إطار طلبات العروض القمح ذو الجودة النموذجية. ويمكن أن يشمل هذا الثمن مصاريف الخزن والهامش الخاص بالمتدخل ومصاريف النقل إلى المطحنة الصناعية ومصاريف التسليم المرتبطة بذلك.

472. ويكون الفرق بين الثمن الناتج عن طلبات العروض المشار إليه وثمان البيع المحدد في 258,8 درهما للطن محل إرجاع أو اقتطاع يباشره المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني مع الفاعلين الراسية عليهم طلبات العروض المذكورة.

■ ثمن تكلفة إنتاج الدقيق المدعم

473. بالإضافة إلى الثمن المرجعي لبيع الإنتاج الوطني من القمح اللين للمطاحن قصد صنع الدقيق المدعم، تحدد على النحو التالي العناصر التي تدخل في حساب ثمن تكلفة الدقيق المدعم:

تركيبة الثمن	عناصر الحساب
مصاريف أولية	درهمان عن كل طن مسحوق
هامش الطحن	31,25 درهما عن كل طن مسحوق من "الدقيق الوطني" المدعم و31,61 درهما عن كل طن مسحوق من "الدقيق الخاص"
ثمن النخالة المرجعي	150 درهما للطن
نسبة الاستخراج	81% فيما يخص الدقيق الوطني للقمح اللين و74% فيما يخص الدقيق المخصص للأقاليم الجنوبية المسمى "الدقيق الخاص"

474. وتتخلص تركيبة ثمن الدقيق الوطني المدعم كما هو مبين في الجدول التالي:

عناصر الحساب	المبلغ بالدرهم
الثمن المرجعي لبيع القمح اللين للمطحنة	258,80
+ مصاريف المقاربة	2,00
+ هامش الطحن	31,25
- المدخول الافتراضي للنخالة (26% x 150)	28,50
= ثمن تكلفة إنتاج 81 كغ من الدقيق	263,55
ثمن تكلفة الدقيق المدعم لكمية 100 كغ من الدقيق	325,37

475. إذا كانت مصاريف النقل والتسليم مدمجة في أثمان طلبات العروض، فإن المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني يسترجع المصاريف الأولية في حدود درهم واحد لكل طن لدى المطاحن الصناعية المستفيدة من القمح اللين المعد لصنع الدقيق المدعم.

476. وتتحمل الدولة مصاريف نقل الدقيق المدعم، وكذلك مصاريف نقل القمح اللين إذا كان الثمن المعروض لا يتضمن هذه المصاريف.

477. وإذا كان من اللازم إعادة توزيع القمح اللين المقتنى في إطار طلبات العروض، فإن نقله إلى مراكز أخرى يؤدي إلى تحمل المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني لفرق ثمن النقل الناتج عن ذلك لصالح الفاعلين الراسية عليهم طلبات العروض، وذلك على أساس التعريفة المعمول بها من لدن الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية.

478. وتتحمل الدولة مصاريف نقل القمح اللين المنتج محليا إلى المناطق النائية المستفيدة⁴⁶ بناء على المبالغ الجزافية التي تم تحديدها بالنسبة لمواسم الحصاد لسنوات 2011 و2012 و2013.

■ الأثمان القصوى لبيع الدقيق المدعم

479. حددت الأثمان القصوى لبيع الدقيق المدعم من طرف الإدارة كما يلي:

الأثمان	الدقيق الوطني للقمح اللين بالدرهم للقطار*	الدقيق الخاص المدعم بالدرهم للقطار*
ثمن البضاعة المسلمة معبأة من المطحنة	182	87
الثمن لدى الباعة بالجملة	188	-
ثمن البيع للعموم	200	100

* لا يطرأ أي تغيير على ثمن البيع للعموم عند شراء الدقيق من طرف المستهلك بالتقسيط (أقل من 50 كيلو غراما).

480. وعلى هذا الأساس، يحدد على النحو التالي المبلغ الأحادي لمقاصة الدقيق المدعم:

نوع الدقيق المدعم	مبلغ المقاصة بالدرهم للقطار
الدقيق الوطني المدعم خارج المناطق الجنوبية	143,375
الدقيق الوطني المدعم الموجه للأقاليم الجنوبية	238,375
الدقيق الخاص المدعم الموجه للأقاليم الجنوبية	255,432

481. لم تعرف الأثمان الرسمية للدقيق الوطني المدعم أي تغيير منذ أزيد من عقدين. وهكذا، ساهم تجميد الأثمان عند الاستهلاك في إثقال كلفة المقاصة.

482. غير أن دراسة كانت قد أعدت بطلب من الفدرالية الوطنية للمطاحن قد أشارت إلى أن الأثمان على أرض الواقع تتجاوز تلك المحددة، وذلك بسبب الإقبال المتزايد على الدقيق المدعم بشكل يجعل العرض يتجاوز الطلب.

483. وزكت الدراسة المذكورة الملاحظات المتعلقة بعدم احترام الأثمان حيث قدرت الثمن الحقيقي المؤدى من طرف المستهلك ما بين 2,60 درهم وثلاثة دراهم للكيلوغرام بدل الثمن الرسمي المحدد في درهمين.

484. من الناحية المبدئية، تتكون عناصر حساب الثمن مما يلي:

- ثمن البضاعة غير ملففة عند الخروج من المطحنة : 182 درهم للقطار
- ثمن التلفيف : 10 دراهم للقطار
- ثمن البضاعة بعد تلفيفها عند الخروج من المطحنة : 192 درهم للقطار
- هامش الربح لبائعي الجملة : يتراوح بين 68 و 108 درهم للقطار
- ثمن البيع الحقيقي للمستهلك : ما بين 260 و 300 درهم للقطار.

⁴⁶ كلميم (16,20 درهم للقطار)، ورزازات (15,78 درهم للقطار) والراشيدية (10,29 درهم للقطار).

485. وهكذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الأثمان الحقيقية المطبقة والتي تتراوح بين 260 و 300 درهم للقنطار، بدل الثمن الرسمي المحدد في 200 درهم للقنطار، ومبلغ الدعم المحدد في 143,37 درهم للقنطار، يتبين أن المبلغ الحقيقي للمقاصة الذي يستفيد منه المستهلك سيتراوح بين 43,4 و 83,4 درهم للقنطار، مما يجعل المبلغ الإجمالي لهذه الاستفادة يتراوح بين 379 و 728 مليون درهم مقابل كلفة إجمالية تحملتها المقاصة بلغت 1,4 مليار درهم سنة 2012.

486. وتبين التحليلات المبنية على الدراسة المذكورة أن الأثمان الحقيقية المطبقة يستفيد منها المتدخلون بمسالك التوزيع بنسبة تتراوح بين 47% و 73% من الدعم المخصص للدقيق بدل المستهلك.

3. محددات دعم القمح اللين

487. يتضمن دعم القمح اللين ما يلي:

- دعم الأثمان والذي يتشكل من المبالغ التي يتم إرجاعها للمهنيين اعتبارا للكميات المستوردة، وذلك للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار العالمية، ومن فارق الأثمان الذي يهدف إلى تمكين المطاحن من التوفر على القمح بالثمن المرجعي المحدد من طرف الدولة قصد تصنيع الدقيق المدعم؛
- منحة تخزين القمح المحلي؛
- دعم مصاريف نقل القمح المحلي إلى المطاحن؛
- الدعم الجزافي الممنوح على مشتريات المطاحن من القمح اللين أو المخزونات من طرف مؤسسات تخزين القمح اللين.
- دعم تكاليف أخرى.

الجدول رقم 70: تطور دعم القمح اللين بملايين الدراهم

عناصر الدعم	2001	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
دعم الأثمان	18	2	0	1.610	2.737	290	669	1.656	980
دعم تخزين القمح اللين	230	265	372	27	64	223	151	175	197
مصاريف النقل والإيصال	73	90	133	-21	166	90	0	6	16
الدعم الجزافي	0	0	0	294	368	88	156	40	291
مصاريف أخرى	-4	33	0	0	-6	1	30	8	11
المجموع	318	391	505	1.910	3.329	691	1.005	1.884	1.494

488. وتخضع تركيبة أثمان الدقيق المدعم لتأطير قانوني يتمثل في إصدار مقررات ذات طابع تنظيمي، تتخذ عبر قرارات وزارية أو دوريات للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

489. وفي إطار تدخلات الدولة، تستفيد مؤسسات التخزين من منحة تخزين تحتسب على أساس حجم ومدة التخزين خلال الفترة المفتوحة للمنح، مع أن هذه المنحة لا تصرف إلا لصالح القمح المنتج محليا.

490. أما فيما يتعلق بالقمح المستورد والذي يسلم مباشرة إلى المطاحن الصناعية، فإن كلفة النقل من الموانئ أو محلات التخزين يتم التكلفة بها من طرف الدولة، وذلك لضمان ثمن موحد عند الدخول إلى المصنع على الصعيد الوطني.

491. ولما يتجاوز ثمن القمح اللين المستورد 258,80 درهما للقنطار فإن المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني يتحمل الفارق، علما أن هذا المكتب يمكنه نظريا الاستفادة من فارق الثمن في حالة ما إذا كان ثمن استيراد القمح اللين أقل من هذا المبلغ.

■ الثمن المرجعي لشراء القمح اللين المحلي

492. فيما يتعلق بتسويق الإنتاج الوطني من القمح اللين، تقوم الحكومة برسم كل موسم فلاحى بتحديد نظام جمع محصول الإنتاج الوطني وتحديد الأثمان. وقد حدد الثمن المرجعي لموسم 2013 في 280 درهم للقطار بالنسبة لمستوى من الجودة تحددها الإدارة.

الجدول رقم 71: تطور الثمن المرجعي للقمح اللين حسب المواسم بالدرهم للقطار

الثلث	2009	2010	2011	2012	2013
ثمن الشراء عند الإنتاج بالدرهم للقطار	270	280	290	290	280

المصدر: الوزارة المكلفة بالفلاحة.

493. يتضمن الثمن عند الإنتاج كل التكاليف والرسوم و الهوامش المرتبطة بالاقتناء لدى الفلاحين وبالتسليم إلى المطحنة الصناعية. و يمكن، عند الاقتضاء، أن يخضع إلى زيادات أو تخفيضات تحدد نسبها تفاوضيا بين الأطراف المعنية.

■ منحة التخزين

494. بإمكان مؤسسات التخزين المحددة في المادة الأولى من القانون رقم 12.94 الاستفادة من منحة تخزين تبلغ درهما للقطار لكل نصف شهر تحتسب بناء على الكميات المقتناة خلال فترة جمع المحصول المفتوحة للاستفادة من هذه المنحة والمودعة بالمخازن وصوامع التخزين.

■ الدعم الجزافي

495. يخصص الدعم الجزافي لتشجيع عملية جمع المحصول من القمح اللين. وقد استفادت كميات القمح اللين الوطني المقتناة والمصرح بها لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني خلال الفترة الممتدة من فاتح يونيو إلى 31 أكتوبر 2013 من دعم جزافي بلغت قيمته عشرة دراهم للقطار.

■ رسم التسويق لفائدة المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

496. تم إحداث رسم التسويق لفائدة المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني بموجب المرسوم رقم 2.00.363 بتاريخ 28 يونيو 2000، ويطبق على مختلف الحبوب والقطاني. ويبلغ هذا الرسم بالنسبة للقمح اللين 1,90 درهم للقطار الواحد.

■ ضبط وتنظيم الواردات والتعريفية الجمركية

497. في إطار حماية الإنتاج الوطني، يتم تطبيق حقوق جمركية على الواردات. وقد كان سعر التعريفية الجمركية خلال سنة 2013 محددًا في نسبة 17,5%، تم وقف العمل بها من الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 أبريل 2013. وقد ارتفع هذا السعر منذ 10 غشت 2013 إلى مستوى 45%.

498. وتتم مراجعة التعريفية الجمركية في اتجاه الزيادة غالبًا عندما تكون الأسعار العالمية منخفضة، الأمر الذي يحول دون استفادة المستوردين من سعر منخفض للقمح ويساهم بالتالي في ارتفاع أثمان المواد المستوردة ويثقل كلفة الدعم.

4. العوامل المحددة لتطور الأثمان وكلفة الدعم

499. إذا كانت أسعار الاستهلاك قد بقيت دون تغيير، فإن كلفة الدعم تعرف تقلبات تحت تأثير تطور الأسعار العالمية.

500. ويتعذر في الظروف الراهنة التكهن بما ستؤول إليه أوضاع السوق العالمي للقمح، إذ أن هذا الأخير أصبح موضوع مضاربات مرتبطة بالأسواق المالية، أكثر مما هي متعلقة بتطور الإنتاج الفلاحي العالمي.

501. وتؤثر الاختلالات التي يعرفها السوق المحلي بصفة سلبية على أثمان الاستهلاك، بحيث لا يتم دائما التقيد بالأثمان الرسمية لصعوبة إرساء نظام للمراقبة على مستوى البيع بالتقسيط.

502. وما زالت العديد من النقائص تعتري النظام الحالي للمقاصة. و ترتبط هذه النقائص أساسا بعدم التلاؤم بين حجم امدادات الميزانية العامة المخصصة لتشجيع الإنتاج الفلاحي وقطاع المطاحن، من جهة، والنتائج المسجلة، من جهة أخرى، حيث يلاحظ أن المردودية الفلاحية لم تتحسن بنسبة كبيرة ولم يتم استغلال الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي للمطاحن بشكل ناجع.

503. كما أن مسالك توزيع الدقيق المدعم تعاني من صعوبة التحكم فيها خاصة بالنسبة للدقيق الوطني المدعم إذ لا تخضع أثمانه للمراقبة الكافية بعد خروجها من المطاحن، حيث أن أسعار هذه المادة لا يتم التقيد بها من طرف الفاعلين الاقتصاديين ، سيما بالمناطق النائية.

504. وتشهد عملية الدعم الموجه للقمح اللين انحرافا عن أهدافها من خلال دعمها غير المباشر للدقيق الخاضع لحرية الأسعار، والذي يستعمل في تصنيع العديد من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية كالفطائر والحلويات وبعض أنواع الخبز والعجائن الغذائية التي تباع بأثمان مرتفعة.

التوصيات المتعلقة بالدقيق المدعم

505. اتخاذ إجراءات من شأنها خفض تكاليف الإنتاج من خلال الرفع من المردود عند الفلاحين والتأثير على عوامل تلعب دور الرافعة كالعقار والتمويل والتكوين، وذلك في إطار برامج- عقود تتوخى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن خطة المغرب الأخضر.

506. تقوية نظام مراقبة أسعار الدقيق الوطني للقمح اللين بهدف تمكين الساكنة المستهدفة من الاستفادة التامة من الدعم الذي تتحمله الدولة و الحيلولة دون تحويل جزء من هذا الدعم لصالح باقي المتدخلين والوسطاء.

507. تأمين التموينات من خلال القيام باقتناءات مهمة عندما تكون الأسعار منخفضة، تحت إشراف لجنة اليقظة المكلفة بالمقاصة، بالموازاة مع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالرفع من قدرات التخزين وتكوين احتياطات إستراتيجية.

508. مواصلة المجهودات الهادفة إلى التخفيف من الحصص القصوى من أطنان الدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك باستهداف أفضل للمستفيدين على أساس معايير للأهلية تستجيب لمبتغى إحداث نظام الدعم.

الخلاصة ومقترحات الإصلاح

٧. الخلاصة ومقترحات الإصلاح

١. خلاصات التشخيص

١.١. منظومة المقاصة

➤ المرتكزات

٥١١. تمثل المواد المدعمة رهانا ماليا ضخما، إذ فاقت قيمتها سنة ٢٠١٣ مبلغ ١١٥ مليار درهما، أغلبها عن طريق الاستيراد وتعادل ما يقارب ١٣% من الناتج الداخلي الخام. لذلك، يتعين أن تكون مبادرة الدولة في هذا المجال في مستوى هذا الرهان.
٥١٢. يتم تقديم المقاصة كأداة للتحكم في مستوى التضخم ودعم تنافسية المقاولات وكوسيلة للحفاظ على القدرة الشرائية للسكان وتحفيز للطلب وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
٥١٣. بيد أنه، وبالمقابل، يترتب عن المقاصة انحرافات وسلوكات غير اقتصادية، كما هو الشأن بالنسبة لتبذير الموارد وعدم التشجيع على استغلال الطاقات المتجددة وتحقيق الفعالية الطاقية وعدم التحفيز للحث على التقليل في التكاليف، فضلا عن الآثار السيئة الناجمة عن اختلال التوازن الاقتصادي.
٥١٤. من الناحية العملية، يتحمل الخاضعون للضرائب عبء المقاصة عوض المستهلكين الذاتيين أو المهنيين.
٥١٥. وبصفة إجمالية، يتم تدبير نظام المقاصة من طرف الدولة، خاصة من خلال تحديد نسبة الأسعار. وبالرغم من خضوع هذا النظام لتعديلات ظرفية، إلا أنه لم يعرف إصلاحا عميقا وشاملا.
٥١٦. ويترتب عن ثقل تكاليف المقاصة مضاعفات تزيد من هشاشة الإطار الماكرواقتصادي وتقلص من هامش الميزانية خاصة في مجال الاستثمار. كما تشكل مخاطر على النمو الاقتصادي والتشغيل.
٥١٧. وهكذا، تؤدي تكاليف المقاصة إلى تفاقم عجز ميزانية الدولة والميزان التجاري والحسابات الخارجية.
٥١٨. وإذا كان من المفترض أن تستهدف منظومة المقاصة بشكل رئيسي الفئات المعوزة، فإن تطورها عبر السنين، أفضى إلى جعلها أداة لصرف الدعم من الميزانية لفائدة المنتجين المحليين، خاصة العاملين في قطاع النقل وإنتاج الطاقة الكهربائية والنباتات السكرية بل حتى على مستوى بعض الصناعات. كما ترجع حصة هامة من مبالغ الدعم بصفة غير مباشرة إلى الدولة والهيئات العمومية التي تستفيد من المواد المدعمة لفائدة حظيرة السيارات التي تمتلكها. ويستحوذ المنتجون والمهنيون على ما يناهز ثلثي تكاليف المقاصة الاجمالية في حين لا تستفيد الأسر إلا من حوالي ثلث مبالغ هذا الدعم.
٥١٩. وبينت الحسابات التي تم القيام بها استفادة كل أسرة لا تتوفر على سيارة من معدل سنوي قدره ٢١٨١.٢ درهم من المساعدات المباشرة عبر المقاصة برسم سنة ٢٠١٢ ومبلغ ١٨٨٠ خلال سنة ٢٠١٣. أما الأسر التي تستعمل سيارة واحدة، فقد استفادت من دعم سنوي قدره ٩٩٦.٤ درهم و ٩٤٣.٣ درهم على التوالي.
٥٢٠. وتبعاً لذلك، انحرف نظام المقاصة عن وظيفته الأصلية المتعلقة باستقرار أسعار المواد الأساسية ليتحول إلى آلية للمساعدة لا تعكس واقع التكاليف وتحجب حقيقة الأسعار خاصة في قطاعات الطاقة الكهربائية والنقل.
٥٢١. وتتمثل مزايا نظام المقايضة لبعض المواد البترولية السائلة، الذي تم إقراره في شتنبر ٢٠١٣، في التحكم في تكاليف المقاصة بالنسبة للإعتمادات المسجلة في قانون المالية دون أن يعمل هذا النظام على إيجاد الحلول لإشكالية أعباء المقاصة بل قد يسهم في استدامة الطابع البنيوي لهذه الأعباء.
٥٢٢. بيد أن من شأن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ التخفيف من تحملات المقاصة في المستقبل.

523. وعلى ضوء ماسبق، يتبين ضرورة إجراء اصلاحات هيكلية شاملة لمنظومة المقاصة بهدف التحكم في كلفتها وجعلها في مستوى تتحمله المالية العامة.
524. وتقضي هذه الخلاصات إلى الحاجة الماسة لإصلاح يستهدف إعادة تأطير نظام المقاصة وفقا لمنطق العقلانية الاقتصادية والاستهداف الاجتماعي للفئات المعوزة.

➤ الحكامة

525. تتسم حكمة منظومة المقاصة بالتجزئة والانغلاق، إذ لا تعمل القطاعات الوزارية والهيئات المعنية بتدبير المقاصة على التنسيق بشكل كاف على مستوى المهام والمبادرات المتخذة حيث يعمل كل طرف في حدود اختصاصاته، الأمر الذي لا يوفر الظروف الكفيلة بإحداث التكامل الذي يساعد على تقنين وتدبير هذه المنظومة.
526. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمواد البترولية، تتولى الوزارة المكلفة بالطاقة إعداد بنية الأسعار دون التشاور المسبق مع صندوق المقاصة ويقتصر دور هذا الأخير على أداء مبالغ الدعم استنادا على إقرارات الشركات البترولية التي تصادق عليها الوزارة المذكورة في مرحلة سابقة؛
527. لا يتم إشراك بعض القطاعات بشكل كاف، كوزارات الفلاحة والنقل في تحديد آليات تدبير أنظمة المقاصة على الرغم من كونها معنية بشكل كبير بالموضوع؛
528. فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية المرتبطة بالمواد البترولية، طبقا لما تنص عليه المادة 10 من المرسوم التطبيقي بتاريخ 7 أبريل 1973 كما تم تغييره في 1996، فإنها تبقى جد مختصرة وتقتصر على عمليات تحويل المنتجات دون تقديم تفاصيل أخرى.
529. تخضع المواد المدعمة لنظام حرية الاستيراد الذي يستفيد منه الفاعلون في الميدان دون تدخل الدولة على مستوى طرق و شروط التمويل.
530. ويقدم صندوق المقاصة الدعم لشراء المواد البترولية وليس للاستهلاكات الحقيقية. ولا يتوفر على نظام للمعلومات يمكن من مقارنة الكميات المستوردة مع تلك التي تم نقلها وضبط التسديدات المرجعة على الفاتورات والمتعلقة بحالات إرجاع المواد المقتناة سابقا.
531. لا يتوفر صندوق المقاصة على سلطة النظر في اختيار الممولين و في أثمان الشراء. كما لا يقوم بشكل كاف بعمليات المراقبة على الفاعلين المستفيدين من هذه الاعانات.
532. ويستوجب الاندماج الكبير المسجل لدى الفاعلين المرتبطين بصندوق المقاصة من هذا الأخير تطوير تقنيات لإعمال مراقبات ناجعة وفعالة نظرا على وجه الخصوص، لنظام الفوترة داخل مجموعة الشركات المتعاملة.
533. لا يتوفر الصندوق على قاعدة للمعطيات حول شركائه حتى على مستوى المعلومات المالية الأساسية كالحسابات السنوية وتقارير مدققي الحسابات لهؤلاء المتعاملين رغم عددهم المحدود.
534. لا يوجد إطار قانوني يتضمن مقتضيات واضحة تجيز للصندوق تحصيل ديونه في الحالات التي يصبح فيها الصندوق مدينا إزاء المتعاملين معه.

➤ الجوانب الضريبية

535. تزيد الضرائب المفروضة على المواد المدعمة من ثقل أعباء المقاصة التي تتحملها الدولة.
536. تتضمن المساعدات التي تتحملها الدولة لفائدة المواد البترولية والسكر الضريبية على القيمة المضافة التي تقدر ب 6,4 مليار درهم برسم سنة 2012 و 5,2 مليار درهم خلال سنة 2013.

537. تمول المقاصة بشكل غير مباشر الجماعات الترابية بواسطة نسبة من الضريبة على القيمة المضافة التي تحول إلى ميزانياتها ويقدر هذا التمويل في سنة 2012 بمبلغ 1,9 مليار درهم.

1.2. المواد المدعمة

➤ المواد البترولية السائلة

538. يستهلك الغازوال ما يزيد عن 40% من تكاليف المقاصة الموجهة للمنتجات البترولية . وهو أحد المحروقات التي تدعم بنسبة عالية، إذ بلغ الدعم للوحدة من هذه المادة خلال السنين الأخيرة مستويات جد مرتفعة (نسبة 55 % سنة 2011 و 49% في 2012 و 38 % خلال سنة 2013).

539. يستهلك الغازوال بصفة رئيسية في قطاع النقل (43 %) والفلاحة (21%) والصناعة (17%) ومن طرف الأسر (19%).

540. فيما يخص البنزين، كان استهلاكه يتم أساسا من طرف الأسر (76%). ولن يستفيد من الدعم حسب قرار الحكومة في بداية 2014 ويفترض أن ينتج مداخيل للموازنة بين الأسعار تستعمل لتمويل وحدة غاز البوطان.

541. يواجه تطوير ظروف تموين السوق الوطنية من المنتجات البترولية عدة إكراهات بسبب الإمكانيات المحدودة للاستقبال والتخزين.

542. وهكذا، لم يعرف تكوين المخزونات، التي تبقى دون المعايير التي تحددها النصوص التنظيمية، تحسنا ملموسا على الرغم من الاجراءات المتخذة سابقا لتجاوز هذه الوضعية.

543. ليس من شأن نظام تحديد الأسعار الجاري به العمل منذ 1995 على أساس مستويات أسعار السوق الدولية في "روتterdam" توفير أفضل الظروف لعمليات الشراء وذلك لانعدام المنافسة بين المتعاملين.

544. وتتسم بنيات أسعار المواد البترولية بتعددتها وتعقيداتها كما تتضمن عناصر للتكاليف غير مرتبطة بحقيقة التكلفة التي يفترض أن تتحملها. ولم تخضع هذه البنيات للمراجعة قصد مراعاة التطورات التقنية وظروف السوق.

➤ غاز البوطان

545. يتوزع استهلاك غاز البوطان أساسا بين الأسر (59%) و الفلاحة (39%) وتتم تغطيته بنسبة 92% عن طريق الاستيراد.

546. يستفيد هذا المنتج من أكبر حصة من الدعم حيث إن المساهمة للوحدة من هذه المادة بلغت نسبة 224 % سنة 2012. وبالنظر إلى ثمنه، يعرف دعم الغاز انحرافا كبيرا عن وظيفته الاجتماعية الأصلية نحو استعمالات صناعية ومهنية تستفيد من أثمانه المنخفضة.

547. يستفيد المتعاملون من دعم يشمل جميع المراحل انطلاقا من عملية الشراء في السوق الدولية إلى التوزيع. وبالتالي، لا يبحث هؤلاء بالضرورة عن أفضل الفرص المتاحة لتموين السوق الوطني.

548. . يتسم هذا القطاع بتعرفة معتمدة على أساس متعاملين مستقلين عن بعضهم البعض، تحدد مقابلا عن خدمات كل متدخل بصفة منفصلة، في حين أن بعض المتعاملين اندمجوا بشكل كبير، كما أن التعرفة الجاري بها العمل لم تعد ملائمة للبنية الحالية لهذا القطاع.

➤ فيول الكهرباء

549. في إطار الدعم الذي يشمل تقريبا كل أثمان المواد البترولية، اختارت الحكومة منذ سنتي 2008 و 2009 تدعيم مادة الفيول التي تستعمل في إنتاج الكهرباء.
550. ومع تفاقم الأسعار العالمية للبترول وتزايد الطلب على الكهرباء وعدم إنجاز وحدات الإنتاج الجديدة، تبين أن هذا الاختيار التقني غير ملائم نظرا لتكاليفه الإضافية التي يتعذر تحملها.
551. وفي سنة 2012، استهلك مبلغ الدعم للفيول ما قدره 7,2 مليار درهم، أي ما يفوق الدعم المخصص في نفس الوقت للسكر والدقيق . وفي الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2013 وصل مبلغ الدعم لفيول الكهرباء بصفة تراكمية ما يزيد عن 22,8 مليار درهم. ويقدر أن يفوق 54 مليار درهم فيما بين سنتي 2008 و 2022 حتى على افتراض وضعية جيدة تتمثل في إنجاز الخطة الاستثمارية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في الأجل المقررة.

➤ السكر

552. في سنة 2012، بلغت كلفة الدعم 5 مليارات درهم في حين عرفت انخفاضا ملموسا سنة 2013 لتصل إلى 3,6 مليار درهم؛
553. يستنتج من خلال توزيع كلفة الدعم بين تلك المرتبطة بواردات السكر الخام والحصة المتعلقة بالإنتاج المحلي أن المبلغ الرئيسي لدعم السكر يستفيد منه النسيج الإنتاجي الوطني.
554. وفي سنة 2013، مثل دعم السكر المحلي نسبة 96 % من القيمة الإجمالية لدعم السكر مقابل نسبة 4 % للواردات علما أن الكميات المدعمة من السكر المحلي لا تمثل سوى نسبة 30 % من الكميات الإجمالية المدعمة.
555. وخلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2012 التي اتسمت بارتفاع غير مسبوق للأسعار الدولية ، استحوذ الإنتاج الوطني للسكر على 57 % من مبلغ الدعم على الرغم من كونه لا يمثل سوى 20 % من الاستهلاك المحلي ؛
556. ويتجسد هاجس تحسين الاكتفاء الذاتي للبلاد من المنتجات الغذائية في حماية الجزء الأعلى من سلسلة الإنتاج الفلاحي لاعتبارات اجتماعية، منذ العمل بعقود البرامج بين المهنيين والدولة، من خلال الرفع الملموس لأسعار النباتات السكرية ابتداء من سنة 2011 والذي تحمله صندوق المقاصة.
557. و بقيت أسعار الانتاج الوطني مجمدة خلال الفترة ما بين 2006 و 2011 في مستويات مرتفعة بالنسبة للأسعار المرجعية العالمية. غير أن النتائج المسجلة بقيت دون الطموحات المنتظرة من حيث الانتاج والمردودية . وتستفيد المنتجات الفلاحية أيضا من عدة تحفيزات يقدمها صندوق التنمية الفلاحية.
558. وإذا كان نظام الدعم قد عمل على تحسين مداخيل الفلاحين، فإن أثمان السكر بالنسبة للمستهلك ظلت منخفضة بل في أدنى مستوياتها بالمقارنة مع البلدان المجاورة .
559. وقد واكب استقرار الأثمان الموجهة إلى المستهلك منذ سنة 2006 ارتفاع للدعم الجزافي الممنوح للمتعامل الوطني الذي يتولى استيراد مجموع الحاجيات تقريبا من السكر الخام مع إحداث دعم إضافي كلما فاقت كلفة الاستيراد الثمن المستهدف الذي تحدده الإدارة.
560. يتم الاستمرار في دعم كل أصناف السكر سواء الصنف الأولي في شكل حبوب أو القالب أو المقروط والقطع على الرغم من ارتفاع تكلفة الأصناف الأخيرة.
561. وتجدر الإشارة إلى أن الآلية المعتمدة لاسترجاع جزء من الدعم من أرباب الصناعات التي تستعمل السكر وكذا المصدرين مكنت من تحصيل مبالغ جد ضئيلة.

➤ الدقيق

562. منذ سنة 2007، تخصص للدقيق اللين نسبة تناهز 50 % من هذا الدعم، علما أنه، وعند بداية العقد السابق، كان الدقيق الوطني للقمح اللين يستفيد من غالبية الدعم بنسبة تزيد عن 80 %؛
563. وتبرز المعطيات المتعلقة بدعم الدقيق الوطني للقمح اللين والدقيق الممتاز للقمح اللين أن مبالغ المقاصة تراجعت نظرا للانخفاض الطفيف الذي عرفته حصص كميات الدعم الموزعة على الجماعات المعنية. غير أن الدعم الممنوح للقمح اللين شهد ارتفاعا ملحوظا مرده أساسا إلى تحمل الدولة للانعكاسات الناجمة عن تفاقم الأسعار العالمية بواسطة عدة برامج؛
564. لم تعرف الأسعار الرسمية للدقيق الوطني للقمح الطري أي تغيير منذ ما يزيد عن عقدين. وقد انعكست وضعية تجميد الأسعار عند الاستهلاك بصفة سلبية على تكاليف المقاصة نظرا لتحمل الدولة، من خلال المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، لعدة عناصر ضمن بنية الأثمان؛
565. كما أكدت دراسة أنجزت لفائدة الهيئة المهنية المعنية وجود عدة اختلالات على مستوى الأثمان. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن ثمن الدقيق الوطني للقمح اللين المطبق فعليا يتراوح ما بين 2,60 درهم و 3 دراهم للكيلوغرام عوض السعر الرسمي المحدد في 2 دراهم للكيلوغرام؛
566. ويتسم النظام الحالي للدعم بعدة اختلالات، إذ لم تكن للإمدادات التي استفاد منها القطاع آثار ملموسة على تحسين المردودية الفلاحية. وبالتالي، لم تنقل التبعية الغذائية، ذلك أن واردات القمح اللين تغطي ما بين 30 و 80% من حاجيات البلد.
567. كما تتجلى هذه الاختلالات أيضا في دعم أصناف الدقيق الحر، من خلال دعم القمح اللين، المستعملة جزئيا في صناعة منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة ويتم تسويقها بأثمان عالية (حلويات و خبز من صنف ممتاز).

2. مقترحات الإصلاح

1.2 التوجهات الاستراتيجية

568. تستوجب عقلنة نظام المقاصة تحديد استراتيجية حقيقية في إطار مخطط مندمج للسياسات العمومية وبرامج إعادة الهيكلة تدرج وفق رؤية تركز الطابع الاجتماعي لهذه السياسة.
569. وتتمثل المحاور الكبرى لهذه الاستراتيجية التي يجب تطبيقها بشكل مندمج وتدرجي ومتناسق في:
- رفع الدعم تدريجيا عن المواد البترولية السائلة وتعويضه بمساعدات على الاستثمار خاصة لفائدة قطاع النقل من أجل تحديث حظيرة السيارات واقتناء السيارات ذات الاستهلاك المحدود للطاقة؛
 - مواكبة قرار رفع الدعم عن الفيول الصناعي المتخذ في يناير 2014 بإجراءات لدعم الاستثمار بالنسبة للصناعات التي تستعمل هذه المادة، وذلك من أجل الحفاظ على تنافسيتها والحث على تحولها في ما يخص مصادر الطاقة المستعملة؛
 - تسريع برنامج الاستثمار المعتمد من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل انتاج الطاقة الكهربائية بهدف التخلي عن العنفات الغازية التي تتميز بتكلفة انتاج جد مرتفعة؛
 - وضع حد لدعم الفيول المستعمل من طرف المكتب وتعويضه بآليات مناسبة، كإعادة رسملته لتغطية الاستثمارات وتحسين تمويله الذاتي في إطار عقد برنامج مع الدولة؛

- ترشيد تكاليف المواد البترولية المدعمة من خلال إنجاز بنيات تحتية جديدة وبناء وحدات جديدة للتخزين في إطار سياسة تستهدف تكوين احتياطات استراتيجية، خاصة بالنسبة للمواد الطاقية والغذائية؛
- إنعاش الفعالية الطاقية وإنتاج الطاقات المتجددة من أجل خفض استهلاك غاز البوتان من خلال برامج كبرى؛
- استهداف مستوى معين من تكاليف المقاصة يمكن تحمله بالنظر لمتطلبات استدامة الإطار الماكرواقتصادي.

2.2 الحكامة

570. من الملائم تطوير التفاعل الايجابي بين مختلف الأجهزة المتدخلة في نظام المقاصة. في هذا الإطار، يوصى بإحداث لجنة لليقظة تتعلق بالمقاصة.
571. ويتعين أن تتألف هذه اللجنة، بالإضافة إلى صندوق المقاصة، من المكتب الوطني للحبوب والقطاني وممثلين عن الوزارات المكلفة بالطاقة والشؤون العامة والمالية والصناعة والفلاحة والنقل، وكذا ممثلي الهيئات المهنية المعنية.
572. وتتجلى المهمة الأساسية لهذه اللجنة في تقديم الاستشارة للحكومة حول الاستراتيجيات والآليات الواجب وضعها من أجل عقلنة نظام المقاصة. كما يتعين عليها ضمان يقظة فاعلة ودائمة على مستوى الأسواق العالمية للمواد المعنية والإخبار عن المخاطر المهمة المتعلقة بملاءمة وتأمين التموين برسم المواد المدعمة واقتراح الإجراءات الكفيلة بتجاوز هذه المخاطر.
573. كما يتعين على الدولة القيام بمراقبة قبلية للواردات من المواد المدعمة بشكل يمكن من تحفيز الفاعلين المعنيين للقيام بالاقتناءات خلال فترات انخفاض الأسعار الدولية، الأمر الذي سيمكن من وضع مخطط لتحملات المقاصة في أفق متعدد السنوات.
574. كذلك، يتعين توسيع اختصاصات صندوق المقاصة حتى لا يقتصر دوره على مجرد جهاز لصرف الدعم بل يمتد إلى جعل الصندوق ملاحظا فعليا بشأن المواد المدعمة والإسهام في اليقظة الدائمة تجاه المخاطر المالية التي يواجهها المغرب. وبالتالي، يتعين أن يتوفر الصندوق على بنك للمعلومات متطور حول الأسواق العالمية.
575. ويجب أن يتوفر الصندوق أيضا على سلطات رقابية حقيقية وواسعة تمكنه بشكل خاص من التوفر على حق واسع في الحصول على المعلومات لدى مموني المواد المدعمة.
576. وتستحق وضعية الدائنية التي عرفها الصندوق تجاه الفاعلين للمرة الأولى في سنة 2013 التوضيح من خلال إطار قانوني مناسب.
577. يتعين مراجعة المعادلات المحددة لبنية الأثمان وتكاليف المواد المدعمة على أساس دراسات تستهدف الشفافية والتبسيط والبحث عن عائدات الانتاجية.
578. كما يمكن الحصول على تخفيضات نوعية على بنية أثمان الاقتناء، وكذا على مستوى أثمان البيع بفضل آليات تتعلق بالجزافية والاستثناء من الرسوم شبه الضريبية ومراجعة عائدات التخزين وهوامش التوزيع.
579. ويتعين تحسين مقروئية المعلومات المالية والمحاسبية والميزانية المتعلقة بالمقاصة على الخصوص من خلال:

- أفراد تحملات المقاصة التي تشكل البند الثاني للنفقات العادية للدولة بعد كتلة الأجور من خلال تبويب مستقل في قانون المالية بدل الاستمرار في ادماجها في فصل التحملات المشتركة؛
- ربط تحملات المقاصة بالسنة المالية المتعلقة بها؛
- تسجيل الاعتمادات الكافية في الميزانية لتغطية التحمل الحقيقي للمقاصة وتفادي متأخرات جديدة على مستوى الأداء؛
- نشر تكاليف اجراءات المواكبة والتسعير: كلفة تغطية تقلبات أسعار البترول ومبلغ المساعدات المقدمة لمختلف القطاعات ومبلغ النفقات الاجتماعية والضريبة الموجهة للتخفيف من مراجعة الأسعار... الخ.
- 580. يجب أن يتقضى نظام التسعير الاجراءات التعويضية برسم استهلاكات المواد لفائدة أصناف القطاعات على أساس مخاطر الانحراف المرتبطة بها.
- 581. في ما يتعلق بمراقبة مخزون المواد البترولية والسكر والدقيق، يوصى بالاستعانة بخدمات الشركات المتخصصة. ويتعين على هذه الأخيرة القيام بالمراقبة واتخاذ الاجراءات الضرورية لمساعدة الادارة من أجل ضمان احترام النصوص المطبقة في هذا المجال وحقيقة الاقرارات المقدمة من طرف المتعاملين، وذلك على أساس دفتر للتحملات محدد سلفاً.
- 582. وبشأن المادة الضريبية، يوصى بما يلي:
- التنصيص قانوناً على استثناء المساعدات المقدمة من طرف صندوق المقاصة من مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة؛
- استثناء تحمل صندوق المقاصة من الفرق المترتب عن ارتفاع نسبة الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية التي يجب أن تتحملها الوحدات المعنية؛
- النص على الإعفاء الرسوم شبه الضريبية على الاستيراد في ما يتعلق بالمواد الخاضعة للمقاصة وبالتالي إعادة النظر في بنية الأثمان؛
- النظر في امكانية تخصيص جزء من المداخل الضريبية على المواد البترولية لصندوق للاستثمار من أجل إعادة تأهيل الوحدات، خاصة في مجال التحول إلى الغاز الطبيعي المسال وبصفة عامة الفعالية الطاقية؛
- النص على اجراءات ضريبية محفزة لتطوير الطاقات المتجددة والتكنولوجيات التي تتسم بالاقتصاد في الطاقة، خاصة من خلال اعفاءات على اقتناء التجهيزات.

3.2. التوصيات

➤ بخصوص المنتجات البترولية

- 583. إعادة النظر في نظام التموين في اتجاه حرص أكبر من طرف السلطات العمومية على جعل الشركات البترولية تعمل على ترشيد اقتنائاتها مع ضمان التموين المنتظم للسوق، وذلك بالرفع من قدرات الاستقبال بالموانئ وزيادة في قدرات التخزين.
- 584. برمجة إنجاز بنيات تحتية ملائمة، لاسيما الموانئ المؤهلة لاستقبال البواخر ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة وكذا الشروع في بناء موانئ للغاز الطبيعي والتجهيزات المرتبطة بذلك.
- 585. إنجاز ميناء الغاز الطبيعي يكتسي طابعاً استعجالياً إذ سيسهم في توفير بنية تحتية حديثة للطاقة من شأنها الرفع من جاذبية الاقتصاد الوطني وتنافسية المقاولات. وحسب الدراسات المنجزة للمشروع

تقدر كلفته الاجمالية بحوالي 18 مليار درهم تشمل إنجاز الرصيف المينائي ومنشآت التخزين والأنبوب الغازي علما أن موقع الجرف الأصفر يعتبر مناسباً. كما أبرزت الدراسات توفر الظروف الملائمة سواء من حيث العرض لكون شركات عالمية أبدت اهتمامها بالمشروع أو من حيث الطلب من طرف المؤسسات العمومية والشركات الصناعية وكذا حاجيات الحواضر الكبرى. ويمكن تعبئة التمويل اللازم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا بواسطة التعاون الأجنبي. وقصد إيجاد السند القانوني لهذا البرنامج الذي يكتسي صبغة استراتيجية، يتعين التعجيل بوضع مدونة للغاز الطبيعي.

586. مراجعة نظام تكوين قدرات التخزين وتوفير المخزون من خلال الشراكة بين الدولة والمتعاملين والنظر في امكانية إحداث شركة للاقتصاد المختلط مخصصة لهذه الغاية. وفي هذا الصدد، يمكن رصد المبالغ المستوفاة برسم الهامش الخاص لتكوين المخزون لفائدة تمويل هذا المشروع.

587. مراجعة بنيات الأسعار في اتجاه تبسيطها وحذف بعض عناصر التكلفة التي قد تبدو غير مبررة.

588. وضع آلية لمراجعة هذه البنيات بصفة دورية قصد الأخذ بالاعتبار تطورات السوق والوحدات القطاعية وتعديل بنية أسعار غاز البوطان الخاضع للتوضيب من أجل ملائمتها مع خاصية الاندماج التي يعرفها القطاع على مستوى المتعاملين.

589. وضع تدابير مواكبة لقرار التخلي عن دعم الفيوول الصناعي المتخذ ابتداء من يناير 2014 من خلال اجراءات دعم الاستثمار لفائدة الصناعات التي تستعمل هذه المادة قصد الحفاظ على تنافسيتها مع تشجيع استعمال الطاقات البديلة.

590. توفير بدائل عن غاز البوطان لفائدة القطاع الفلاحي من خلال برمجة آليات للدعم تشجع بشكل خاص استعمال التجهيزات التي تستخدم الطاقة الشمسية.

591. دراسة إمكانية الاستبدال التدريجي للحظيرة المستعملة حالياً في النقل العمومي بحافلات تستعمل الغاز الطبيعي السائل الأقل تكلفة وتلوثاً.

592. الشروع بصفة تدريجية في تطوير قطاع الغاز الطبيعي وتوفير البنية التحتية الملائمة لتوزيع هذه المادة بدءاً بالمراكز الحضرية الكبرى، الأمر الذي من شأنه توفير مبالغ مهمة خاصة من حيث كلفة التوزيع.

➤ بخصوص المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

593. إنهاء الدعم الحالي المخصص للفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وتعويض هذا الدعم المقدم من طرف صندوق المقاصة بأشكال أخرى لدعم استثمارات هذه المؤسسة العمومية في إطار عقد- برنامج مع الدولة. كما يتعين القيام بإعادة الهيكلة المؤسسية والعملياتية والمالية للمكتب لما تشكله من أولوية قصوى. وينبغي أن تكون إعادة التوازنات الاقتصادية والمالية للمكتب موضوع مخطط استعجالي بإشراك جميع الأطراف المعنية. ويجب أن تشمل هذه الهيكلة الجوانب الأساسية المتعلقة بالاستثمارات وطرق إنجازها وتمويلها، بالإضافة إلى إعادة رسملة المكتب المذكور ومراجعة التعرفة التي يطبقها وحل إشكالية صندوق تقاعده الداخلي في إطار العقد-برنامج سالف الذكر.

594. اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للماء والكهرباء للفترة من 2012 إلى 2017 في الوقت المحدد لذلك وتوفير الدعم الضروري من طرف السلطات العمومية من أجل تلافي كل المخاطر التي من شأنها تأخير برنامج المكتب، وذلك بإنجاز الاستثمارات العمومية اللازمة، من موانئ وخطوط سككية وطرق، ودراسات تأثير على البيئة، وكذا تسليم التراخيص واقتناء الأراضي وتعبئة التمويلات في الآجال الملائمة.

595. الحسم في الخيارات اللازمة من أجل الرفع من الطاقة الإنتاجية للكهرباء والشروع في إنجاز محطات جديدة تعتمد على الفحم النقي والتي تظل الأكثر تنافسية في الوقت الحالي.
596. إنجاز ميناء استقبال الغاز الطبيعي والمنشآت المرافقة له.
597. إعادة النظر في السياسة التعريفية للمكتب الوطني للكهرباء والماء في اتجاه العمل بحقيقة الأثمان، مع الحفاظ على الأشطر الاجتماعية، و دراسة إمكانية اعتماد حلول الدفع المسبق.

➤ بخصوص الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

598. اتخاذ تدابير مواكبة في إطار سياسة إرادية للدولة تهدف تشجيع الحلول القائمة على الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، خصوصا بالنسبة للقطاع الفلاحي ولل منازل و الإدارات العمومية، علما أن أثر هذه التدابير سيظل محدودا طالما بقيت أسعار الكيلواط - ساعة في مستويات جد منخفضة بالمقارنة مع كلفة الإنتاج.
599. اتخاذ إجراءات تلزم استعمال المصاييح ذات الاستهلاك المنخفض في الإدارات العمومية و الجماعات المحلية والأجهزة العمومية الأخرى، و تشجيع تعميمها على مختلف المستهلكين.
600. التفكير في إمكانية تغيير حظيرة الناقلات المستعملة في النقل العام بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي السائل الذي يبدو أكثر اقتصادا و أقل تلويثا.
601. ترشيد استعمال غاز البوطان من خلال تطوير مصادر طاقية أخرى في ميدان ضخ المياه والتسخين، خصوصا الطاقة الشمسية.
602. إعطاء الانطلاقة لبرامج مجددة ذات بعد وطني، خاصة الألواح الشمسية بالنسبة لقطاع الفلاحة وسخانات المياه، تتكلف بالإشراف عليها مؤسسات عمومية قادرة على تفعيل برامج كبرى على غرار برنامج الكهرباء القروية وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

➤ بخصوص السكر

603. الرفع من مستويات المردود والإنتاجية على المستوى الأعلى للسلسلة المتمثل في الإنتاج الفلاحي، وذلك قصد خفض الفوارق بين تكاليف الإنتاج الداخلية و التكاليف الدولية. و يجب أن تدرج هذه الإجراءات في إطار عقود-برامج بين الدولة والمهنيين في تناسق مع الأهداف الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر، ومن بينها تأمين جزء من الحاجيات الوطنية بواسطة الإنتاج المحلي.
604. مراجعة الثمن المستهدف الذي يحتسب على أساسه مبلغ الدعم الجزافي، أخذا بعين الاعتبار تحسن المردودية الفلاحية، من جهة، وأثار استعمال قدرات الإنتاج الصناعية من جهة أخرى.
605. التفكير في اللجوء إلى عمليات شراء قصد تأمين التموين في مادة السكر خلال فترات تراجع الأسعار العالمية، تحت إشراف لجنة لليقظة مكلفة بالمقاصة، بالموازاة مع اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالرفع من قدرات التخزين وتكوين احتياطات إستراتيجية.

➤ بخصوص الدقيق

606. خفض تكاليف الإنتاج من خلال الرفع من المردود عند الفلاحين الصغار والتأثير على عوامل تلعب دور الرافعة كالعقار والتمويل والتكوين، وذلك في إطار برامج- عقود تتوخى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط المغرب الأخضر، بشكل يساهم في تحسين الأمن الغذائي من منتوج القمح اللين وتقليص الفارق، قدر الإمكان، بين الأثمان الداخلية للإنتاج وتلك التي تسجل على الصعيد الدولي.
607. تأمين التموينات من خلال القيام باقتناءات مهمة عندما تكون الأسعار منخفضة، تحت إشراف لجنة اليقظة المكلفة بالمقاصة، بالموازاة مع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بتحسين شروط جمع المحصول وإنشاء مخزونات الاحتياط، مع المشاركة المباشرة للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني في ذلك.
608. مواصلة المجهودات الهادفة إلى التخفيف من الحصص القصوى من أطنان الدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك باستهداف أفضل للمستفيدين على أساس معايير للأهلية تحدد باتفاق مع مختلف الجهات المعنية.
609. تقوية نظام مراقبة الأسعار والهوامش مقارنة مع المعايير التنظيمية بهدف تمكين الساكنة المستهدفة من الاستفادة القصوى من الدعم الذي تتحمله الدولة و الحيلولة دون تحويل الجزء الأكبر من هذا الدعم لصالح باقي المتدخلين والوسطاء.

فهرس الجداول

10	الجدول رقم 1: كلفة المقاصة بالنسبة لبعض المجمعات الماكرو اقتصادية (بالنسبة المئوية)
11	الجدول رقم 2: توزيع كلفة المقاصة حسب المواد بملايين الدراهم
12	الجدول رقم 3: حصة الدعم بالنسبة لثمن البيع بالنسبة المئوية (%)
12	الجدول رقم 4: توزيع كلفة المقاصة حسب فئات المستفيدين بملايين الدراهم
13	الجدول رقم 5: مبلغ الدعم للأسرة بالدرهم
14	الجدول رقم 6: موازنة تكاليف المقاصة بملايين الدرهم
15	الجدول رقم 7: المداخل الجبائية / الناتج الداخلي الخام بملايين الدرهم
20	الجدول رقم 8: تطور الاستهلاك الوطني في المواد البترولية المدعمة (بملايين الأطنان)
22	الجدول رقم 9: وضعية مخزونات المواد البترولية
23	الجدول رقم 10: طاقات التخزين و نسبة التغطية الاحتمالية
23	الجدول رقم 11: تطور طاقات تخزين المواد البترولية
26	الجدول رقم 12: تطور كلفة دعم المنتجات البترولية (مليون درهم)
28	الجدول رقم 13: مصاريف النقل والمقاربة المطبقة على الاقتناءات لدى مصفاة سامير (مليون درهم)
29	الجدول رقم 14: تطور مصاريف المقاربة (مليون درهم)
29	الجدول رقم 15: تطور المبالغ المتعلقة بأجرة التخزين بمليون درهم
30	الجدول رقم 16: تطور أجرة التقسيط بمليون درهم
30	الجدول رقم 17: تطور الهوامش و التعويضات المتعلقة بالبوطان المعبأ بالدرهم للطن
31	الجدول رقم 18: تطور المداخل و شبه الضريبية على المواد البترولية بمليون درهم
32	الجدول رقم 19: تطور المداخل الضريبية مقارنة مع مصاريف المقاصة بمليون درهم
33	الجدول رقم 20: توزيع دعم المواد البترولية حسب القطاعات المنتجة والمستفيدين
33	الجدول رقم 21: تطور تكاليف المقاصة بالنسبة للمواد البترولية (بملايين الدراهم)
34	الجدول رقم 22: تطور استهلاك غاز البوطان بآلاف الأطنان
35	الجدول رقم 23: توزيع الدعم الخاص بغاز البوطان حسب فئة المستفيدين بملايين الدراهم
35	الجدول رقم 24: تطور استهلاك الغاز وال بآلاف الأطنان
36	الجدول رقم 25: توزيع الدعم المقدم للغاز وال حسب فئات المستفيدين (بملايين الدراهم)
37	الجدول رقم 26: تطور استهلاك البنزين الممتاز بآلاف الأطنان
37	الجدول رقم 27: توزيع الدعم المقدم للبنزين (بملايين الدراهم)
37	الجدول رقم 28: تطور استهلاك الفويل بآلاف الأطنان
38	الجدول رقم 29: تطور استهلاك الفويل الصناعي بآلاف الأطنان
39	الجدول رقم 30: تطور الاستهلاك ومبالغ دعم فويل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
40	الجدول رقم 31: توزيع استهلاك المواد البترولية حسب أصناف المستفيدين
41	الجدول رقم 32: توزيع الدعم المقدم حسب أصناف المستفيدين خلال سنة 2012 بملايين الدراهم
41	الجدول رقم 33: احتساب الدعم المقدم حسب أصناف المستفيدين خلال سنة 2013 بملايين الدراهم
43	الجدول رقم 34: توزيع حظيرة العربات والمعدات في متم 2012
45	الجدول رقم 35: استهلاك المقاولات العمومية من المواد البترولية بملايين الدراهم
46	الجدول رقم 36: توزيع المبلغ الإجمالي لدعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بملايين الدراهم
46	الجدول رقم 37: دعم حظيرة عربات المكتب الشريف للفوسفات بملايين الدراهم
46	الجدول رقم 38: دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية بملايين الدراهم
47	الجدول رقم 39: الدعم المقدم للمقاولات العمومية الأخرى بملايين الدراهم
47	الجدول رقم 40: مجموع الدعم المقدم للمقاولات العمومية بملايين الدراهم
47	الجدول رقم 41: تطور حظيرة عربات القطاع العمومي المدبرة من طرف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية
48	الجدول رقم 42: توزيع استهلاك الوقود من طرف الأجهزة العمومية بملايين الدراهم
49	الجدول رقم 43: توزيع الدعم المقدم لاستهلاك الحظيرة العمومية للعربات بملايين الدراهم
49	الجدول رقم 44: وضعية الدعم الإجمالي المقدم للقطاع العمومي بملايين الدراهم
49	الجدول رقم 45: الدعم المقدم للأقاليم الجنوبية بملايين الدراهم
50	الجدول رقم 46: إنجاز البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من 2006 إلى 2012
52	الجدول رقم 47: مقارنة سعر التكلفة حسب مصدر الطاقة سنة 2012
54	الجدول رقم 48: مخطط المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب الاستثماري للفترة ما بين 2013 و 2020
57	الجدول رقم 49: البرنامج الشمسي في أفق سنة 2020
59	الجدول رقم 50: برنامج الطاقة الربحية لإنتاج 1.720 ميغاواط في أفق 2020

60	الجدول رقم 51: برنامج الطاقة المائية المتعلقة بمحطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ
61	الجدول رقم 52 : المواقع القابلة للاستغلال كمحطات ذات دورة مختلطة
65	الجدول رقم 53: تطور كلفة دعم السكر
65	الجدول رقم 54: تطور استهلاك السكر و توزيع الدعم
66	الجدول رقم 55: مدى التوازن بين دعم السكر والمدخلات المجتابة بملايين الدراهم
68	الجدول رقم 56: تطور مبلغ الدعم الجزافي للسكر للطن
69	الجدول رقم 57: تطور الدعم الإضافي لواردات السكر بملايين الدراهم
70	الجدول رقم 58: تطور المبالغ التي تم إرجاعها من طرف المصنعين برسم دعم مادة السكر بملايين الدراهم
71	الجدول رقم 59: أثمان البيع القصوى للسكر المصفى عند خروجه من المصنع
71	الجدول رقم 60: هوامش القصوى لبيع السكر بالنسبة المئوية وبالدرهم للكيلوغرام
71	الجدول رقم 61: ثمن البيع المحتسب على أساس هوامش الربح الرسمية بالدرهم
71	الجدول رقم 62: ثمن البيع المحتسب على أساس هوامش الربح بنسبة 17% بالدرهم
73	الجدول رقم 63: تطور مساهمة الإنتاج الوطني في الاستهلاك
74	الجدول رقم 64: استهلاك السكر بالآلاف الأطنان
74	الجدول رقم 65: كميات السكر الموزعة سنة 2012 حسب مسالك توزيعها
76	الجدول رقم 66: تطور كلفة دعم الدقيق بملايين الدراهم
78	الجدول رقم 67: تطور دعم الدقيق الوطني والدقيق الخاص كما وقيمة
78	الجدول رقم 68: تطور دعم دقيق القمح اللين بملايين الدراهم
79	الجدول رقم 69: توزيع الحصص السنوية من الدقيق الوطني المدعم
85	الجدول رقم 70: تطور دعم القمح اللين بملايين الدراهم
86	الجدول رقم 71: تطور الثمن المرجعي للقمح اللين حسب المواسم بالدرهم للقنطار

فهرس الرسوم البيانية

12	الرسم البياني رقم 1: توزيع تكاليف المقاصة حسب كل مادة
18	الرسم البياني رقم 2: تطور سعر البترول (دولار للبرميل)
19	الرسم البياني رقم 3: تطور سعر غاز البوطان (دولار للطن)
19	الرسم البياني رقم 4: توزيع استهلاك الطاقة
33	الرسم البياني رقم 5: توزيع المنتجات النفطية المدعمة حسب نسبة الاستهلاك
34	الرسم البياني رقم 6: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط لغاز البوطان
36	الرسم البياني رقم 7: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط للغاز وال
36	الرسم البياني رقم 8: توزيع استهلاك الغاز وال حسب القطاعات النشيطة
38	الرسم البياني رقم 9: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط للفيول الصناعي مقارنة مع ثمن البيع
40	الرسم البياني رقم 10: تطور نسبة الدعم الفردي المتوسط للفيول المكتب
40	الرسم البياني رقم 11: توزيع الاستهلاك العام من المواد البترولية المدعمة حسب القطاعات
48	الرسم البياني رقم 12: توزيع حظيرة العربات بين الأجهزة العمومية
51	الرسم البياني رقم 13: المبلغ المتراكم للفيول المخصص للمكتب الوطني للماء والكهرباء
51	الرسم البياني رقم 14: تطور كلفة الفيول المخصص للمكتب الوطني للماء والكهرباء (بملايين الدراهم)
52	الرسم البياني رقم 15: تطور الكميات المستهلكة من الفيول من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (بآلاف الأطنان)
54	الرسم البياني رقم 16: توقعات تطور إنتاج الكهرباء بواسطة الفيول عن طريق العنفات الغازية في أفق سنة 2017
55	الرسم البياني رقم 17: كلفة دعم الفيول المستهلك من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء
56	الرسم البياني رقم 18: توزيع الطاقة المستهلكة في المغرب خلال سنة 2011 حسب المصدر (بملايين الأطنان المكافئة للبترول)
66	الرسم البياني رقم 19: تطور مبلغ دعم السكر الخام بين 2008 و 2013.
67	الرسم البياني رقم 20: أثمان إنتاج النباتات السكرية
69	الرسم البياني رقم 21: تطور السعر العالمي للسكر من 2006 إلى 2014
72	الرسم البياني رقم 22: مقارنة أثمان الاستهلاك لمحبيب مسحوق السكر ببعض البلدان.
73	الرسم البياني رقم 23: تطور واردات السكر الخام
77	الرسم البياني رقم 24: تطور كلفة دعم الدقيق
77	الرسم البياني رقم 25: تطور معدل السعر العالمي للقمح اللين
80	الرسم البياني رقم 26: توزيع الحصص السنوية من الدقيق الوطني المدعوم خلال موسم 2013/2012.
81	الرسم البياني رقم 27: تطور الكميات المسحوقة من الدقيق الوطني المدعوم والدقيق الممتاز للقمح اللين
81	الرسم البياني رقم 28: تطور الكميات المسحوقة من القمح الطري حسب مصدرها بملايين القناطر
82	الرسم البياني رقم 29: مصدر الكميات المسحوقة من القمح اللين خلال سنة 2013.